خصائص الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى الإفصاح الاختياري فيها

إعداد

ريما محمود سليمان الشاهد

المشرف

الدكتور صالح العقدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

أيار ٢٠١٠

نموذج تفويض

أنا ريما محمود سليمان الشاهد

أفوض جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص عند الطلب.

التوقيع :

التاريخ :

Association of Arab Universities (AARU)
The University of Jordan
Theses Deposit Center

Authorization form

I'm Rima Mahmoud Suleiman Alshahed.

Authorize the Applied Science Private University to supply copies of my thesis / dissertation to libraries or establishments or individual on request .

Signature :

Date :

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا| ماجستير محاسبة

قرار لجنة المناقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة رسالة الماجستير للطالبة ريما محمود سليمان الشاهد بتاريخ ٢١ -٤ -٢٠١٠ و كانت اللجنةمكونة من:

د. صالح العقدة	مشرفا و رئيسا
ا. د. جبرائيل كحالة	عضوا
د. كريمة جوهر	عضوا
د. توفيق عبد الجليل	عضوا

و بعد المداولة، توصي اللجنة بالقرار التالي:

...

أعضاء اللجنة:

رئيس اللجنة	د. صالح العقدة	التوقيع.........
عضو	ا. د. جبرائيل كحالة	التوقيع.........
عضو	د. كريمة جوهر	التوقيع.........
عضو(الجامعة الأردنية)	د. توفيق عبد الجليل	التوقيع.........

الشكر و التقدير

تم بحمد الله إتمام هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. الشكر بعد الله إلى الدكتور صالح العقدة على توجيهاته ومتابعته في إنجاز هذه الرسالة.
كما أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة وإلى كل من ساندني علميا ومعنويا خلال فترة دراستي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
نموذج التفويض	أ
قرار اللجنة	ب

الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	ه
قائمة الجداول والملاحق	و
الملخص	ز
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
١-١ مقدمة	2
١-٢ مشكلة الدراسة	3
١-٣ أهداف الدراسة	4
١-٤ أهمية الدراسة	5
١-٥ فرضيات الدراسة	6
١-٦ محددات الدراسة	6
١-٧ مخطط الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري و الدراسات السابقة	9
٢-١ المقدمة	10
٢-٢ التقرير المالي كمصدر رئيسي للمعلومات	11
٢-٣ التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي	١٢
٢-٤ الافصاح الاختياري	13
٢-٥ الدراسات السابقة	15
٢-٥-١ الدراسات السابقة الأردنية	16
٢-٥-٢ الدراسات السابقة العربية	19
٢-٥-٣ الدراسات السابقة الأجنبية	20
٢-٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	28
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي و البيئة الاقتصادية في الأردن	29
٣-١ المقدمة	30
٣-٢ التشريعات المتعلقة بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية	30
٣-٣ إهتمام الجهات المعنية بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية	31
٣-٣-١ سوق عمان للأوراق المالية	31
٣-٣-٢ دور هيئة الأوراق المالية	32
٣-٤ تقرير البنك الدولي حول مدى التقيد بالمعايير والأنظمة في الأردن	35
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	37
٤-١ مقدمة	38

٤-٢ مجتمع و عينة الدراسة	38
٤-٣ متغيرات الدراسة	39
٤-٣-١ مؤشرات قياس الافصاح	39
٤-٣-٢ معايير اختيار الافصاحات الاختيارية	42
٤-٤ الإطار النظري للفرضيات	43
٤-٥ نموذج الدراسة	52
٤-٦ فرضيات الدراسة	53
٤-٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة	55
٤-٨ مصادر جمع البيانات	56
الفصل الخامس: تحليل النتائج	58
٥-١ مقدمة	59
٥-٢ خصائص متغيرات الدراسة	59
٥-٢-١ خصائص المتغيرات التابعة	60
٥-٢-٢ خصائص المتغيرات المستقلة	65
٥-٣ اختبار فرضيات الدراسة	68
٥-٣-١ اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الافصاح.	68
٥-٣-٢ اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والإفصاح بسبب القطاع	74
٥-٣-٣ اختبار الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التشريعات	76
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	77
٦-١ المقدمة	78
٦-٢ ملخص النتائج والمضامين الرئيسية للدراسة	78
٦-٣ التوصيات	81
المصادر والمراجع	84
الملاحق	96
الملخص باللغة الانجليزية	111

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة

2-1	ملخص الدراسات الأردنية السابقة	23
2-2	ملخص الدراسات العربية السابقة	24
٢-٣	ملخص الدراسات الأجنبية السابقة	25
٤-١	المتغيرات المستقلة للدراسة	39
٤-٢	بنود الافصاحات الاختيارية	41
٤-٣	بنود الافصاحات حسب التعليمات	41
٤-٤	نموذج الدراسة	53
٥-١	تكرارات المتغيرات التابعة لقطاعي الصناعة والخدمات	61
٥-٢	الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة على شكل نسب مالية	61
٥-٣	بنود الافصاحات الاختيارية	63
٥-٤	بنود الافصاحات حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية	63
٥-٥	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة	67
٥-٦	الإحصاء الوصفي لمتغير الحجم	67
٥-٧	تكرارات المتغيرات المستقلة الثنائية (المدير عضو مجلس إدارة وشركة التدقيق)	68
٥-٨	نتائج معامل الارتباط Pearson's r	71
٥-٩	**نتائج اختبار SPSS Means-Eta بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الثنائية**	74
٥-١٠	نتائج اختبار t test for unrelated means للمتغيرات الرقمية	75

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أسماء الشركات عينة الدراسة	96
2	النتائج الإحصائية لاختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity	98
3	النتائج الإحصائية لاختبار الارتباط Correlation Pearson's r	100
4	النتائج الإحصائية لاختبارات SPSS Means-Eta	103
5	النتائج الإحصائية لاختبار t test for unrelated means للمتغيرات الرقمية	109
6	النتائج الإحصائية لاختبار كاي Chi-square	110

خصائص الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى الإفصاح الاختياري فيها

<u>ملخص</u>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الافصاح الاختياري سواء أكان الافصاح المطلوب حسب التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2004 أم الإفصاح الاختياري غير المطلوب حسب التعليمات وحسب المعايير المحاسبية. كما وهدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري ودراسة وجود اختلاف في الإفصاح بين قطاعي الصناعة والخدمات. وشملت عينة الدراسة تحليل القوائم المالية ل 99 شركة صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان.

أظهرت النتائج تدنيا كبيرا في مستوى الإفصاح الاختياري حيث كان المتوسط ١٢%، وإن الكثير من الشركات لا تطبق كامل الافصاحات الواردة في التعليمات بالرغم من زيادة نسبة الافصاح مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل متوسط الافصاح حسب التعليمات لعام 2008 إلى 95%.
كما وبينت النتائج وجود علاقة إحصائية سالبة بين الافصاح حسب التعليمات وكل من حجم الشركة والملكية الأجنبية، وظهر أن الشركات التي مدققها ضمن الأربعة الكبار يكون الإفصاح الاختياري فيها أكبر والإفصاح حسب التعليمات أقل، وأن الشركات التي يكون فيها المدير عضو مجلس إدارة يكون الإفصاح الاختياري فيها أكبر بالنسبة للشركات الصناعية.

وأظهرت النتائج أيضا وجود فرق إحصائي في تباين بعض المتغيرات بين قطاعي الصناعة والخدمات .فظهر أن متوسط الافصاح حسب التعليمات في الخدمات اكبر من الصناعة، ومتوسط حجم الشركة في الصناعة أكبر من الخدمات، ومتوسط نسبة السيولة في الصناعة اكبر من الخدمات، ومتوسط تركز الملكية في الخدمات أكبر من الصناعة. وتؤكد هذه النتائج صحة المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة، حيث تم أخذ القطاع كمتغير رقابي معدل .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ محددات الدراسة

١-٧ مخطط الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

الافصاح المالي هو معلومات مالية سواء أكانت كمية أم نوعية تم الكشف عنها من قبل المنشأة من خلال عدة قنوات منها التقارير المالية السنوية، وسائل الإعلام، ومواقع الشركات على الإنترنت. وقد يختلف حجم ونوعية المعلومات المقدمة بين الشركات لأسباب عدة أهمها تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، تكلفة المعلومات والمنافسة بين الشركات. وبسبب الأهمية القصوى للمعلومات المالية للمستثمرين والأسواق المالية فقد ظهرت المعايير المحاسبية التي تضبط كم ونوع الإفصاح المحاسبي في العالم. وأكثر المعايير انتشارا واستخداما هي المعايير المقبولة قبولا عاما الأمريكية (US GAAP) والتي تصدر عن هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي International Financial Reporting Standards (IFRS) والتي تصدر عن هيئة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB). وتلزم هذه المعايير الشركات التي تطبقها بإفصاحات محددة للبيانات المالية المنشورة لأغراض الاستخدام العام، الأمر الذي يجعل تطبيق هذه المعايير إلزاميا حسب القانون، حيث تلزم قوانين وتشريعات الدول الشركات الموجودة لديها بتطبيق هذه المعايير وتفرض العقوبات على من يخالف ذلك. ولهذا السبب ظهر في الأدبيات المحاسبية مصطلح الإفصاح الإلزامي.

في السنوات الأخيرة أصبح المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال والمقرضون وغيرهم من أصحاب العلاقة غير راضين عن كفاية الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية (الإلزامية). وأصبحت هذه الجهات ذات العلاقة (stakeholders) تطالب الشركات بإفصاحات اختيارية أخرى. لذا فقد اهتم الباحثون في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح الاختياري لما يوفره من معلومات ضرورية للمستثمر لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية و تعددت الفرضيات حول العوامل والمحددات التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري.

وبسبب عدم كفاية الافصاحات الإلزامية وعدم وجود تشريعات تجبر الشركة بأية إفصاحات ضرورية أخرى قامت الكثير من الدول بإصدار تشريعات إضافية تجبر الشركة على تقديم إفصاحات إضافية غير التي وردت في المعايير المحاسبية. وهذا ما قامت به هيئة الأوراق المالية

الأردنية بإصدار (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة ٢٠٠٤ والتي بدأ العمل بها اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١. وبذلك أصبحت الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي تشير إلى أنواع مختلفة من الافصاحات المحاسبية مثل: الافصاح الإلزامي، الافصاح حسب التشريعات، والإفصاح الاختياري، مع إن بعض الدراسات اعتبرت أن الافصاح الإلزامي والافصاح حسب التشريعات نوعا واحدا.

وبما أن الأدبيات المحاسبية مليئة بالدراسات التي تناولت الافصاح الإلزامي بما فيها الدراسات الأردنية مثل دراسة (صوالحة، ٢٠٠٨) ودراسة (Naser et al., 2002) , بحثت هذه الدراسة بنوعين من الإفصاحات هما الإفصاح الاختياري والإفصاحات المطلوبة حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية والتي يتم الإشارة إليها في هذه الدراسة بالإفصاح حسب التعليمات.

١-٢ مشكلة الدراسة

ومما لاشك فيه أن الفضائح المالية والمحاسبية التي ظهرت في السنوات الأخيرة وانهيار الكثير من الشركات الكبرى (مثل شركة Enron ، وبنك واكو فيا، وشركة التأمين IIG ، وبنك HBOS البريطاني و غيرها ...) والأزمة المالية العالمية الحالية يعزز المطالب بعدم كفاية الإفصاحات الإلزامية التي وردت بالمعايير المحاسبية المتبعة في دول العالم، ويتطلب زيادة هذه الإفصاحات وإدخال معلومات أخرى قد لا تكون مطلوبة حسب المعايير المتبعة. لذلك لجأت الكثير من الدول و منها الأردن إلى إلزام الشركات بالإفصاح عن الكثير من المعلومات الإضافية عما ورد في المعايير المحاسبية والتي اعتبرتها هامة لأغراض حماية المستثمر والأطراف ذات العلاقة. ولقناعة مختلف الأطراف بضرورة زيادة مستوى الإفصاح قامت الشركات بشكل طوعي بالإفصاح عن كثير من المعلومات غير الملزمة حسب المعايير أو التشريعات لأسباب مختلفة. وأدى ذلك إلى تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة تقسيمات منها الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، أو تقسيمها إلى إفصاح إلزامي وإفصاح حسب التشريعات (تشريعات الدولة التي تعمل بها الشركات) وإفصاح اختياري.

وبسبب تركيز الدراسات السابقة في الأردن وغيرها على مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والعوامل التي تؤثر على الافصاح المحاسبي (الإلزامي) للشركات، وعدم الاهتمام بالافصاحات الاختيارية والإفصاحات حسب التشريعات المحلية، أصبحت الصورة غير واضحة عن مدى التزام

الشركات بتطبيق هذا النوع من الافصاحات ومدى ارتباط درجة الافصاح بالمتغيرات المختلفة. لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى التزام الشركات بالافصاحات الاختيارية بشقيها المطلوب حسب التشريعات المحلية وغير المطلوب حسب هذه التشريعات المحلية، إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الاختياري وأثر القطاع على هذه الأنواع من الافصاحات.

١-٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توسيع معرفتنا بممارسات الإفصاح المختلفة في التقارير المالية السنوية، حيث سيتم دراسة أدوات الافصاح من ناحية نظرية ومن ثم دراسة وتحليل التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة غير المالية المدرجة في بورصة عمان من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الأردنية.
- التعرف على مدى التزام الشركات الأردنية بالإفصاح حسب التعليمات.
- دراسة وتحليل بعض الخصائص المرتبطة بهذه الشركات.
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في الأردن.
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح حسب التعليمات في الأردن.
- دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات في الأردن.
- دراسة مدى وجود اختلاف في الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات بين قطاعي الصناعة والخدمات في الأردن.
- دراسة مدى وجود اختلاف في خصائص الشركات باختلاف القطاع في الأردن .

١-٤ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الإفصاح الاختياري وكونه مكملا للافصاحات الإلزامية التي لم تعد مقنعة و كافية للأطراف ذات العلاقة وذلك لتزويد هذه الأطراف بالمعلومات الكافية والضرورية

لاتخاذ القرارات.وقد ركزت الدراسات الأجنبية على أهمية الافصاح الاختياري لزيادة الشفافية في التقارير المالية المصدرة و ازدادت هذه الأهمية بعد الكثير من الفضائح المالية وانهيار الشركات ، مما حدا بكثير من الدول إلى إلزام الشركات بمزيد من الشفافية من خلال إفصاحات إضافية غير مطلوبة بالمعايير المحاسبية، و أهم مثال على ذلك قانون Oxly Act الذي أقره الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٢.

و على المستوى المحلي فقد أشارت بعض الدراسات الأردنية المتعلقة بالإفصاح -و منها دراسة أبو نصار و ذنيبات، ٢٠٠٥ – إلى أن تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية تحسن من نوعية و خصائص البيانات المنشورة إلا أن هذا التحسن لم يصل إلى درجة عالية مما يشير إلى عدم رضا جميع الفئات المستخدمة للتقارير السنوية عن تعليمات الإفصاح بشكل كبير و أشارت إلى أن هناك إمكانية لتحسين محتوى هذه البيانات بشكل أفضل أي أن تعليمات الافصاح بحاجة إلى دراسة و تحسين باستمرار، الأمر الذي يزيد من أهمية الافصاحات الاختيارية الزائدة عن المعايير و عن التعليمات للبيئة الاقتصادية الأردنية.

وحسب علم الباحثة فلا توجد دراسات تناولت موضوع الافصاحات الاختيارية والعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في الأردن حتى تاريخه، بالرغم من وجود دراسات تتعلق بالإفصاح المحاسبي بشكل عام والذي غالبا ما يقصد به الافصاح الإلزامي.

وتأتي الإضافة العلمية لهذه الدراسة ليس فقط في تناولها موضوع الإفصاح الاختياري في الأردن، بل أيضا في شمولية الدراسة من ناحية عينة الدراسة وأخذ نوعين من الافصاحات والمقارنة بينها، وكذلك عمل المقارنات اللازمة على أساس القطاع وإيجاد العلاقة بين نوعي الافصاحات وبين عدد كبير من المتغيرات المفسرة لها. وبعد تحقيق أهداف الدراسة سيتم استخلاص المضامين اللازمة للأطراف ذات العلاقة مثل هيئة الأوراق المالية الأردنية، والشركات، المدققون، والمحاسبون، والمستثمرون.

١-٥ فرضيات الدراسة

احتوت الدراسة على ثلاث مجموعات رئيسية من الفرضيات سيتم تفصيلها في فصل المنهجية، وهي كما يلي:

١. الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الافصاح

وتتعلق هذه الفرضيات باحتمالية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الافصاح الاختياري والافصاح حسب التعليمات وبين بعض خصائص الشركة (نسبة العائد على الملكية، نسبة الرفع المالي، حجم الشركة، نسبة ملكية الإدارة، نسبة الملكية الأجنبية، نسبة تركز الملكية، نسبة السيولة، وضع شركة التدقيق، وجود عضو مجلس إدارة مدير عام)

٢. الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والافصاح بسبب القطاع

تشير هذه الفرضيات إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية في متغيرات الافصاح (المتغيرات التابعة) وخصائص الشركة (المتغيرات المستقلة) بين قطاعي الصناعة والخدمات.

٣. الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات

وتبحث هذه الفرضية في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح الاختياري والافصاح حسب التعليمات.

١-٦ محددات الدراسة

- بسبب صعوبة الحصول على البيانات فإن عينة الدراسة لم يتم اختيارها عشوائيا بل شملت الشركات التي استطاعت الباحثة الحصول على بياناتها كاملة.
- عدم أخذ الأهمية النسبية للبنود الواردة في تعليمات الافصاح.
- ركزت الدراسة على سنة مالية واحدة مما يحد من إمكانية تعميم النتائج.
- اقتصار الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان واستثناء القطاع المالي لخصوصية بنود الافصاح في هذا القطاع إضافة إلى خضوعها إلى هيئات رقابية مختلفة .
- لأن هذه الدراسة هي الأولى عن الإفصاح الاختياري في الأردن فإن اختيار بنود الافصاح الاختياري يمكن أن يخضع للزيادة و النقصان في الدراسات اللاحقة.

- تم اعتبار الإفصاح حسب التعليمات إفصاحا إختياريا كونه غير مطلوب حسب المعايير المحاسبية واعتبرت بعض الدراسات مثل هذا النوع من الإفصاحات إفصاحا إلزاميا كونه مطلوب حسب التشريعات.

١-٧ مخطط الدراسة

بالإضافة إلى هذا الفصل احتوت الدراسة على خمسة فصول أخرى، وفيما يلي ملخص لمحتويات كل فصل من هذه الفصول:

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

احتوى الجزء الأول من هذا الفصل على عرض الإطار النظري للإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص والتزام الشركات بالإفصاح المحاسبي. واحتوى الجزء الثاني على الدراسات السابقة والتعليق عليها، حيث صنفت الدراسات إلى أردنية، عربية، وأجنبية. وتم في نهاية الفصل عرض ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي و البيئة الاقتصادية في الأردن

تناول هذا الفصل لمحة تاريخية عن المحاسبة والإفصاح في الأردن، وأهم الجهات الرقابية بما فيها بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية ودورها في الرقابة على تطبيق الافصاح المحاسبي في الأردن. واحتوى الفصل أيضا على أهم التشريعات الأردنية المتعلقة بالموضوع، وملخص لأهم ما جاء في تقرير البنك الدولي حول مدى التقيد بالمعايير والأنظمة في الأردن.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

احتوى فصل المنهجية على مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتعريفات الإجرائية لها، ونموذج وفرضيات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ومصادر جمع البيانات.

الفصل الخامس: تحليل النتائج

تم تقسيم التحليل إلى قسمين: الأول التحليل الإحصائي الوصفي لاستكشاف خصائص الشركات عينة الدراسة ومتغيرات الافصاح بشكل إجمالي وحسب القطاع. والثاني اختبار فرضيات الدراسة حسب تصنيفها الوارد في فصل المنهجية. وتم التعليق على النتائج واستخراج المؤشرات والمضامين.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

تم في هذا الفصل تلخيص نتائج الدراسة ومضامينها وعمل التوصيات اللازمة للأطراف ذات العلاقة، مثل هيئة الأوراق المالية والمدققين والباحثين.

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

٢-١ المقدمة

٢-٢ التقرير المالي كمصدر رئيسي للمعلومات

٢-٣ التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي

٢-٤ الإفصاح الاختياري

٢-٥ الدراسات السابقة

٢-٥-١ الدراسات السابقة الأردنية

٢-٥-٢ الدراسات السابقة العربية

٢-٥-٣ الدراسات السابقة الأجنبية

٢-٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

٢-١ المقدمة

يمكن تعريف المحاسبة على أنها نظام معلومات مفتوح يتعامل مع البيئة، بحيث يأخذ المعلومات منها ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها على شكل قوائم مالية (Glautier and Underdown, 1984, p.13) ، والتقارير المحاسبية هي منتج هذا النظام، وهي أداة اتصال بين الشركات

والأطراف الأخرى ذات العلاقة أو التي يهمها الاطلاع على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي (العيسى، ١٩٩١).

و الإفصاح لغة يعني الكشف والتبيان والإفشاء (أبو نصار وذنيبات، ٢٠٠٥)، أما الإفصاح المحاسبي فهو أي معلومات مالية سواء أكانت كمية أم نوعية قامت الشركة بنشرها بوسائل رسمية وغير رسمية (Al-Razeen and Karbhari, 2004, p351). وتقسم المعلومات الواردة في التقارير المالية إلى نوعين من الإفصاح هما الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري، أما الإجباري فهو الإفصاح الملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات ومتطلبات إدراج الأوراق المالية، والإفصاح الاختياري هو ما تقوم به بعض الشركات من توفير معلومات اختيارية أخرى في تقاريرها السنوية غير مطلوبة بالمعايير المحاسبية أو بالتشريعات المحلية (Ghazali, 2008).

ومع تزايد أهمية الأسواق المالية وتزايد حجم المستثمرين من الأفراد (غير المؤسسات) ازدادت أهمية الإفصاح العام وحماية المستثمر وتعظيم قيمة المساهم وازداد التوجه نحو الحوكمة (Choi and Meek, 2005). وتقوم الشركات بزيادة افصاحاتها المالية بإتباع أكثر من ووسيلة (Choi, 2002) :

١- الشركات في الدول غير الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) قد تلجأ إلى تطبيق هذه المعايير اختياريا لتحسين مستوى الإفصاح لديها.

٢- الاستجابة لمتطلبات التشريعات المحلية للإفصاح.

٣- الاستجابة لرغبات المستثمرين والمحللين الماليين فيما يتعلق بالمعلومات المالية المرغوب الإفصاح عنها.

وتؤثر التشريعات الحكومية التي تهدف إلى زيادة مصداقية سوقها الوطني في العالم على الممارسات الإفصاحية للشركات، ونتيجة لإدراك الدول أن نموها ونجاحها يعتمد على سوق مالية بمواصفات عالية وعلى حماية فعالة للمستثمر ونتيجة لحدة المنافسة بين الأسواق المالية ازداد تشديد الأسواق المالية والقوانين المحلية على متطلبات الإفصاح .

٢-٢ التقرير المالي كمصدر رئيسي للمعلومات

تهدف التقارير المالية بشكل رئيسي إلى تزويد المستثمرين والمقرضين بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية (Duff and phelips, 1976) وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتحديد أهداف التقرير المالي بما يلي (خشارمة، ٢٠٠٣) :

١- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشآت والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.

٢ – تمكين مستخدمي التقارير المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين .

٣ – تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها.

وقد تعددت الآراء والدراسات حول الأسلوب المناسب لإعداد التقارير المالية، فهناك من يرى أنه "يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين: الأول يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذه التقارير. والثاني يكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين. وقد استقر الرأي النهائي في عالم المهنة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلا في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية و لكن مع إيلاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية: الملاك الحاليون، والملاك المحتملون، والدائنون" (محمد مطر، ٢٠٠٤، ص. ٣٣٧).

وتزداد أهمية التقارير المالية بازدياد الفائدة المتحققة لمستخدم التقارير المالية وذلك بازدياد قيمة المعلومات المحتواة فيه. وتحتوي التقارير المالية بشكل رئيسي على:

١ - القوائم المالية.

٢ – الإيضاحات.

٣ – المعلومات بين الأقواس.

٤ – القوائم الملحقة والجداول.

٥ - تقرير مجلس الإدارة.

٦– تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على تقرير مجلس الإدارة الذي يتضمن غالبية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها حسب التعليمات بالإضافة إلى معلومات اختيارية إضافية.

٢-٣ التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي

أظهرت الدراسات أن المديرين قد يرغبوا بالإفصاح اختياريا عن المعلومات التي لديهم عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي، لما لهذا الإفصاح من فوائد في تقليل تكلفة رأس المال وزيادة الاهتمام بالشركة من قبل المحللين والمستثمرين وزيادة التداول على سهم الشركة. كما أظهرت الدراسات أن التقرير المالي يكون أسلوب غير جيد في التواصل مع المستثمرين الخارجيين عندما تتعارض مصالح المديرين مع مصالح المستثمرين فقد أظهرت دراسة (Healy and Palepu, 1993) أن التواصل سيء مع المستثمر الخارجي عندما:

١ – يملك المديرون معلومات أفضل عن الشركة مما يملكه المستثمرون.

٢ - لا تتوافق مصالح المديرون بشكل كامل مع مصالح المساهمين.

٣ – تكون قوانين المحاسبة والتدقيق غير جيدة .

وتقوم القوانين بدورها في محاولة منع المديرين من أي إجراء لا يهدف إلى تعظيم منفعة المساهم وتحاول التشريعات أن تلزم المديرين بالإفصاح عن المعلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، ويقوم المدقق الخارجي بالتأكد من أن المديرين يتبعوا سياسات محاسبية مناسبة، ويعتمدون تقديرات محاسبية معقولة، والاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية ونظم رقابة فعالة كما أنهم -أي المدراء- يفصحون عن المعلومات في الوقت المناسب. ومع أن هذه الإجراءات تؤثر على الممارسات الإفصاحية فان المدراء يعتقدون أحيانا أن الفائدة التي ستعود من عدم الالتزام بالقوانين أفضل من تكلفة عدم الالتزام فمن وجهة نظر الشركة فإن تكلفة الالتزام تتضمن عملية تجهيز المعلومات ومصاريف متفرقة أخرى مثل تدريب الموظفين على المعايير المطبقة، بينما تتضمن تكلفة عدم الالتزام ردود فعل السوق والضغوطات التي يمارسها السوق مثل المقرضين والمستثمرين وتتضمن العقوبات الجزائية مثل الغرامات المالية وعدم إدراج الشركة أو سحب إدراجها، لذا فان خيار الإفصاح يتأثر بعوامل مختلفة يقوم المديرون بتقييمها. إذن فعلى الشركات أن تفاضل بين الفوائد المرجوة من الإفصاح وبين الخسائر الممكنة بسبب الإفصاح فقد تختار الشركات مثلا الخروج من السوق المالي و الاتجار في أسواق أخرى أو قد تلجأ إلى عدم الإدراج في السوق المالي أو حتى تقوم بجعل الشركة خاصة وليست عامة لتجنب مشاكل الإفصاح المالي، كذلك فقد تفضل

الشركات الخضوع للعقوبات على الالتزام بالإفصاح وتحمل تكلفته العالية أحيانا (Hassan, et al., 2008, p. 80).

٢-٤ الإفصاح الاختياري

عرفت لجنة معايير المحاسبة FASB عام ٢٠٠٠ الإفصاح الاختياري بأنه المعلومات غير المطلوبة بشكل صريح وواضح في قواعد المحاسبة أو المعايير المحاسبية (Boesso and Kumar, 2005, p. 276). وبسبب أهمية الإفصاح المالي خصوصا في القرارات الاستثمارية أخذ الاهتمام بالإفصاح الاختياري ومحدداته يتزايد في الدراسات والأبحاث النظرية العملية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، وقد شجعت مراكز البحث الأوروبية على الإفصاح الاختياري ومن هذه المراكز:

- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD).
- Association of Chartered Certified Accountant (ACCA).
- Institute for Social and Ethical Accounting (ISEA)

وحاولت هذه المراكز تطوير إطار عام للإفصاح الاختياري إضافة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وبين التحسن في أنشطة الشركة، فقد اقترحت ISEA عام ١٩٩٩ إطارا للتقرير المالي يحسن من قيمة المعلومات في التقارير المالية من ثلاث نواح هي: الاقتصاد والبيئة والتفاعل مع المجتمع، كما قامت Business School في كوبنهاجن بالتعاون مع Ernst & Young و KPMG وغيرها من شركات التدقيق عام ١٩٩٩ بإصدار دليل التقرير المالي يقدم إرشادات للإدارة حول الإفصاح للجهات ذات العلاقة. وقد شجعت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية لأن هذه الافصاحات الزائدة عن متطلبات القوانين والمعايير ترتبط بمعلومات محاسبية وغير محاسبية ترى الإدارة أنها تفيد الأطراف ذات العلاقة.

وقد لاحظ الباحثون أن المعلومات المفصح عنها اختياريا تقسم إلى ثلاثة أنواع هي: المعلومات النوعية ومعلومات عن العمليات التشغيلية في الشركة ومعلومات عن التوقعات المستقبلية (Epstein and Birchard, 2000; Eccles et al., 2001). واعتمد الباحثون على نظريات مختلفة في تحليل أسباب الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري منها نظرية الوكالة

(Leftwich, et al., 1981; Jenson and Meckling,1976) ونظريـة المنافسـة (Verrecchia,1983) ونظرية التميز (Hughes, 1986) .

فحسب نظرية الوكالة فإن فصل المالكين عن إدارة الشركة يجعل الإفصاح وسيلة هامة للتواصل بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين ويعمل على التخفيف من مشكلة الوكالة، فالمديرون هم وكلاء المستثمرين في الشركة وعليهم القيام بكل ما يلزم لخدمة مصالح هؤلاء المستثمرين، لكن المديرين قد يلجأون إلى عدم الإفصاح عن المعلومات المالية التي قد تضر بمصالحهم على الرغم من أهمية هذه المعلومات للمستثمرين، أي أن تعارض مصالح المديرين مع المستثمرين أثر على إفصاح المديرين عن المعلومات الهامة والضرورية للمستثمرين .

وحسب نظرية المنافسة فإن آثار الإفصاح المالي يمكن أن تقسم إلى أثرين مباشر وغير مباشر، أما المباشر فهو التكلفة الزائدة بسبب الإفصاح خصوصا إن تطلب الأمر تغيير النظام المحاسبي لجمع معلومات إضافية أو إن تطلب زيادة في أجور التدقيق وحتى زيادة في تكاليف النشر للتقارير السنوية. أما الأثر غير المباشر فيتمثل في الأطراف الخارجية حيث يواجه المديرون مهمة صعبة في تحديد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف ذات العلاقة وذلك بسبب الآثار المختلفة التي قد تسببها هذه الإفصاحات، لأن هذه المعلومات سيتم قراءتها من قبل المستثمرين والمقرضين وكذلك المنافسين (Samuels et al., 1999; Gigler, 1994; Seilgman, 1983)، كما أن الشركة قد تتعرض للمساءلة القانونية نتيجة للمعلومات التي تم الافصاح عنها.

أما نظرية التميز فتشير إلى أن الشركة تسعى إلى تمييز نفسها وزيادة قيمتها السوقية وذلك عن طريق زيادة الإفصاح الاختياري في التقارير المالية (Watts and Zimmerman, 1986)، فالشركات التي تكون نتائج أعمالها أفضل من مثيلاتها قد تسعى إلى الإفصاح عن معلومات مالية إضافية لإظهار تميزها عن الشركات الأخرى، وتفترض النظرية أيضا أن الشركات الأخرى التي لديها معلومات جيدة عن أدائها الحالي والمستقبلي سوف تقوم بزيادة افصاحاتها الاختيارية لتجنب تقييمها بأقل مما تستحقه وهذا يؤدي إلى أن يفسر عدم الإفصاح الكافي على أنه أخبار سيئة غير معلنة (Ghazali, 2008).

٢-٥ الدراسات السابقة

كان الإفصاح المحاسبي وما زال أحد المواضيع المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين. فالمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تقدمها الشركة لأصحاب العلاقة هي النافذة التي تنظر إليها الأطراف المختلفة للشركة ليس فقط لمعرفة الأداء والوضع المالي، بل أيضا للحصول على معلومات أخرى غير مالية عن الشركة، مثل معلومات عن الإدارة، والمالكين الرئيسيين، وخطط الشركة، وسياساتها، ونشاطها، وغيرها من المعلومات للتعرف على الشركة واتخاذ القرارات الملائمة للتعامل معها.

ولأهمية هذا الموضوع فقد احتوت الأدبيات المحاسبية على عدد كبير من الدراسات المتعلقة بالإفصاح بأنواعه المختلفة من إفصاح إلزامي وإفصاح اختياري، وحاولت الكثير من الدراسات التعرف على العوامل المؤثرة على الافصاح. وبسبب كبر حجم الدراسات التي تناولت الافصاح، فقد تم إدراج الدراسات السابقة بناء على المعايير التالية:

- الدراسات الحديثة التي صدرت بعد عام ٢٠٠٠.
- الدراسات التي تناولت الإفصاح الاختياري والإفصاح المرتبط بالتشريعات بالنسبة للدراسات غير الأردنية.
- بالنسبة للدراسات الأردنية فقد تم أخذ أهم الدراسات الحديثة بغض النظر عن نوع الإفصاح وذلك لعدم وجود دراسات عن الإفصاح الاختياري.
- تقسيم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: الدراسات السابقة الأردنية، الدراسات السابقة العربية، والدراسات السابقة الأجنبية. وتم تلخيص هذه الدراسات في الجداول (٢-١)، (٢-٢)، (٢-٣) أدناه.

٢-٥-١ الدراسات السابقة الأردنية

دراسة (الحويطات ٢٠٠٩)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤، كما هدفت إلى قياس درجة التحسن في مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية قبل صدور تعليمات الإفصاح وبعد صدور تعليمات الافصاح، كذلك قاست الدراسة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الشركة (حجم الشركة ومديونية الشركة وسيولة الشركة والعائد على الاستثمار ونسبة

الربحية وطبيعة نشاط الشركة ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم شركة التدقيق) ومستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح .

بلغ متوسط الإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة ٨٥.٧%، كما بلغ التحسن في مستوى الإفصاح بين عام ٢٠٠٢ و عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٢٥.٤%، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة ومديونية الشركة وسيولة الشركة والعائد على الاستثمار ونسبة الربحية وما بين مستوى الإفصاح الفعلي مع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وما بين مستوى الإفصاح.

دراسة (صوالحة ٢٠٠٨)

قاست الدراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، كما اختبرت أثر المتغيرات المستقلة التالية على مستوى الإفصاح (العائد على الموجودات، والسوق المدرجة به الشركة، وطبيعة نشاط الشركة، وقيمة الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ومعدل المديونية، ونسبة مساهمة المستثمر المؤسسي، وطبيعة رأي المدقق). بلغ معدل الإفصاح 50.87 % كما لم تظهر النتائج وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومستوى الإفصاح المحاسبي.

دراسة (أبو نصار والذنيبات ، ٢٠٠٥)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية وكفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام ١٩٩٨ والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، من وجهة نظر المستثمرين ومعدي البيانات والمدققين الخارجيين إضافة إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين وجهات نظر الأطراف الثلاث موضوع البحث فيما يتعلق بمدى أهمية وكفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية .

بينت النتائج إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهم جدا لمعظم البنود، كما أظهرت عدم وجود فروقات بين وجهات نظر المستثمرين ومعدي البيانات والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بمدى أهمية تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود، كما أظهرت النتائج أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة .

دراسة (حميدات ٢٠٠٤)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعداد التقارير المالية السنوية، كما هدفت إلى التعرف على العلاقات بين بعض خصائص الشركات (حجم الشركة وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية وحجم المديونية وعمر الشركة) وبين مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح، كذلك سعت الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح المحلية والدولية وذلك من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي ومدى وجود فروقات بين وجهات النظر فيما يتعلق بمدى أهمية متطلبات الإفصاح .

أظهرت النتائج أن نسبة التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وفق متطلبات المعايير الدولية تعادل ٧٩% ونسبة التزام وفق متطلبات هيئة الأوراق المالية ٧٩.٤ %، كما أظهرت وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وكذلك وجود علاقة موجبة بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بينما لم توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الأخرى للشركات وبين درجة الالتزام بمتطلبات الافصاح. وأظهرت الدراسة اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الدولية وعدم وجود اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح المحلية وذلك من وجهة نظر المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

دراسة (Naser, Al- Khatib and Karbhari, 2002)

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التغير في عمق الإفصاح المحاسبي بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية للشركات غير المالية عام ١٩٩٨، إضافة إلى قياس العلاقة بين خصائص الشركة المختلفة (حجم الشركة، وعدد الموظفين، وحجم المبيعات، وحجم رأس المال، ووضع شركة التدقيق، ونوع الصناعة، وربحية الشركة، والعائد على الملكية، ونسبة السيولة، وتركز الملكية، ونسبة المديونية) وبين مستوى الإفصاح المحاسبي. أظهرت النتائج تحسنا بسيطا في مستوى الإفصاح بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية كما وجدت علاقة موجبة هامة بين حجم الشركة ووضع شركة التدقيق ونسبة المديونية وهامش الربح وبين مستوى الإفصاح، بينما كانت العلاقة سالبة هامة بين نسبة السيولة وبين مستوى الافصاح.

دراسة (Abu- Baker and Naser, 2000)

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المؤسسي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك لعينة من ١٤٣ شركة مقسمة على القطاعات الصناعية والخدمية والبنوك والتأمين أي ما يشكل ٨٣% من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. أظهرت النتائج أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية يلقى اهتماما متوسطا من أغلب الشركات ضمن عينة البحث، وأن عددا محدودا من الشركات التي تعمل في مجال البنوك والصناعة تقوم بتفصيل المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية بشكل كاف، وأن أكثر الجوانب التي يتم الإفصاح عنها تتعلق بشؤون الموظفين والتفاعل مع المجتمع بينما تحتاج البيئة إلى اهتمام أكبر من الشركات المساهمة العامة في الأردن .

2-5-2 الدراسات السابقة العربية:

دراسة (Hassan, Romilly, Giorgioni, and Power , 2008) :

في دراسة عن الشركات غير المالية في السوق المصري الذي يعتمد معايير المحاسبية الدولية، تم قياس مستوى الإفصاح الإجباري والاختياري لعينة عددها ٨٠ شركة للفترة ما بين ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢ ، وافترضت الدراسة أن ضعف عملية إلزام الشركات بالإفصاح خلق نوع من الاختيار لدى الشركات في الافصاحات الإلزامية. جاءت نتائج هذه الدراسة عكس ما تم توقعه حيث كانت العلاقة سالبة بين مستوى الإفصاح الإجباري وبين قيمة الشركة وكانت العلاقة موجبة غير مهمة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين قيمة الشركة، مما يشير إلى وجود عوامل مختلفة ومتداخلة تحدد العلاقة بين الإفصاح وبين قيمة الشركة .

دراسة (Alsaeed, 2006):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري المالي وغير المالي لدى الشركات المساهمة العامة غير المالية في السوق السعودي كما اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين خصائص الشركة المختلفة (حجم الشركة، مديونية الشركة، تشتت الملكية، ربح الشركة، سيولة الشركة، نوع الصناعة، و نوع شركة التدقيق) وبين مستوى الإفصاح الاختياري في السوق السعودي، حيث تم فحص ٢٠ عنصر إفصاح اختياري لتقييم مدى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعام ٢٠٠٣ لعينة حجمها ٤٠ شركة سعودية (٥٦% من مجموع الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية). وجدت الدراسة أن الشركات في المعدل تفصح عن ٣٣% من المعلومات الاختيارية،

وهو مستوى إفصاح منخفض يعود إلى طبيعة هذه الافصاحات وكونها اختيارية. كما وجدت أن الشركات الكبيرة تميل إلى الإفصاح أكثر من الشركات الصغيرة بينما الخصائص الأخرى لم تكن على علاقة قوية بالإفصاح الاختياري.

دراسة (Al-Razeen and Karbhari, 2004)

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية السعودية المدرجة وغير المدرجة في السوق المالي، وقد تم تقسيم مؤشرات الإفصاح إلى ثلاثة أقسام هي الإفصاحات الإجبارية، الافصاحات الاختيارية المرتبطة بالإجبارية، والافصاحات الاختيارية غير المرتبطة بالافصاحات الإجبارية. أظهرت الدراسة وجود علاقة مهمة وموجبة بين الإفصاحات الإجبارية والافصاحات الاختيارية المرتبطة بها، بينما وجدت علاقة ضعيفة غير مهمة بين الافصاحات الاختيارية غير المرتبطة بالافصاحات الإجبارية وبين الإفصاحات الإجبارية والافصاحات الاختيارية المرتبطة بها.

٢-٥-٣ الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة (Baek, Johnson and Kim, 2009)

تكونت الدراسة من عينة من ٤٦٠ شركة مختارة من (S&P 500 index)، وهدفت إلى استكشاف العلاقة بين نسبة ملكية الإدارة في الشركة وإتباع قواعد الحوكمة وبين نوع الإفصاح الاختياري. قسمت الدراسة المعلومات المفصح عنها إلى ثلاثة أقسام هي معلومات مالية ومعلومات عن تركيبة المساهمين ومعلومات عن مجلس الإدارة والإدارة الداخلية .

وجدت الدراسة علاقة سالبة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة ملكية الإدارة بالنسبة للشركات التي تقل فيها نسبة الملكية عن ٥%، بينما لم تجد علاقة هامة بين المتغيرين عندما تزيد هذه النسبة عن ٥%. كما وجدت الدراسة أن الشركات التي تعين مديرين مستقلين عن المجلس تفصح عن معلومات حول إجراءات وتركيبة مجلس الإدارة والإدارة الداخلية بينما لا تفصح عن أي نوع أخر من المعلومات الاختيارية.

دراسة (Ghazali, 2008)

هدفت الدراسة لاستكشاف توقعات الأطراف ذات العلاقة عن العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية في السوق الماليزي، حيث قامت على أسلوب المقابلة في جمع البيانات. أظهرت النتائج أن طبيعة الإدارة والرغبة في الحصول على ثقة المحللين وتحسين قيمة الشركة إضافة إلى تبني قوانين الحوكمة وتوفر الأخبار الجيدة عن الشركة جميعها عوامل تزيد من مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية. كذلك بينت الدراسة أن الشركات تبدي تعاونا ورغبة في الإفصاح الاختياري للمهتمين بطرق بديلة عن المعلومات في التقارير المالية السنوية مثل أسلوب المقابلة الشخصية، وهذا يعني أن المعلومات قد تصل إلى السوق بطرق أخرى غير الوثائق العامة مثل العلاقات الشخصية مما يشير إلى أهمية هذه العلاقات في الأسواق النامية مثل السوق الماليزي، مما يفسر مستوى الإفصاح المنخفض في التقارير المالية لدى الشركات .

دراسة (Wang, Sewon ,and Claiborn, 2008):

في دراسة العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري في السوق الصيني وأثره على تكلفة رأس المال، اختبرت هذه الدراسة متغيرات أخرى هي نسبة ملكية الحكومة وربح الشركة وحجم شركة التدقيق ونسبة الملاك الأجانب والحصول على قرض بتكلفة أقل، وشملت العينة جميع التقارير المالية السنوية لعام ٢٠٠٥ وذلك لجميع الشركات المدرجة في السوق.

وجدت الدراسة أن الشركات تتجه نحو زيادة افصاحاتها الاختيارية عندما تكون نسبة المالكين الأجانب ونسبة المالكين من الحكومة أكبر، كما وجدت علاقة إحصائية هامة بين ربحية الشركة مقاسه بالعائد على الملكية واعتماد شركة تدقيق خارجية تابعة للأربعة الكبار (Big 4) وبين الإفصاح الاختياري، كما وجدت الدراسة أن الشركة لا تستفيد من الإفصاح الاختياري في تقليل تكلفة الاقتراض مما يشير إلى عدم نضوج في سوق الاقتراض في الصين.

دراسة (Huafang and Jianguo, 2007)

قاست الدراسة العلاقة بين تركيبة ملاك الشركة ومكافآت مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصينية، وقد قامت الدراسة على تحليل بيانات ٥٥٩ شركة لسنة ٢٠٠٢ أي ما نسبته ٤٥.٧ % من الشركات المدرجة في السوق الصيني. شملت المتغيرات كلا من نسبة الملاك الإداريين ونسبة الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن ٥% وكذلك نسبة الملاك من رجال القانون ونسبة المديرين المستقلين والإدراج في الأسواق الأجنبية وازدواجية عمل المدير مع رئيس مجلس الإدارة وحجم الشركة ومديونيتها وسمعة المدقق.

أثبتت النتائج أن كبار الملاك والإدراج في الأسواق الأجنبية يرتبطان بعلاقة موجبة هامة بمستوى الإفصاح الاختياري، بينما كانت العلاقة غير هامة بين الملاك الإداريين والقانونيين والحكومة وبين الإفصاح الاختياري، كما أثبتت الدراسة أن ازدواجية عمل المدير العام مع رئيس مجلس الإدارة وعدم استقلالية مديري الشركة يؤدي إلى تدني مستوى الإفصاح الاختياري، وارتبط حجم الشركة ارتباطا موجبا مع مستوى الإفصاح الاختياري.

دراسة (Lee, 2007)

قاست الدراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري في الشركات وبين فصل الملكية عن الإدارة في دول شرق آسيا ومدى تأثير حاجة الشركة إلى تمويل خارجي على هذه العلاقة، كذلك اختبرت علاقة كبار الملاك غير الإداريين ومستوى الإفصاح الاختياري. شملت الدراسة الشركات المدرجة في ثماني دول من شرق أسيا للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ باستثناء القطاع المالي. أشارت النتائج إلى أن وجود الملاك الإداريين يقلل من مستوى الإفصاح الاختياري رغبة من هذه الفئة في الاستيلاء على ثروة باقي المساهمين، كما لوحظ أن هذه العلاقة تخف عند الشركات التي ترغب بالحصول على تمويل خارجي، وكان لكبار المساهمين غير الإداريين أثر في تخفيف قدرة المساهمين الإداريين على إخفاء المعلومات.

دراسة (Arcay and Vazquez, 2005)

اختبرت الدراسة العلاقة بين خصائص الشركة المختلفة والحوكمة، وبين سياسة الإفصاح للشركات المدرجة في السوق الاسباني (سوق مدريد المالي)، وتكونت عينة الدراسة من ١١٧ شركة مدرجة لعام ١٩٩٩. وقد شملت المتغيرات المرتبطة بالحوكمة كلا من استقلالية المديرين ووجود لجنة تدقيق والفصل الوظيفي بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة ونسبة مشاركة أعضاء المجلس في رأس مال الشركة ومكافأة الإدارة وحجم أعضاء مجلس الإدارة كما شملت متغيرات أخرى ترتبط بالشركة هي نسبة تركز الملكية وحجم الشركة والإدراج في الأسواق الأجنبية ونوع الصناعة.

أظهرت النتائج وجود فرق كبير بين الشركات في حجم المعلومات الاختيارية المفصح عنها كما أظهرت وجود علاقة إحصائية موجبة هامة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين حجم الشركة وتبني الشركة لبعض قواعد الحوكمة مثل استقلالية المديرين ووجود لجنة تدقيق ونسبة مشاركة أعضاء المجلس في رأس مال الشركة ومكافأة الإدارة. كذلك تتأثر السياسات الإفصاحية في الشركات بالإدراج في الأسواق الأجنبية وتركيبة رأس المال، بينما لم يكن للفصل الوظيفي بين

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، ولم يكن لحجم مجلس الإدارة أثر هام على مستوى الإفصاح الاختياري عكس ما كان متوقعا.

دراسة (Bosso and Kumar, 2005) :

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على ممارسات الشركة للإفصاح الاختياري كما هدفت إلى قياس الفروقات بين دولتي إيطاليا وأمريكا في الممارسات الإفصاحية. وقد عمدت الدراسة إلى تقسيم الأطراف المستفيدة من الإفصاح إلى فئات منها المستثمر والموظف والمزود والبيئة والمجتمع ثم تحديد الإفصاحات الاختيارية من وجهة نظر كل فئة. اعتمدت الدراسة تحديد وزن لنوع كل إفصاح سواء أكان كميا أم نوعيا أم مستقبليا، واستخدمت الدراسة اسلوب دراسة محتوى التقارير المالية لعينة عددها ٧٢ شركة وهي عينة قليلة بالنسبة لسوقين مثل ايطاليا وأمريكا. أظهرت النتائج أن العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري هي الصعوبات التي تواجهها الشركة في العمل، وحجم الشركة ونوع الصناعة. بينما لم توجد علاقة هامة لنظام الحوكمة المتبع ولأهمية إدارة الأصول غير الملموسة.

جدول (٢-١) ملخص الدراسات الأردنية السابقة:

الباحث	المتغيرات	النتائج
الحويطات ٢٠٠٩	حجم الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، العائد على الاستثمار، نسبة الربحية، طبيعة نشاط الشركة، نوع السوق المدرجة فيه الشركة، حجم شركة التدقيق	بلغ متوسط الإفصاح في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة ٨٥.٧% . بلغ التحسن في مستوى الإفصاح ما نسبته ٢٥.٤% . تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة ومديونية الشركة وسيولة الشركة والعائد على الاستثمار ونسبة الربحية وما بين مستوى الإفصاح الفعلي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وما بين مستوى الإفصاح .
صوالحة ٢٠٠٨	العائد على الموجودات، السوق المدرجة به الشركة، طبيعة نشاط الشركة، قيمة الشركة، حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، معدل المديونية، نسبة مساهمة المستثمر المؤسسي، طبيعة رأي المدقق.	بلغ معدل الإفصاح 50.87% كما لم تظهر النتائج وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة و مستوى الإفصاح المحاسبي.
أبو نصار والذنيبات ٢٠٠٥	أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح الخاصة بالبيانات المالية الدورية،	إجماع كل من المدققين و معدي البيانات و المستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي

الباحث	المتغيرات	النتائج
	مدى تلبية تعليمات الإفصاح لاحتياجات مستخدمي البيانات لاتخاذ القرار، مدى التحسن الذي يمكن أن تحدثه تعليمات الإفصاح في نوعية المعلومات المنشورة وفي القوائم المالية المنشورة في التقارير المالية السنوية	القوائم المالية. عدم وجود فروقات بين وجهات نظر المستثمرين و معدي البيانات و المدققين الخارجيين فيما يتعلق بمدى أهمية تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود. أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة.
حميدات ٢٠٠٤	حجم الشركة وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية وحجم المديونية وعمر الشركة	نسبة التزام الشركات الصناعية المد رجة في بورصة عمان وفق متطلبات المعايير الدولية تعادل ٧٩%. نسبة التزام وفق متطلبات هيئة الأوراق المالية ٧٩.٤ %. وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وكذلك وجود علاقة موجبة بين العائد على حقوق الملكية و درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بينما لم توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الأخرى للشركات و بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح .
Naser,Al-Khatib,Karbhari 2002	حجم الشركة ، عدد الموظفين ،حجم المبيعات ، حجم رأس المال، وضع شركة التدقيق ،نوع الصناعة ، ربحية الشركة، العائد على الملكية ،نسبة السيولة ،تركز الملكية ،نسبة المديونية	تحسن بسيط في مستوى الإفصاح بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية علاقة موجبة هامة بين حجم الشركة ووضع شركة التدقيق ونسبة المديونية وهامش الربح وبين مستوى الإفصاح بينما كانت العلاقة سالبة هامة بين نسبة السيولة وبين مستوى الافصاح
Abu-Baker, Naser 2000	مستوى الإفصاح المؤسسي عن المسؤولية الاجتماعية	أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية يلقى اهتماما متوسطا من أغلب الشركات ضمن عينة البحث. أن عددا محدودا من الشركات التي تعمل في مجال البنوك والصناعة تقوم بتفصيل المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية بشكل كافي. أن أكثر الجوانب التي يتم الإفصاح عنها تتعلق بشؤون الموظفين والتفاعل مع المجتمع بينما تحتاج البيئة إلى اهتمام أكبر من الشركات المساهمة العامة في الأردن

جدول (٢-٢) ملخص الدراسات العربية السابقة:

الباحث	المتغيرات	النتائج
Hassan, Romilly, Giorgioni, and Power 2008	قيمة الشركة	العلاقة سالبة بين مستوى الإفصاح الإجباري و قيمة الشركة وكانت العلاقة موجبة غير مهمة بين مستوى الإفصاح الاختياري وقيمة الشركة مما يشير إلى وجود عوامل مختلفة ومتداخلة تحدد العلاقة بين الإفصاح وبين قيمة الشركة .
Alsaeed 2006	حجم الشركة، مديونية الشركة، تشتت الملكية، ربح الشركة،	وجدت الدراسة أن الشركات في المعدل تفصح عن ٣٣% من المعلومات الاختيارية، وهو مستوى إفصاح منخفض يعود إلى

الباحث	المتغيرات	النتائج
	سيولة الشركة، نوع الصناعة، ونوع شركة التدقيق)	طبيعة هذه الافصاحات و كونها اختيارية كما وجدت أن الشركات الكبيرة تميل إلى الإفصاح أكثر من الشركات الصغيرة بينما الخصائص الأخرى لم تكن على علاقة قوية بالإفصاح الاختياري.
Al-Razeen, Karbhari 2004	وجود علاقة مهمة وموجبة بين الإفصاحات الإجبارية والافصاحات الاختيارية المرتبطة بها ، وجود علاقة ة بين الافصاحات الاختيارية غير المرتبطة بالافصاحات الإجبارية وبين الإفصاحات الإجبارية	- وجود علاقة مهمة وموجبة بين الإفصاحات الإجبارية والافصاحات الاختيارية المرتبطة بها. - وجود علاقة ضعيفة غير مهمة بين الافصاحات الاختيارية غير المرتبطة بالافصاحات الإجبارية وبين الإفصاحات الإجبارية والافصاحات الاختيارية المرتبطة بها

جدول (٢-٣) ملخص الدراسات الأجنبية السابقة:

الباحث	المتغيرات	النتائج
Baek, Johnson and Kim 2009	المالكين من المدراء، المدراء المستقلين عن مجلس الإدارة	علاقة سالبة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة ملكية الإدارة بالنسبة للشركات التي تقل فيها نسبة الملكية عن ٥% بينما لم تجد علاقة هامة بين المتغيرين عندما تزيد هذه النسبة عن ٥% أن الشركات التي تعين مدراء مستقلين عن المجلس تفصح عن معلومات عن إجراءات وتركيبة مجلس الإدارة والإدارة الداخلية بينما لا تفصح عن أي نوع أخر من المعلومات الاختيارية.
Ghazali 2008	شملت ١٨ متغير مستقل مثل طبيعة الإدارة، الرغبة في الحصول على ثقة المحللين، تحسين قيمة الشركة، تبني قوانين الحوكمة، توفر الأخبار الجيدة عن الشركة، وجود وسائل أخرى للاتصال، رغبة المساهمين، المسائلة العامة، إفصاحات تتعلق لنوع معين من الشركات	أن طبيعة الإدارة والرغبة في الحصول على ثقة المحللين وتحسين قيمة الشركة إضافة إلى تبني قوانين الحوكمة وتوفر الأخبار الجيدة عن الشركة جميعها عوامل تزيد من مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية. أن الشركات تبدي تعاونا ورغبة في الإفصاح الاختياري للمهتمين بطرق بديلة عن المعلومات في التقارير المالية السنوية مثل أسلوب المقابلة الشخصية وهذا يعني أن المعلومات قد تصل إلى السوق بطرق أخرى غير الوثائق العامة مثل العلاقات الشخصية
Wang, Sewon ,and Claiborn 2008	نسبة ملكية الحكومة، ربح الشركة، حجم شركة التدقيق، نسبة الملاك الأجانب، الحصول على قرض بتكلفة أقل.	أن الشركات تتجه نحو زيادة افصاحاتها الاختيارية عندما تكون نسبة المالكين الأجانب ونسبة المالكين من الحكومة أكبر. وجود علاقة إحصائية هامة بين ربحية الشركة واعتماد شركة تدقيق خارجية تابعة للأربعة الكبار Big 4 وبين الإفصاح الاختياري. بينما وجدت الدراسة أن الشركة لا تستفيد من الإفصاح الاختياري في تقليل تكلفة الاقتراض مما يشير إلى عدم نضوج في سوق الاقتراض في الصين .
Huafang and Jianguo 2007	نسبة المالكين الإداريين، تركز الملكية، نسبة المالكين من رجال القانون، نسبة	أن كبار المالكين والإدراج في الأسواق الأجنبية يرتبطان بعلاقة موجبة هامة بمستوى الإفصاح الاختياري بينما كانت العلاقة غير هامة بين المالكين الإداريين

الباحث	المتغيرات	النتائج
	المدراء المستقلين، الإدراج في الأسواق الأجنبية، ازدواجية عمل المدير مع رئيس مجلس الإدارة، حجم الشركة، مديونية الشركة، سمعة المدقق	والقانونيين والحكومة وبين الإفصاح الاختياري. أن ازدواجية عمل المدير العام مع رئيس مجلس الإدارة وعدم استقلالية مدراء الشركة يؤدي إلى تدني مستوى الإفصاح الاختياري. ارتبط حجم الشركة ارتباطا موجبا مع مستوى الإفصاح الاختياري
Lee 2007	فصل الملكية عن الإدارة، حاجة الشركة إلى تمويل خارجي، كبار الملاك غير الإداريين	أن وجود المالكين الإداريين يقلل من مستوى الإفصاح الاختياري رغبة من هذه الفئة في الاستيلاء على ثروة باقي المساهمين كما لوحظ أن هذه العلاقة تخف عند الشركات التي ترغب بالحصول على تمويل خارجي كان لكبار المساهمين غير الإداريين أثرا في تخفيف قدرة المساهمين الإداريين على إخفاء المعلومات.
Arcay and Vazquez 2005	استقلالية المدراء، وجود لجنة التدقيق، الفصل الوظيفي بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، نسبة مشاركة أعضاء المجلس في رأس مال الشركة، مكافأة الإدارة، حجم أعضاء مجلس الإدارة، نسبة تركز الملكية، حجم الشركة، الإدراج في الأسواق الأجنبية، نوع الصناعة.	وجود فرق كبير بين الشركات في حجم المعلومات الاختيارية المفصح عنها. وجود علاقة إحصائية موجبة هامة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين حجم الشركة وتبني الشركة لبعض قواعد الحوكمة. تتأثر السياسات الإفصاحية في الشركات بالإدراج في الأسواق الأجنبية وتركيبة رأس المال، بينما لم يكن للفصل الوظيفي بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، ولم يكن لحجم مجلس الإدارة أثرا هاما على مستوى الإفصاح الاختياري عكس ما كان متوقعا.
Bosso and Kumar 2005	حجم الشركة، نوع الصناعة، مستوى التعقيد في العمل وعدم الاستقرار في العمل، الحوكمة، تركيز الشركة على تحسين العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة، تركيز الشركة على إعطاء صورة واضحة عن أصولها غير الملموسة .	الاهتمام بتحسين العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة، والصعوبات التي تواجهها الشركة في العمل، وحجم الشركة ونوع الصناعة تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري. بينما لم توجد علاقة هامة لنظام الحوكمة المتبع ولأهمية إدارة الأصول غير الملموسة

أظهرت الدراسات السابقة والتي تم تلخيصها في الجداول أعلاه تشابها في أهداف الدراسات وتنوعا كبيرا في المتغيرات التي تم اختبارها لإيجاد محددات الإفصاح المحاسبي. ولكن كان هناك اختلاف في النتائج بين هذه الدراسات، حتى بالدراسات التي تمت على نفس الدولة وأخذت متغيرات متشابهة مثل دراستي (حميدات ٢٠٠٤) و (صوالحة ٢٠٠٨). ومن الاختلافات الأخرى في الدراسات الأردنية اختلاف مستويات الإفصاح المطبقة في الشركات، فمثلا كان مستوى الإفصاح حسب التشريعات في دراسة (حميدات ٢٠٠٤) ٧٩% وفي دراسة (صوالحة ٢٠٠٨) ٨٦%، أما الافصاحات الإلزامية حسب معايير المحاسبة الدولية فكانت ٥١% في دراسة (صوالحة ٢٠٠٨) بينما كانت النسبة في دراسة (حميدات ٢٠٠٤) ٧٩%. ويمكن تفسير هذا الاختلاف في النتائج بعدة أسباب منها اختلاف سنة الدراسة والذي قد يؤدي لتغير مستوى الإفصاح من سنة لأخرى، واختلاف

طريقة قياس الإفصاح والبنود التي تم استخدامها من ناحية النوع والعدد، وكذلك اختلاف حجم وعينة الدراسة وطريقة الاختبار.

من الملاحظ أن الدراسات عن السوق الأردني ركزت على مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة عليه كما في الدراسات غير الأردنية، بالإضافة إلى جودة وأهمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وتناولت اغلب هذه الدراسات الافصاحات الإلزامية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام وعلى تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ولم يتم إيجاد دراسات عن الإفصاح الاختياري في الأردن.

تعددت الدراسات التي تناولت العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري في العالم، القليل منها تناول هذا الموضوع في الدول النامية وخصوصا الدول العربية. وقد تم اعتماد طرق مختلفة في هذه الدراسات، الطريقة الأولى تركزت على إرسال الاستبانات لعدد من مستخدمي المعلومات المالية والطلب إليهم تحديد درجة أهمية بعض المعلومات في اتخاذ القرار، أما الطريقة الثانية فتقيس العلاقة بين بعض الافصاحات الاختيارية التي تم تحديدها والافصاحات الإجبارية وبعض خصائص الشركات، كما قام بعض الباحثين باستخدام أسلوب المقابلة في الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالعوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح .

ومن الطرق المتبعة في دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص الشركة المختلفة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية، وهذه المنهجية غنية بالبيانات الهامة والدقيقة وتمتاز بالموضوعية، إلا أنها تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين في جمع هذه البيانات، لذا كان إتباع هذه المنهجية من قبل الباحثين قليلا نسبيا (Boesso, Kumar, 2005, p279). وكان (**Cerf**, 1964) أول من درس بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى ملاءمة الإفصاح، فأعد مؤشرا للإفصاح حدد فيه كل نوع من البيانات التي يمكن أن تظهر في التقارير السنوية وأعطاها أوزانا حسب درجة أهمية كل منها. ثم طبق ذلك على عينة من التقارير السنوية للشركات وربط الأرقام القياسية الناتجة بكل من حجم الأصول وعدد المساهمين والإدراج في السوق المالي فوجد ارتباطا موجبا بين كل هذه المتغيرات ومستوى الرقم القياسي للإيضاحات (غرايبة والنبر، ١٩٨٧). وتابع الباحثون عمله بإضافة متغيرات أخرى وتغيير وتحديث وتطوير في منهجية الدراسة واختلف عدد ونوع صفات الشركة من دراسة إلى أخرى.

٢-٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لأكثر من سبب:

- اختبار الإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية ومقارنته بالإفصاح الاختياري وإيجاد العلاقة بينهما وهذا لم يتم تناوله في أية دراسة سابقة على السوق الأردني.
- دراسة الإفصاح الاختياري في الأردن غير المطلوب بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وهي الدراسة الأولى من نوعها في السوق الأردني.
- إدخال متغيرات جديدة لم يتم استخدامها في الدراسات الأردنية السابقة مثل متغير الملكية الأجنبية ونسبة ملكية الإدارة.
- إدخال قطاع الصناعة كمتغير رقابي ومقارنة نتائج القطاعين وتفسيرها.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي والبيئة الاقتصادية في الأردن

٣-١ المقدمة

٣-٢ التشريعات المتعلقة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

٣-٣ اهتمام الجهات المعنية بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

٣-٣-١ سوق عمان للأوراق المالية

٣-٣-٢ دور هيئة الأوراق المالية

٣-٤ تقرير البنك الدولي حول مدى التقيد بالمعايير والأنظمة في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي والبيئة الاقتصادية في الأردن

٣-١ المقدمة

اعتمدت المحاسبة في الأردن منذ نشأتها كمهنة منظمة في عام ١٩٦١ وحتى ١٩٩٠ ممارسات محاسبية مستمدة من أصول بريطانية وأمريكية، وكانت المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات الأردنية تختلف من قطاع إلى قطاع ومن شركة إلى أخرى وذلك لعدم اعتماد معايير وطنية موحدة شاملة في الأردن (ياسين، ٢٠٠٦). وقد ظهرت أهمية موضوع الإفصاح في الأردن بعد زيادة عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وخاصة بعد تأسيس سوق عمان المالي عام ١٩٧٨ حيث تم التركيز على الإفصاح من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الافصاح عنها.

وفي سعي الأردن لتطوير مهنة المحاسبة لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة تم تأسيس جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين سنة ١٩٨٨ التي اعتمدت بدورها قواعد ومعايير المحاسبة الدولية وأدلة التدقيق الدولية بحيث بدأ التطبيق بها في سنة ١٩٩٠، وأصبحت الشركات في الأردن ملزمة بإعداد تقاريرها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (ياسين، ٢٠٠٦). وتعتبر الأردن من أولى الدول العربية التي اعتمدت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية منذ عام ١٩٩٠. وقد ساعد اعتماد هذه المعايير في توفير بيئة محاسبية متقدمة في المملكة عملت على تشجيع الاستثمارات وإتباع الحاكمية الرشيدة وإخراج البيانات المالية من محيطها المحلي، كما أن الأطراف المستخدمة لهذه البيانات المالية ستزود بمعلومات وبافصاحات كافية لاتخاذ قرارات اقتصادية تعتمد على معلومات موثوقة (خوري، ٢٠٠٩).

٣-٢ التشريعات المتعلقة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

أقرت الدولة الأردنية مجموعة من القوانين تنص على إلزامية إتباع معايير المحاسبة الدولية وهي قوانين الشركات وهيئة الأوراق المالية والبنوك والتأمين وضريبة الدخل، إضافة إلى قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الذي ينص على إتباع المعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني. وبناءا على هذه القوانين تقوم بعض الجهات التنفيذية بالرقابة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

فقد ألزم قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ في المادة رقم ١٨٤ الشركة المساهمة العامة بتنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة، كما أشار في مادة رقم ١٩٥ إلى دور المدقق في التأكيد على الالتزام بتطبيق هذه المعايير واعتبرته في مادة ٢٠١ مسئولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو نتيجة لإخفاقه في القيام بالواجبات المحددة له، أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري. وهي نفس المسؤولية التي وردت في قانون ضريبة الدخل مادة رقم ٢٢ ويعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون بالحبس أو الغرامة. كما ركز قانون تنظيم مهنة المحاسبة في العديد من مواده وهي المواد رقم ٣ و٥ و٩ و١٧ و٤٧ على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة.

٣-٣ اهتمام الجهات المعنية بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

تقوم هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي وهيئة التأمين ومراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة بالرقابة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وسيتم التركيز هنا على دور هيئة الأوراق المالية لأنها الجهة الرقابية الأولى والاهم على الشركات عينة الدراسة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي.

٣-٣-١ سوق عمان للأوراق المالية

أسس سوق عمان للأوراق المالية كسوق منظم لتداول الأوراق المالية بموجب قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦، وبدأ التداول فيه اعتبارا من ١٩٧٨/١/١. وقد حدد القانون آنذاك أهداف السوق بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المستثمرين. ومنذ ذلك التاريخ خطا السوق خطوات هامة في سبيل تحقيق أهدافه واحتل مكانة مرموقة بين الأسواق في المنطقة. ومارس السوق منذ إنشائه دوره كجهة رسمية منظمة للنشاطات المختلفة في سوق الأوراق المالية إضافة إلى دوره التنفيذي كسوق لتداول الأوراق المالية، إلى أن صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والذي تم بموجبه البدء في عملية إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني وتم فصل الدور

الرقابي عن الدور التنفيذي وإنشاء مؤسسات سوق رأس المال، وهي هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

٣-٣-٢ دور هيئة الأوراق المالية

تم إنشاء هيئة الأوراق المالية عام ١٩٩٧ كمؤسسة رسمية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس الوزراء. وبإنشائها تم فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي، ويمكن تلخيص أهم المهام التي أناط القانون الهيئة بها بالنقاط التالية (www.jsc.com.jo):

١. إصدار التشريعات التي تساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.
٢. توفير الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية، وتزويد المستثمر بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها في اتخاذ قراره الاستثماري سواء أكانت تتعلق بأداء الشركات المصدرة للأوراق المالية أو بعملية التداول أو بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
٣. تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته، من خلال أحدث المعايير المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
٤. فرض العقوبات الرادعة بحق المخالفين ومرتكبي الأعمال المحظورة.

وفيما يلي الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة:

١. بورصة عمان.
٢. مركز إيداع الأوراق المالية.
٣. الشركات المصدرة للأوراق المالية.
٤. شركات الخدمات المالية المرخص لهم.
٥. صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار.

وفيما يختص بالإفصاح المحاسبي قامت الهيئة بإصدار تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ التي بدأ العمل بها اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١ بدلا من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات رقم (١) لسنة ١٩٩٨. وقد ركزت هذه الدراسة على مادة رقم ٤ من هذه التعليمات

باعتبارها بالغالب إفصاحات إضافية غير التي وردت في معايير المحاسبة الدولية والتي جاء فيها :(www.jsc.com.jo)

"على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة . ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

١. وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
٢. وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها .
٣. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.
٤. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
٥. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.
٦. درجة الاعتماد على موردين محددين و/أوعملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
٧. وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أوأي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.
٨. وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
٩. الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.
١٠. وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.
١١. الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
١٢. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
١٣. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.
١٤. تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
١٥. التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.
١٦. مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.

١٧. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة

١٨. -المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .

١٩. بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.

٢٠. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

٢١. مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي"

كما قامت هيئة الأوراق المالية بإصدار دليل الإفصاح وهو دليل استرشادي للشركات المساهمة العامة عند إعداد التقرير السنوي حيث يتضمن جميع المعلومات الواجب على الشركة الإفصاح عنها بموجب المادة (٤ ب) من تعليمات الإفصاح.

تقوم دائرة الإفصاح التابعة لهيئة الأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية وبياناتها نصف السنوية وتقريرها السنوي وتقوم، الدائرة بدراسة التقارير الواردة إليها من هذه الشركات والتأكد من استيفائها لمتطلبات الافصاح الصادرة عن الهيئة في المواعيد والمتطلبات المحددة في القانون والتعليمات، كما تعمل الدائرة على متابعة تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين وتؤثر على أسعار أوراقها المالية.

ويتم فرض عقوبات على الشركات المخالفة تتراوح بين التنبيه إلى الغرامات المالية إلى إيقاف الشركة عن التداول، وقد بلغت نسبة المخالفات عن عدم الالتزام بكافة البنود الإفصاحية التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ 36.6% وبلغ عدد الشركات المخالفة ٤٥ شركة.

٣-٤ تقرير البنك الدولي حول مدى التقيد بالمعايير والأنظمة في المملكة الأردنية الهاشمية

أصدر البنك الدولي في حزيران من عام ٢٠٠٤ تقريرا حول مدى التقيد بالمعايير والأنظمة في المملكة الأردنية الهاشمية بهدف توفير توصيات لتطوير وتنفيذ خطة شاملة لإظهار تقارير مالية عالية الجودة في الأردن. وأشار التقرير إلى أن نظام التقارير المالية القوي والشفافية في هذه

التقارير سيدعم الاقتصاد الأردني بطرق مختلفة بما فيها تقوية البناء المالي في الأردن وتمكين الشركات من الحصول على تمويل أجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمستثمرين الإستراتيجيين وتسهيل عملية جباية الضرائب من الشركات إضافة إلى خلق معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في بناء الاقتصاد الأردني.

بين التقرير الخطوات المتقدمة للأردن نحو الاقتصاد العالمي مثل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية عام ١٩٩٩ والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢ وكذلك عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ مما جعل الاقتصاد الأردني اقتصادا رائدا على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واعتبر التقرير أن عملية التخصيص التي بدأت في عام ١٩٩٨ كانت خطوة في دعم الاقتصاد الأردني مما عاد على الأردن ببليون دولار خلال خمس أعوام .

وأشار التقرير إلى أهمية قانون تنظيم مهنة المحاسبة رقم ٧٣\ ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ١٦\٦\٢٠٠٣، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى تطوير بعض محتوياته للتوافق مع التطورات العالمية إضافة إلى توضيح بعض مصطلحاته وزيادة الرقابة على الالتزام بمتطلبات هذا القانون وتعزيز استقلالية المدقق، وأضاف التقرير أن القانون يركز على الشهادات المهنية والجامعية أكثر من تركيزه على النوعية، فالحصول على شهادة محاسب قانوني أردني JCPA لا يعني بالضرورة مهارات عالية في الإدارة المالية .

أما في دراسته عن هيئة الأوراق المالية، ذكر التقرير أن القانون يفرض على الشركات المساهمة العامة المدرجة بنشر قوائمها المالية في صحيفة رسمية وأن هذا الإجراء قد لا يكون مفيدا إن لم تحتوي القوائم المالية على تفاصيل كافية تهم المستخدم. كما أن الهيئة تطلب من الشركات المدرجة تزويدها بقوائم مالية غير مدققة خلال ٤٥ يوما من نهاية السنة المالية وأن هذا الإجراء يشكل ضغطا من الشركة على المدقق إذا كانت القوائم المالية المدققة تحتوي أرباحا أقل بكثير من القوائم المالية قبل التدقيق، وتحاول الشركات الضغط لعدم التعديل على هذا الرقم، إضافة إلى أن الاختلاف بين رقم الربح قبل وبعد التدقيق يساعد على تضليل المستثمرين والمساهمين.

وأشار التقرير إلى أن متطلبات التقرير المالي توضع من قبل مشرعين مثل هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي وشركات التأمين، وعلى الرغم من أنهم يعتمدون معايير المحاسبة الدولية فإن عدم

وجود جهة وطنية تصدر إرشادات التطبيق يؤدي إلى أن يطبق المحاسبون والمدققون المعايير المحاسبية حسب فهمهم لها .

وطالب التقرير بفرض عقوبات رادعة لفرض الالتزام بمتطلبات المحاسبة والتدقيق، حيث أن الدراسات التي أجريت على بعض الشركات المدرجة أوضحت أن هذه الشركات لم تلتزم بجميع متطلبات الافصاح وأن بعض التقارير لم تظهر بالشكل المطلوب، وأنه طبقا للقوانين إذا خرقت الشركة متطلبات الافصاح فللهيئة مطالبتها بالتعديل وإذا رفضت الالتزام تأمر الهيئة بتحضير القوائم المالية وإظهارها بالشكل الصحيح على نفقة الشركة، كما أن للهيئة السلطة لإيقاف أو إلغاء إدراج الشركة المخالفة حسبما تراه مناسبا.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

٤-١ مقدمة

٤-٢ مجتمع و عينة الدراسة

٤-٣ متغيرات الدراسة

٤-٣-١ مؤشرات قياس الافصاح

٤-٣-٢ معايير اختيار الافصاحات الاختيارية

٤-٤ الإطار النظري للفرضيات

٤-٥ نموذج الدراسة

٤-٦ فرضيات الدراسة

٤-٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة

٤-٨ مصادر جمع البيانات

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

٤-١ مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. حيث يعرض متغيرات الدراسة، الفرضيات وإطارها النظري، نموذج الدراسة، أساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، كما يتضمن عرضاً لمجتمع وعينة الدراسة.

٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

شملت الدراسة جميع الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وعددها ١٥٤ شركة. تم استبعاد ٥٥ شركة للأسباب التالية: شركتان باشرت عملهما خلال العام، شركة حديثة التأسيس لم تباشر العمل، ٦ شركات اقتصر نشاطها خلال العام على النشاط المالي فقط، تم استثناء شركة (نوبار للتجارة والاستثمار) بسبب وجود فرق في ميزانيتها إضافة إلى عدم تناسق أرقام الميزانية مع البيانات لباقي الشركات، و ٤٥ شركة لم نتمكن من الحصول على التقارير المالية كاملة سواء عن طريق سوق عمان المالي أم عن طريق وزارة الصناعة والتجارة أم عن طريق الإنترنت. ويتبقى ٩٩ شركة خضعت للتحليل شكلت عينة الدراسة تم عرضها في ملحق (١).

قامت الدراسة بجمع البيانات لسنة مالية واحدة ٢٠٠٨ عن الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في السوق المالي الأردني، وذلك لأن سياسات الافصاح عادة تبقى ثابتة عبر الزمن Botoson, (1997). كذلك استبعدت الدراسة الشركات المالية لاختلاف خصائص تقاريرها المالية عن الشركات غير المالية كما أنها محكومة بالعديد من القوانين الخاصة بها وتشرف عليها هيئات رقابية لا تشرف على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية .

٤-٣ متغيرات الدراسة

إن أحد أهداف الدراسة إيجاد العلاقة بين مستوى الافصاح وبعض خصائص الشركات. فالمتغيرات التابعة هي الافصاحات المحاسبية والمتغيرات المستقلة هي خصائص الشركة المختلفة الموجودة في جدول (٤-١). وبما أن هذه الدراسة تناولت نوعين من الافصاح فالمتغير التابع الأول هو الافصاح الاختياري غير المطلوب حسب التعليمات (التشريعات الأردنية) وغير المطلوب حسب معايير المحاسبة الدولية ويرمز له في جداول التحليل VoluntaryDisclosure. المتغير التابع الثاني هو الافصاح حسب التعليمات (المادة ٤ من تعليمات الافصاح لعام ٢٠٠٤) وغير الوارد حسب معايير المحاسبة الدولية ويرمز له في جداول التحليل الإحصائي SCDisclosure.

جدول (٤-١): المتغيرات المستقلة للدراسة:

	اسم المتغير	رمز المتغير بالتحليل الإحصائي
1-	حجم الشركة	TotalAsset

LiquidityRatio	نسبة السيولة	2-
ROE	العائد على الملكية	3-
Leverage	الرفع المالي	4-
ForeignOwnership	الملكية الأجنبية	5-
Concentration	تركز الملكية	6-
ManagerOwnership	ملكية الإدارة	7-
ManagerDirector	المدير عضو مجلس إدارة	8-
BigFour	وضع شركة التدقيق	9-

وبما أن أحد أهداف الدراسة هو البحث في وجود اختلاف في نتائج المتغيرات التابعة والمستقلة باختلاف القطاع في الأردن، فالنوع الثالث من المتغيرات هو المتغير الرقابي وهو نوع القطاع Sector حيث تناولت الدراسة قطاعي الصناعة والخدمات.

٤-٣-١ مؤشرات قياس الافصاح

إن استخدام مؤشرات (Indices) لقياس مدى الافصاح يستخدم بشكل واسع في الأدبيات المحاسبية، حيث يتم بناء المؤشرات كأداة رقمية لقياس البنود في القوائم المالية (Prencipe, 2004). وقد أثبتت مؤشرات الافصاح أنها طريقة فعالة مستخدمة في الأبحاث التطبيقية (Ahmed and Courtis, 1999).

استخدمت طريقتان في بناء مؤشر الافصاح في الدراسات السابقة. **الطريقة الأولى** هي عدد الافصاحات بدون إعطاء وزن حسب أهمية أو نوع الافصاح (dichotomous scores)، وبناء على هذه الطريقة فإن عدد الافصاحات الاختيارية هو عدد بسيط للافصاحات المنشورة من قبل الشركة بحيث يأخذ بند الافصاح رقم صفر إن لم يوجد في تقرير الشركة ويأخذ رقم ١ إن وجد في التقرير ثم يتم جمع درجات كل شركة على حدا، وحسب هذه الطريقة يفسر العدد الأكبر من الافصاحات على أنه إفصاح أوسع وأشمل وبالمقابل يفسر العدد الأقل من الافصاحات بأنه مستوى إفصاح منخفض. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في العديد من دراسات الافصاح السابقة مثل:

(Ahmed and Nicholls, 1994; Cooke, 1991; Meek et al., 1995; Francis et al., 1994; Skinner, 1994; 1997; Kasznik and Lev, 1995).

من أهم مميزات هذه الطريقة أنها طريقة مباشرة وسهلة في القياس، كما تسمح بالمقارنة مع الدراسات السابقة، ولكن من أهم سلبياتها عدم الاهتمام بمستوى الفائدة المرجوة من المعلومة المفصح عنها.

أما **الطريقة الثانية** فهي إعطاء وزن للإفصاح يعتمد على أهمية وشمولية الافصاح وهو بهذا يهتم بمستوى الفائدة المرجوة من المعلومة المفصح عنها، وقد انتقدت هذه الطريقة لأنها تخضع للحكم الشخصي في تقييم أهمية بند الافصاح، وقد أظهرت التحاليل الإحصائية نتائج متطابقة تقريبا سواء باستخدام طريقة الوزن أم باستخدام طريقة العد البسيط (Al- Razeen and Karbhari, 2004) وهو ما أظهرته نتائج الدراسات السابقة (Spero, 1979; Chow and Borne, 1987).

اتبعت هذه الدراسة أسلوب عدد الافصاحات بدون إعطاء وزن لما لها من مزايا. وقد تم عمل مؤشرين لقياس الافصاح، الأول مؤشر الافصاح الاختياري حيث تم مقارنة محتوى التقرير السنوي مع الافصاحات الواردة في الجدول (٤-٢). وتم إعطاء الرقم ١ للإفصاح الوارد في التقرير المالي والرقم ٠ للإفصاح الذي لم يرد في التقرير المالي ومن ثم تم جمع الافصاحات للشركة الواحدة وقسمتها على المجموع الكلي للافصاحات للوصول إلى نسبة الإفصاح الاختياري للشركة .

جدول (٤-٢): بنود الافصاحات الاختيارية

رمز المتغير	وصف المتغير
V1	مقارنة الخطة السابقة مع النتائج الفعلية
V2	الطاقة المستغلة
V3	رسومات توضيحية
V4	أهداف تسويقية
V5	الافتراضات التي بني عليها التوقعات المستقبلية
V6	العوامل السياسية التي تؤثر على العمل
V7	العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمل
V8	معلومات عن التعيين وأسباب التغير في أعداد الموظفين
V9	الحوادث وإجراءات الأمان
V10	مناقشة رفاهية العمال و تقدير العامل
V11	مناقشة اتجاهات الصناعة عن الفترة السابقة
V12	تعمير المدينين
V13	توقعات عن قيمة أو نوعية الربح أو الإيرادات أو المبيعات أو التدفق نقدي
V14	كمية البيع (عدد وحدات)
V15	تفاصيل عن دور أعضاء مجلس الإدارة في الشركة
V16	معلومات عن تمويل الشراء

المؤشر الثاني المستخدم هو مؤشر الافصاح حسب التعليمات، وتم استخدام نفس الطريقة المستخدمة في قياس مؤشر الافصاح الاختياري، حيث تمت مطابقة البنود الواردة بالمادة ٤ من تعليمات هيئة الأوراق المالية مع محتوى التقارير المالية للشركات عينة الدراسة. وتم تبويب وتلخيص المادة ٤ إلى ٣٣ بندا كما هو موضح في جدول (٤-٣).

جدول (٤-٣): بنود الافصاحات حسب التعليمات

رمز المتغير	وصف المتغير
D1	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية
D2	أماكن الشركة الجغرافية
D3	حجم الاستثمار الرأسمالي
D4	عدد الموظفين في كل منطقة جغرافية
D5	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها
D6	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة
D7	نبذة تعريفية عن كل من أعضاء مجلس الإدارة
D8	أسماء ومناصب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية
D9	نبذة تعريفية عن الإدارة العليا
D10	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥%
D11	الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية
D12	حصة الشركة من السوق المحلي وحصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن
D13	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين
D14	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة
D15	الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
D16	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية،
D17	الهيكل التنظيمي للشركة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل
D18	التدريب لموظفي الشركة
D19	وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها
D20	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
D21	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة
D22	السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل
D23	تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
D24	التطورات المستقبلية الهامة
D25	مقدار أتعاب التدقيق
D26	عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم
D27	عدد الأسهم المملوكة للإدارة العليا وأقاربهم
D28	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
D29	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا
D30	التبرعات الخيرية
D31	برنامج حماية البيئة
D32	برامج خدمة المجتمع
D33	بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو ذوي العلاقة.

٤-٣-٢ معايير اختيار الافصاحات الاختيارية

يوجد تفاوت كبير في نوعية وعدد بنود الافصاح الاختياري المستخدمة في الدراسات السابقة، ويمكن تفسير هذا التفاوت باختلاف البيئة الاقتصادية والتشريعية في الدول المطبقة عليها هذه الدراسات. فمثلا التشريعات الأردنية ألزمت الشركات بالإفصاح عن كثير من البنود التي تعتبر

إفصاحات اختيارية غير ملزمة للشركات في دول أخرى مثل الافصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمالكين الكبار وغيرها من الافصاحات حسب التعليمات.

لذلك كانت إحدى المشاكل التي واجهت هذه الدراسة هي تحديد البنود التي تشكل مؤشر الافصاح الاختياري. وتم وضع معايير تم بناء عليها تحديد البنود الواردة في جدول (٤-٢) وهي وجودها في الدراسات السابقة وتكرارها واحتمالية تطبيقها في البيئة الاقتصادية الأردنية. وتجدر الإشارة إلى انه تم حذف الكثير من بنود الافصاح الاختياري الواردة في الدراسات السابقة ودمج بعضها، فقد بدأت الدراسة ب٤٥ إفصاحا اختياريا تم إلغاء ٢٩ بندا ليستقر عدد الافصاحات الاختيارية على ١٦ بندا. وقد تم إلغاء العديد من بنود الإفصاح لعدة أسباب منها:

أ- تداخلها مع الافصاحات حسب تعليمات الافصاح .

ب_ عدم تطبيقها نهائيا من قبل أي شركة من الشركات الأردنية، أو تطبيقها من قبل عدد قليل من الشركات يقل عن أربعة.

ج- كذلك حذفت بنود الافصاح التي قد تعرض الشركة لمساءلة قانونية أو لمساءلة من قبل مجلس الإدارة مثل التنبؤ بالأرباح.

٤-٤ الإطار النظري للفرضيات

قبل عرض نموذج الدراسة وفرضياتها سيتم إجراء التعريفات الوظيفية لمتغيرات الدراسة، حيث سيتم تبرير لماذا تم اختيار المتغيرات المستقلة من خلال استعراض الخلفية النظرية والعملية لهذه المتغيرات.

١- عضو مجلس إدارة مدير عام

إن تعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة بوظيفة المدير العام يخلق عدم فصل بين القرار الإداري وعملية الرقابة على القرار الإداري ويؤدي إلى المركزية في القرار مما يؤثر على استقلالية مجلس الإدارة ويقلل من قدرة المجلس على الإشراف على الإدارة (Finkelstein and Aveni, 1994 ;Gul and Leung, 2004). لذا جاء في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (غير الملزم إلا للبنود التي ورد بها نص قانوني) أنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة. فمن أجل تقليل تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين وتقليل لجوء المديرين للتواطؤ ضد مصالح المساهمين لمصلحتهم كانت إحدى

توصـيات الحوكمـة الجيـدة تعيـين أعضـاء مجلـس إدارة غيـر تنفيـذيين (Gregory and Simmelkjar, 2002). كذلك فـإن مجلس الإدارة يجب أن يعمل بشكل مستقل عن إدارة الشركة حتى يستطيع اتخاذ قرارات فعالة لمصلحة الشركة والمساهمين (Laksmanta, 2008)، إضافة إلى إن الاستقلالية تعطي أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للقيام بواجباتهم الرقابية .

أظهـرت الدراسـات السـابقة أن تعيـين أعضـاء مجلـس إدارة مسـتقلين يعـود بـالنفع الكبيـر علـى المسـاهمين. ففـي دراسـة (Fama and Jenson, 1983) فسـر الباحثـان هذه النتيجـة بـأن أعضـاء مجلـس الإدارة يهتمـون بسـمعتهم الوظيفيـة باعتبـار أنهـا تميـزهم فـي سـوق العمـل عكـس المـديرين الداخليين التي ترتبط مصالحهم بشكل مباشر مع المدير العام للشركة وكذلك عكس أعضاء مجلس الإدارة الـذين لـديهم علاقـات أو أقـارب أو مصـالح مـع الشـركة. وقـد أثبتـت الدراسـات أن وجـود المـديرين غيـر التنفيـذيين يـؤدي إلـى زيـادة فـي الشـفافية وفـي نسـبة الافصـاح الاختيـاري وتحسـين السياسات الإفصاحية للشركة، ففي دراسة (Chen and Jaggi, 2000) وجدت علاقة موجبة بين المـديرين المستقلين ومستوى إفصـاح الشـركات وكانـت العلاقـة سـالبة مـع نوعيـة المعلومـات السيئة المفصح عنها في دراسة (Beasley, 1996) ودراسة(Peasnell, Pope and Young, 2000).

وقد ربطت العديد من الدراسات ازدواجية الوظيفة بضعف السياسات الإفصاحية المتبعة، فعلى سبيل المثال وجدت دراسة (Forker, 1992) علاقة سالبة هامة بين مستوى الافصـاح وازدواجية عمل المدير العام مع رئيس مجلس الإدارة، ووجدت دراسة (Ho and Wong, 2001) علاقة سالبة غير مهمة بين المتغيرين .

٢ - نسبة الرفع المالي

تخضع الشركات لمطالبات مختلفة من ذوي العلاقة (Stakeholders) مثل الموردين والمقرضـين سـواء أكـانوا مقرضـين قصـيري الأجـل أم مقرضـين طـويلي الأجـل، وهـذه المطالبـات تـؤثر علـى قرارات الإفصاح الاختياري للشركة أو تؤثر على تفسير السوق لهذه الافصاحات الاختيارية، وقد افترض (Sengupta, 1998) أن المقرض يقوم بتقدير خطر احتمالية أن يكون المقترض يخفي معلومات غير مرغوبـة، وكلمـا زادت هذه الاحتماليـة زادت "عـلاوة الخطـر" التـي يحملهـا المقرض علـى المقتـرض (Jenson and Meckling, 1976; Mayers, 1997)، ولتقييم هذا الخطـر (إخفاء معلومات غير مرغوبة) فإن المقرض سينظر بحرص إلى إفصاح الشركة الاختياري حيث

تحظى الشركة التي تفصح بشكل أوسع بسمعة أفضل ويكون احتمالية إخفاء معلومات غير إيجابية عن الشركة أقل وبالتالي يتم تحميلهم بعلاوة خطر أقل (Sengupta, 1998).

فعندما تعتمد الشركة في تمويلها على المقرضين ينبغي أن تلبي رغبتهم في التأكيد على أن الإدارة قادرة على مواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الاقتراض (Myers, 1977). ومن جهة أخرى وحسب نظرية التميز فقد ترغب الشركات التي تتميز بتركيبة رأس مال قوية وبنسبة رفع مالي منخفضة إلى تمييز نفسها في سوق العمل عن مثيلاتها عن طريق زيادة افصاحاتها الاختيارية (Akerlof, 1970).

أظهرت الدراسات الأردنية وغير الأردنية اختلافا في النتائج المتعلقة بهذا المتغير، فمثلا وجدت دراسة (Hossain et al., 1995) ودراسة (الحويطات، ٢٠٠٩) علاقة إحصائية هامة بين الافصاح ونسبة الرفع المالي بينما الكثير من الدراسات لم تجد علاقة هامة بين الافصاح وهذه النسبة (إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول) مثل دراسة (Huafang and Jianguo, 2007) ودراسة (صوالحة، ٢٠٠٨).

٣- حجم الشركة

حجم الشركة هو المتغير الأكثر شيوعا في الدراسات السابقة عن الافصاح، وقد تم تصنيفه بالمتغير الهام في هذا المجال (Ball and Foster, 1982) وذلك لعدة أسباب:

- تزيد تكلفة الوكالة في الشركات الكبرى عن الشركات الصغرى بسبب انتشار المساهمين وتلجأ الشركات إلى تقليل هذه التكلفة عن طريق زيادة نسبة الافصاح (Alsaeed, 2006).
- تقع على الشركات الكبرى مسؤولية اجتماعية وسياسية مثل الضرائب ومراقبة الأسعار أكثر من الشركات الصغرى وتكون هذه الشركات محط أنظار أصحاب العلاقة لذا تلجأ إلى اعتماد استراتيجيات لتخفيض هذه التكلفة منها زيادة مستوى الافصاح الاختياري (Leventis and Weetman, 2004).
- تشكل عملية جمع وتحضير والإفصاح عن المعلومات عبئا على الشركات الصغيرة بينما تستطيع الشركات الكبرى تحمل هذا العبء وتكون تكلفة المعلومات لديها أقل فهي عادة لديها مصادر تجميع وتحليل وتجهيز كمية أكبر من البيانات بتكلفة أقل .

- تلجأ الشركات الكبرى إلى الإفصاح عن معلومات بهدف الحصول على تمويل بتكلفة أقل حيث أن الشركات الكبرى تعتمد على السوق في الحصول على التمويل أكثر من الشركات الصغرى ,(Ahmed and Nicholis, 1994).

- تخلق عملية الإفصاح مشكلة المنافسة التي لا تستطيع الشركات الصغرى تحملها بينما تكون الشركات الكبرى المنافسة قادرة على مواجهة هذه المشكلة .

من جهة أخرى فقد أثبت (Jenson and Meckling, 1976) عكس الافتراضات السابقة وافترضوا بالمقابل أن الشركات الكبرى قد تلجأ إلى إخفاء بعض المعلومات لتجنب بعض التكاليف السياسية مثل الضرائب والالتزامات الاجتماعية.

ويتم قياس هذا المتغير بأكثر من مقياس منها حجم الأصول، عدد الموظفين وحجم البيع وقد تم اعتماد حجم الأصول لأغراض هذه الدراسة وهو المقياس الأكثر استخداما في الدراسات السابقة.

٤- نسبة ملكية الإدارة:

وهي نسبة الملكية التي يمثلها المديرين الداخليين في الشركة، فعندما يمتلك المديرين أسهم في شركتهم التي يعملون بها ترتبط مصالحهم بوضع الشركة وأرباحها ويقل التعارض في المصالح بين المديرين والمساهمين وتقل تكلفة الوكالة (Jenson and Meccklling, 1996) وتزيد بالمقابل نسبة الإفصاحات لتخدم مصالح المديرين والمساهمين. بالمقابل فقد افترض Jenson and (Ruback, 1983) أن نشاط الإدارة يزداد عندما يحتاج المديرون إثبات كفاءتهم في إدارة الشركة للاحتفاظ بالوظيفة ويكون ذلك عندما لا يمتلك المديرون السيطرة على ملكية الشركة، كذلك فإن دراسة (Stulz, 1988) وجدت إن قيمة الشركة تزداد مع ازدياد نسبة مساهمة المديرين في رأس مال الشركة ولكنه يقل عندما تزداد النسبة بشكل يجعل تركز الملكية في الإدارة الداخلية كبيرا وقد برر ذلك بأن الإدارة عندما تمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة فإن هذا يجعلها تتعدى على حقوق المساهمين الآخرين فيما يخدم مصالحها .

واختلفت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا المتغير، فقد أظهرت دراسة (Baek, Johnson and Kim, 2009) علاقة سالبة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة ملكية الإدارة بالنسبة للشركات التي تكون فيها نسبة ملكية الإدارة بسيطة بينما لم تجد علاقة هامة بين المتغيرين عندما تزيد هذه النسبة. بينما كانت العلاقة غير هامة بين المالكين الإداريين وبين الإفصاح الاختياري في دراسة (Huafang and Jianguo, 2007)

٥- الملكية الأجنبية

من المتوقع للمستثمرين غير الأردنيين (عرب وأجانب) أن يكون لديهم الخبرة في الأسواق العربية والعالمية، كذلك فإن المساهمين الأجانب غير العرب وبسبب مشكلة اللغة فإن حجم المعلومات التي تصلهم قد تكون أقل من المساهمين الآخرين، وحتى تستطيع الشركات المنافسة في الحصول على الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بمساهميها الأجانب الحاليين تحتاج إلى أن تزيد من مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات كما يجب أن تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح فيها .

تناول بعض الباحثين متغير الملكية الأجنبية وأثرها على الإفصاح بشكل عام وعلى الإفصاح الاختياري بشكل خاص، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين حجم الملكية الأجنبية ومستوى الإفصاح. فقد أشار (Naser, 1998) إلى أن الشركات الصغيرة تبقى كذلك حتى يتم زيادة الاستثمار بها من قبل مستثمرين محليين وأجانب، وهذا لا يحدث حتى يتم زيادة مستوى الإفصاح لديها. كذلك أظهر (Huafang and Jianguo, 2007) أن الشركات تقوم بعمل إفصاحات اختيارية أكثر حتى تبقى أكثر فاعلية في سوق رأس المال من أجل جلب رأس المال الأجنبي وتم إثبات ذلك عمليا في دراستهما حيث أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح الاختياري يزداد بزيادة نسبة الملكية الأجنبية. أما في دراسة (Wang el at., 2008) فقد جاءت النتائج عكس ما تم توقعه حيث ظهر أن ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية لا يشجع الشركة على الإفصاح أكثر من الإفصاحات المطلوبة حسب التشريعات.

٦- نسبة تركز الملكية:

حسب نظرية الوكالة فإن ازدياد عدد المساهمين وانتشار المالكين يتطلب تكاليف رقابة إضافية وبالتالي يزداد الطلب على المعلومات الإضافية (Fama and Jenson, 1983)، وتركز رأس المال في عدد قليل من المساهمين قد يعني تدخل هؤلاء المساهمين في إدارة الشركة كما قد يعني قدرتهم على الحصول على المعلومات التي يريدونها من الشركة مباشرة، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تقليل الإفصاح المقدم للأقلية المتبقية من المالكين (Arcay and Vazquez , 2005).

بالمقابل ففي حالة انتشار الملكية وعدم قدرة المساهمين الحصول على المعلومات من الشركة مباشرة فإن الطلب على زيادة الإفصاح يكون ملحا (Gelb, 2000). فعلى سبيل المثال في الولايات

المتحدة والمملكة المتحدة تطور سوق المال بشكل كبير، وفي هذه الأسواق تتوزع الملكية بين عدد كبير من المساهمين ويتم الاهتمام بحماية المستثمر بشكل كبير وينعكس ذلك بزيادة نسبة الإفصاح التي تقدمها الشركات للمستخدمين. أما في دول أخرى (العديد من الأسواق الناشئة) يكون نسبة تركيز الملكية عالية وعادة ما تكون البنوك أو العائلة هي المصدر الأساسي للتمويل ويتم بالتالي فرض الضوابط لهذه الشركة كما تعمل تركيبة الملكية هذه على حماية الإدارة العليا، وبسبب قدرتهم على الاطلاع المباشر على أنشطة الشركة ووضعها المالي تضعف في هذه الأسواق مستويات الإفصاح المالي وتتفاوت المعلومات المتوفرة للمستثمر الصغير بشكل كبير عن المعلومات المتوفرة للمستثمرين الكبار (Choi and Meek, 2005).

أن الإفصاح الاختياري يقلل من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين الناشئ عن انتشار الملكية ويخدم كوسيلة رقابية على وضع الشركة (Leftwich, 1981, p.57)، إضافة لذلك فإن لتركيبة رأس المال علاقة كبيرة بتبني قوانين الحوكمة الجيدة مما يؤثر إيجابا على مستوى الإفصاح، وقد افترض بعض الباحثين أن عدد المساهمين هو مقياس أخر لحجم الشركة (Cooke, 1991) لكن هذا لا يكون صحيحا دائما فقد يكون عدد المساهمين في الشركة أكبر لكن حجم أصولها أقل فعلى سبيل المثال قد نجد شركة ب ٥٠٠ مساهم فقط لكن حجم أصولها وقيمتها السوقية أكبر من شركة عدد مساهميها ١٠٠٠٠ مساهم .

و لقياس نسبة انتشار الملكية فقد تم اعتماد نسبة الملكية ٥% فأكثر باعتبار أنه كلما زاد عدد المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر من الأسهم يزداد تركز الملكية في عدد أقل من المساهمين وهي النسبة المعتمدة في كثير من الدراسات السابقة والنسبة التي من الممكن الحصول عليها من التقرير السنوي.

٧- العائد على الملكية:

أظهرت العديد من الدراسات ارتباط ربحية الشركة ارتباطا موجبا بمستوى الإفصاح المالي في التقارير المالية السنوية، فأشار (Cerf, 1961) بأن الربح هو مقياس لكفاءة الإدارة كما أشارت دراسة (Desai and Singhvi, 1971) إلى أن المديرين يقومون بزيادة الإفصاح المالي حتى يطمئنوا المساهمين ويحسنوا من صورة الإدارة وبالتالي زيادة قيمة مكافأتهم. وفي الدراستين(Wallace and Naser, 1995) و (Wallace, 1994) افترض الباحثون أن الشركة ذات الربح العالي تلجأ إلى تمييز نفسها عن مثيلاتها في السوق عن طريق زيادة الإفصاح عن

نجاحها وأرباحها، بالمقابل فإن الشركات ذات الربح المنخفض تحاول إخفاء النتائج عن طريق عدم الإفصاح الكافي عن المعلومات المالية (Richard, 1992).

وبالمقابل ظهرت وجهات نظر مختلفة، فقد افترض (Skinner, 1994) أن الشركات ذات مستوى الإنتاج الضعيف تلجأ لزيادة الإفصاح لتوضيح أسباب هذه النتائج السيئة والتأكيد على أن وضع الشركة سيكون أفضل في المستقبل، كذلك قد تزيد من نسبة الإفصاح لتقليل المخاطر القانونية التي قد تترتب عليها وللمحافظة على سمعتها ومصداقيتها.

وقد استخدمت الربحية كمتغير في العديد من الدراسات وتباينت النتائج، ففي دراسات (Ansah, 1998; Patton and Zelenka, 1997; Naser and Alkhatib, 2000; Fan, 2006) وجدوا علاقة موجبة قوية بين مستوى الإفصاح وبين ربحية الشركة، بينما كانت العلاقة سالبة مهمة في دراسة (Wallace and Naser, 1995) عن السوق الصيني. من جهة أخرى لم توجد أي علاقة بين المتغيرين في كل من الدراسات التالية:

(Mcnally, 1982; Malone, 1993; Wallace, 1994; Belkaoui, 1998; Raffournier, 1995; Meek, 1994; Inchausti, 1997).

٨- نسبة السيولة:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون أن يؤثر ذلك على الأصول طويلة الأجل، وهي نسبة مهمة تختلف عن النسب التي تعتمد الربح لأنه حتى الشركات ذات الربح العالي قد تواجه مشكلة عدم الاستمرار بالعمل إن عجزت عن الوفاء بمثل هذه الالتزامات. كذلك فإن عدم القدرة على الوفاء بمثل هذه الالتزامات يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأطراف، لذا فإن الشركات التي تتميز بالسيولة الجيدة تزيد من مستوى الإفصاح لتحسين صورتها وتمييز نفسها كما تقول نظرية التميز (Belkaoui and Kahl, 1978).

من جهة أخرى فقد تلجأ الشركات التي تعاني من نسبة سيولة منخفضة إلى زيادة مستوى الإفصاح لتبرير وضع سيولتها وتقليل مخاوف المساهمين عن طريق الإشارة إلى أن الإدارة على دراية بهذه المشكلة (Wallace, 1994). إن المبادرة في الإفصاح عن الأخبار السيئة قد تهدئ من مخاوف المقرضين قصيري الأجل فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركة بتفسير وتوضيح وضع سيولتها المالية بشكل يوفر للمقرضين مستوى من الطمأنينة والثقة بأداء الشركة، مثل هذا النوع من الإفصاح اتبعته

مجموعة شركات Fleming عندما واجهتها مشاكل في سيولتها المالية، حيث قامت الشركة بتوفير معلومات محدثة و مستمرة عن وضعها المالي للمستثمرين بهدف التخفيف من مخاوفهم (Zimmerman, 1983).

و قد تباينت نتائج الدراسات حول العلاقة بين السيولة والإفصاح ففي حين أظهرت دراسات Naser, Ansah, 1998; Wallace and Naser, 1995; (Belkaoui and Kahl, 1978; (Wallace, 1998) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وكانت العلاقة موجبة هامة في دراسات (Campferman and Cooke, 1994; Naser and Alkhatib, 2000) بينما في دراسة (2002 عن السوق الألماني كانت العلاقة موجبة، بينما كانت العلاقة سالبة غير مهمة في نفس الدراسة عن السوق البريطاني.

٩- حجم شركة التدقيق وقوتها

افترضت الأدبيات المحاسبية أن مستوى إفصاح الشركات يختلف حسب استقلالية مدققيهم (Cerf, 1961; Singhvi and Desai, 1971; De Angelo, 1981). ويبرر هذا الافتراض أن شركات التدقيق الصغرى لا تملك قوة التأثير على إجراءات الإفصاح لعملائها وهي عادة ما تتجاوب مع طلبات العميل بهدف الاحتفاظ به، حيث تعتمد هذه الشركات على عدد محدود من العملاء. ولأن شركات التدقيق الكبرى لا تعاني من هذه المشكلة ويهمها الحفاظ على سمعتها وتدرك أن عملها سيتم تقييمه بناء على نوعية التقارير المالية السنوية التي دققتها فهي بالتالي تطالب عملاءها بإفصاحات موسعة في التقارير المالية، أضف إلى ذلك أن الشركات عادة ما تتقبل النصح من شركات التدقيق الكبرى ولا تتقبلها من مكاتب التدقيق الصغرى (Malone et al., 1993 ; Firth, 1979; Wallace and Naser, 1995) .

وتعتبر شركات التدقيق التابعة للشركات العالمية الكبرى Big 4 أو أكبر أربعة شركات أكثر مصداقية من شركات التدقيق الصغرى المحلية (Ng et al., 1994, p.221)، لذا فإن الشركات التي ترغب بتمييز نفسها وطمأنة المستثمر إلى نوعية نتائج الشركة ونوعية الإفصاح تلجأ إلى اختيار مكتب تدقيق تابع للشركات الكبرى Big 4 (Datar et al., 1991) وهي:

١ - إرنست أند يانغ Ernst & Young .

٢ –ديلويت أند تتش Deloitte and Touche ويمثلها في الأردن سابا وشركاؤهم .

٣ – KPMG ويمثلها في الأردن المدققون المعتمدون \ الصرح.

٤ - برايس وترهاوس و كوبرز Price Waterhouse & Coopers.
ومن الجدير بالذكر وجود مكاتب تدقيق في الأردن تابعة أو أعضاء في شركات تدقيق عالمية مثل المجموعة المهنية العربية أعضاء في RSM الدولية والمهنيون العرب أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية Grant Thornton وهي قد تكون أقوى من مكاتب التدقيق المحلية لكنها أقل قوة وموثوقية من الأربعة الكبار Big 4 على المستوى العالمي.

أظهرت النتائج العملية علاقات مختلفة بين المتغيرين ففي حين كانت النتيجة علاقة مهمة موجبة في دراسات كل من (Craswell and Taylor, 1992; Ahmed, 1995; Raffournier, 1995; Mahmood, 1999; Camffermanand Cooke, 2002; Naser et al., 2002) بينما وجدت علاقة موجبة غير مهمة في دراسات (Wallace et al., 1994) و (Forker, 1992) . بالمقابل وجد (Wallace and Naser 1995) علاقة سالبة مهمة بين مستوى الإفصاح وحجم شركة التدقيق.

١٠- القطاع.
تختلف الشركات في مجال عملها فالشركات الخدمية بشكل عام تكون حجم أصولها أقل من الشركات الصناعية، بالمقابل فالشركات الصناعية التي حجم أصولها أكبر تحتاج إلى تمويل أكثر سواء من المقرضين أم من المستثمرين مما يؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري بشكل ايجابي (Naser, Alkhatib and Kharbhari, 2002). وقد تعمل الشركات في أسواق محلية أو عالمية وتختلف في طبيعة العمل وفي البيئة الاقتصادية والبيئة التنافسية والقيود القانونية والمخاطر وغيرها (Hambrick and Abrahamson, 1995)، وهذه الاختلافات تخلق اختلافا بين سياسات الإفصاح لدى الشركات.

أشار (Cooke, 1989) إلى أن إحدى الشركات الكبرى الرائدة في صناعة معينة تؤثر في سياسة إفصاحها على باقي الشركات في نفس الصناعة، أي أن شركة واحدة كبرى في الصناعة عندما تختار زيادة مستوى افصاحاتها فإن باقي الشركات ضمن نفس الصناعة تتبع نهجها في الإفصاح. أما (Wallace et al., 1994) فافترض أن مستوى الإفصاح يختلف بين الصناعات المختلفة بسبب اختلاف الظروف والخصائص لكل صناعة.

كانت نتائج دراسة (Cooke, 1992) عن السوق الياباني بأن الشركات الصناعية تتجه للإفصاح عن المعلومات أكثر من الشركات غير الصناعية. وفي مصر (Mahmood, 1999) أظهرت النتائج أن نوع الصناعة تؤثر على مستوى الإفصاح، وكانت النتيجة مماثلة في دراسة (Camfferman and Cooke, 2002) عن السوق البريطاني والهولندي، بينما كانت نتيجة دراسة (Wallace et al., 1994) معاكسة حيث أظهرت عدم وجود علاقة بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح.

في هذه الدراسة تم اعتماد متغير القطاع كمتغير رقابي معدل Moderating Variable بسبب أهميته حيث أظهرت الأدبيات النظرية السابقة أن القطاع ممكن أن يكون السبب في تغير مستوى الإفصاح، وقد تم إثبات ذلك في الدراسات العملية التي تمت الإشارة إليها سابقا.

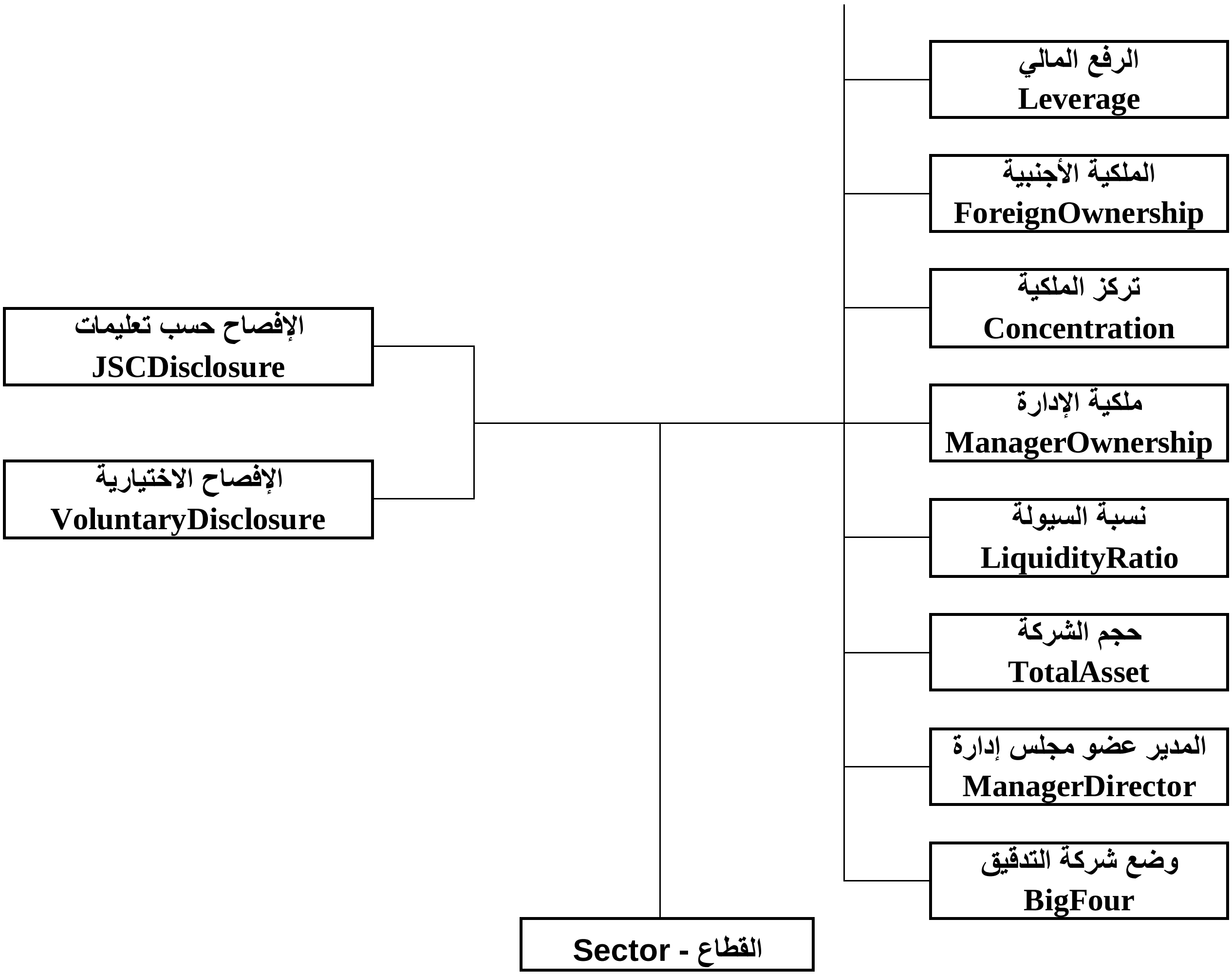
٤-٥ نموذج الدراسة

تم بناء نموذج الدراسة بعد دراسة الأدبيات النظرية والعملية للإفصاح والذي يشمل في هذه الدراسة الإفصاح حسب التعليمات والإفصاح الاختياري. وبناءا عليه تم افتراض وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وبعض المتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات الأردنية، فالإفصاحات الاختيارية يمكن أن تتأثر بالخصائص المختلفة للشركات الأمر الذي يجعلها متغيرات تابعة وخصائص الشركات متغيرات مستقلة.

وبما أن مجال الدراسة يغطي نوعين من الإفصاحات (اختياري وحسب التعليمات) ويوجد متغير رقابي معدل ممكن أن يفسر وجود اختلاف بالنتائج بسبب اختلاف القطاع، لذلك فإن احتمالية وجود علاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة يجب اختبارها على كامل العينة وعلى قطاعي الصناعة والخدمات كل على حدا. ويبين الجدول (٤-٤) النموذج المستخدم بهذه الدراسة، حيث يبين العلاقة بين متغيرات الدراسة والعلاقة بينها.

جدول (٤-٤): نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير الرقابي المعدل	المتغيرات التابعة
العائد على الملكية ROE		



٤-٦ فرضيات الدراسة

بناءا على متغيرات الدراسة المستقلة واحتمالية تأثيرها على الإفصاحات الاختيارية، حيث تم استنتاج ذلك نظريا وعمليا من الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى استخدام القطاع كمتغير رقابي معدل فإنه يمكن تقسيم فرضيات الدراسة إلى ثلاثة أقسام. الأول متعلق بافتراض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل متغير مستقل واحد المتغيرات التابعة. والثاني متعلق بافتراض وجود اختلاف بين الشركات على أساس القطاع. والثالث حول افتراض وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات. لذلك فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح:**

H1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري و بين نسبة العائد على الملكية .

H2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة الرفع المالي للشركة.

H3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين حجم الشركة.

H4 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة ملكية الإدارة.

H5 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة الملكية الأجنبية .

H6 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة تركز الملكية.

H7 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة السيولة.

H8 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين وضع شركة التدقيق.

H9 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين وجود عضو مجلس إدارة مدير عام.

H10 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة العائد على الملكية.

H11 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة الرفع المالي للشركة.

H12 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين حجم الشركة.

H13 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة ملكية الإدارة.

H14 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة الملكية الأجنبية .

H15 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة تركز الملكية.

H16 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين نسبة السيولة.

H17 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين وضع شركة التدقيق.

H18 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح حسب التعليمات وبين وجود عضو مجلس إدارة مدير عام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضيات سيتم اختبارها في ثلاث حالات. الأولى على كامل العينة، الثانية على قطاع الصناعة، والثالثة على قطاع الخدمات. ومبررات التوسع بالتحليل هي احتمال اختلاف النتائج باختلاف القطاع الأمر الذي أدى إلى أخذ القطاع كمتغير رقابي معدل، وكذلك التعرف على كل الاحتمالات والعلاقات الممكنة في هذا الموضوع.

- الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والإفصاح بسبب القطاع

H19 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في الإفصاح الاختياري بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H20 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في الإفصاح حسب التعليمات بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H21 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة العائد على الملكية بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H22 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة الرفع المالي بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H23 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في حجم الشركة بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H24 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة ملكية الإدارة بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H25 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة الملكية الأجنبية بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H26 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة تركز الملكية بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H27 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في نسبة السيولة بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H28 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في وضع شركة التدقيق بين قطاعي الصناعة والخدمات.

H29 يوجد فرق ذا دلالة إحصائية في وجود عضو مجلس إدارة مدير عام بين قطاعي الصناعة والخدمات.

- الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات

H30 يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات.

٤-٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences- SPSS)، ويعتمد اختيار الأساليب الملائمة في التحليل على نوعية البيانات وكيفية قياسها وطبيعة فرضيات الدراسة. في هذه الدراسة يمكن تقسيم البيانات إلى نوعين، بيانات تم قياسها رقميا **interval/ratio** وبيانات تم قياسها ثنائيا **Dichotomous.** أما الفرضيات فتنوعت بين البحث عن علاقة إحصائية بين خصائص الشركة (متغيرات رقمية وثنائية)، والبحث عن فرق إحصائي بين جميع المتغيرات على أساس القطاع. وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها:

١- الأساليب الإحصائية الوصفي (Descriptive Statistics)

تم استخدام هذه الأساليب للحصول على قراءات عامة أولية عن عينة الدراسة للمساعدة في استكشاف وفهم المتغيرات قبل اختبار الفرضيات. وتضمنت الأساليب الإحصائية استخدام المتوسطات الحسابية (Means) والانحرافات المعيارية (Standard Deviations) والتكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Percentages).

٢- معامل الارتباط (Pearson's r)

تم استخدام هذا التحليل لاختبار العلاقة في حالة أن المتغيرات التابعة والمستقلة كانت رقمية. ويتميز هذا التحليل بأنه يبين قوة الارتباط بين متغيرين واتجاه العلاقة، بالإضافة إلى الإشارة إلى وجود علاقة إحصائية ومستوى الأهمية في هذه العلاقة (١% أو ٥% أو ١٠%).

٣- اختبار المتوسطات (Eta)

ويتم استخدام اختبار المتوسطات (SPSS Means-Eta) في حالة كانت المتغيرات المستقلة والتابعة ثنائية. ويمتاز هذا الاختبار إضافة إلى قدرته على قياس الارتباط بين هذا النوع من المتغيرات بقدرته على إعطاء النسبة التفسيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع مثل r^2 في الانحدار المتعدد.

٤- اختبار t test for unrelated means

سيتم استخدام هذا التحليل من اجل اختبار وجود اختلاف في جميع متغيرات الدراسة الرقمية سواء التابعة أم المستقلة على أساس القطاع (صناعة أو خدمات).

٥- اختبار (Chi-square) للعينات غير المرتبطة

سيتم استخدام هذا التحليل من أجل اختبار وجود اختلاف بين متغيرات الدراسة الثنائية على أساس القطاع (صناعة أو خدمات).

٤-٨ مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على التقرير السنوي للشركة بشكل أساسي في جمع البيانات، لعدة أسباب أهمها:

- لأن التقرير السنوي الوسيلة الرئيسية في التواصل مع المساهمين، وباقي وسائل التواصل تعتبر أقل أهمية (Knutson, 1992, p. 7).
- تتمتع التقارير المالية السنوية بمصداقية تجاه ما تحويه من معلومات حيث يتم مراجعتها من قبل محاسب قانوني لإجازتها قبل النشر.
- تمتاز التقارير المالية بقلة تكلفة الحصول عليها مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات.
- ولأن وسائل التواصل الأخرى التي قد تستخدمها الشركة في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية للمهتمين مثل الصحف ترتبط ارتباطا موجبا مع مستوى الإفصاح في التقارير المالية (Lang and Lundholm, 1993).
- كما أنه يصعب عمليا حصر الإفصاحات عبر الوسائل الأخرى والحصول عليها.

كما لم يتم أخذ جميع تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتركيز على الإفصاحات المطلوبة بالمادة ٤ للأسباب التالية:-

- أغلب الإفصاحات الأخرى الواردة بالتعليمات مطلوبة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي اعتبرت إفصاحات إلزامية وهي خارج نطاق هذه الدراسة.
- هناك الكثير من الإفصاحات التي وردت في تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية غير مطلوب من الشركة الإفصاح عنها في التقرير السنوي المنشور، بل يتم إرسالها مباشرة من قبل الشركة إلى هيئة الأوراق المالية عند حدوثها، ومثال ذلك ما ورد في المادة (٨) بان على الشركة إعلام الهيئة دون إبطاء عن التغيرات الهامة التي تطرأ على هيكل رأس المال ومنتجات الشركة، والمادة (٩) بأن على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بتقرير مفصل عن أي معلومة جوهرية مع نسخة عن البيان العلني وذلك خلال أسبوع من حدوثها.

الفصل الخامس

تحليل النتائج

٥-١ مقدمة

٥-٢ خصائص متغيرات الدراسة

٥-٢-١ خصائص المتغيرات التابعة

٥-٢-٢ خصائص المتغيرات المستقلة

٥-٣ اختبار فرضيات الدراسة

٥-٣-١ اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح.

٥-٣-٢ اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والإفصاح بسبب القطاع.

٥-٣-٣ اختبار الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التشريعات.

الفصل الخامس

تحليل النتائج

٥-١ مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف البيانات من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والى اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها في فصل المنهجية من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة لكل فرضية. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين، الأول: خصائص متغيرات الدراسة والثاني اختبار الفرضيات.

إن عمل تحليل وصفي استكشافي لبيانات ومتغيرات الدراسة قبل الدخول مباشرة إلى الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضيات يحقق المزايا التالية:

- التعرف على خصائص ونوعية البيانات التي تم تجميعها.
- يساعد على فهم أفضل للبيانات.
- التعامل الأولي مع البيانات مما يؤدي إلى اختبارها بشكل متعمق قبل اختبار الفرضيات.
- يسهل اكتشاف الأخطاء والقيم المتطرفة إن وجدت.

٥-٢ خصائص متغيرات الدراسة

يوجد في هذه الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات، الأول هو المتغيرات التابعة وهي متغيران (الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات). الثاني هو المتغيرات المستقلة ويوجد تسعة متغيرات (نسبة ملكية الإدارة، نسبة تركز الملكية، الملكية الأجنبية، نسبة الرفع المالي، نسبة العائد على الملكية، حجم الشركة، نسبة السيولة، عضو مجلس إدارة مدير عام، وضع شركة التدقيق). الثالث هو المتغير الرقابي المعدل وهو نوع القطاع. لذلك سيتم تقسيم هذا الجزء من الفصل إلى قسمين; الأول خصائص المتغيرات التابعة والثاني خصائص المتغيرات المستقلة، وسيتم اختبار أثر القطاع على كل نوع من هذه المتغيرات.

٥-٢-١ خصائص المتغيرات التابعة

يبين جدول (٥-١) وجدول (٥-٢) بعض المؤشرات الوصفية وتفاصيل تكرار المتغيرات التابعة حيث يظهر مستوى استخدام متدن للإفصاح الاختياري ومستوى استخدام مرتفع للإفصاح حسب التعليمات. إن ٣٠% من عينة الدراسة لا تفصح عن أية معلومة اختيارية وان فقط ٣% (ما يقارب ثلاث شركات) فقط تفصح عن أكثر من ٥٠% بوسط حسابي يعادل ١٢%، والقيمة القصوى ٥٦% الأمر الذي يدل على عدم اهتمام الشركات الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات بالإفصاح الاختياري.

وبالنسبة للإفصاح حسب التعليمات فإن الجداول أدناه تظهر قراءة مختلفة حيث تفصح ٢٦% من عينة الدراسة (ما يقارب ربع العينة) عن جميع الإفصاحات المطلوبة (١٠٠%) وأن جميع الشركات تفصح عن أكثر من ٥٠% من الإفصاحات بوسط حسابي ٩٥%. إن الانطباع الأولي لهذه النتائج تظهر التزام الشركات الأردنية بتعليمات الإفصاح ولكن الأمر مختلف لان هذا النوع من الإفصاحات هو إلزامي حسب القانون ويجب الالتزام الكامل بها ويجب أن تقوم هيئة الأوراق المالية بالرقابة والتأكد من ذلك عندما تقوم الشركات بإرسال التقارير المالية السنوية للهيئة.

إن السؤال المهم حول الإفصاح حسب التعليمات هو أن بعض الشركات لا تقوم بالإفصاح لأن بعض بنود الإفصاحات لا تنطبق عليها، فمثلا على الشركة أن تفصح عن القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية التي لها أثر مادي على عمل الشركة وإن الشركة لا تفصح عن ذلك لعدم وجود مثل هذه القرارات. إن هذا السبب ليس مبررا لعدم الإفصاح لان دليل الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية يلزم الشركة أن تذكر في هذه الحالة انه لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو منظمات دولية لها أثر مادي على عمل الشركة. وهذا يدل على أنه لا يوجد سبب لان تقوم غالبية الشركات (عينة الدراسة) بعدم الالتزام الكامل بهذا النوع من الإفصاحات. مما يعني أن ٧٤% من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات مخالف للقانون والتعليمات بدرجات متفاوتة كونها لا تفصح عن كامل الإفصاحات.

جدول(٥-١): تكرارات المتغيرات التابعة لقطاعي الصناعة والخدمات

الإفصاح الاختياري				**الإفصاح حسب التعليمات**			
النسبة التراكمية	نسبة التكرارات	التكرارات	نسبة الإفصاح	النسبة التراكمية	نسبة التكرارات	التكرارات	نسبة الإفصاح
30.30	30.30	30.00	0.00	3.03	3.03	3.00	0.58
55.56	25.25	25.00	0.06	4.04	1.01	1.00	0.61
69.70	14.14	14.00	0.13	5.05	1.01	1.00	0.76
83.84	14.14	14.00	0.19	8.08	3.03	3.00	0.79
88.89	5.05	5.00	0.25	9.09	1.01	1.00	0.82
91.92	3.03	3.00	0.31	12.12	3.03	3.00	0.85
92.93	1.01	1.00	0.38	17.17	5.05	5.00	0.88
96.97	4.04	4.00	0.44	27.27	10.10	10.00	0.91
97.98	1.01	1.00	0.50	38.38	11.11	11.00	0.94
100.00	2.02	2.00	0.56	73.74	35.35	35.00	0.97
100.00	0.00	0.00	أكثر من ٥٦%	100.00	26.26	26.00	1.00
	100	99	**المجموع**		100	99	**المجموع**

جدول(٥-٢): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

الإفصاح الوصفي	صناعة وخدمات		صناعة		خدمات	
	الإفصاح حسب التعليمات	الإفصاح الاختياري	الإفصاح حسب التعليمات	الإفصاح الاختياري	الإفصاح حسب التعليمات	الإفصاح الاختياري
القيمة القصوى	1.00	0.56	1.00	0.56	1.00	0.50
القيمة الدنيا	0.58	0.00	0.58	0.00	0.76	0.00
الانحراف المعياري	0.09	0.13	0.11	0.14	0.05	0.13
الوسط الحسابي	0.95	0.12	0.95	0.13	0.95	0.10

لقد تم قياس المتغيرات التابعة بواسطة مؤشرين، حيث احتوى مؤشر الإفصاح الاختياري على ١٦ بندا ومؤشر الإفصاح حسب التعليمات على ٣٣ بندا. ويظهر جدول (٥-٣) وجدول (٥-٤) البنود التي شكلت مؤشرات المتغيرات التابعة. تظهر بنود الإفصاحات الاختيارية أنها غير مستخدمة بشكل واسع بين الشركات، حيث كانت البنود الأكثر إفصاحا لكامل عينة الدراسة (صناعة وخدمات) الرسومات التوضيحية والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمل بنسبة إفصاح تصل إلى ٢٥% لكل منها. وبالنسبة للبنود الأقل إفصاحا فهي مقارنة الخطة السابقة مع النتائج الفعلية بنسبة ٥% علما أن مثل هذا النوع من الإفصاح يمكن تطبيقه من قبل غالبية الشركات ويعطي صورة واضحة للمستثمرين والمالكين عن مدى كفاءة الإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من بنود الإفصاح الاختياري تم إستثناءها لعدم الإفصاح عنها من قبل أي شركة أو أن نسبة الإفصاح قليلة جدا وقد تم تبرير ذلك في الفصل السابق.

وبالنسبة لبنود الإفصاح حسب التعليمات (جدول ٥-٤) فهناك فقط ثلاث بنود تم الإفصاح عنها من قبل جميع الشركات سواء أكانت صناعية أم خدمية وهي (عدد الموظفين في كل منطقة جغرافية، بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة، نبذة تعريفية عن كل من أعضاء مجلس الإدارة) علما أن الغالبية العظمى من الشركات كانت نسبة الإفصاح لديها أكثر من ٩٠ % كما يظهر من جدول (٥-١). أما البنود الأقل إفصاحا فكانت حصة الشركة من السوق المحلي وحصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن بنسبة ٦٣ %، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية بنسبة ٨٤%. إن سبب تدني إفصاح الشركة عن حصتها السوقية قد يكون لعدم توفر معلومات عن هذا البند ولكن دليل الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية طالب بوضع أية معلومات لها علاقة بهذا البند مثل مقارنة الشركة مع منافسين داخليين أو خارجيين. وكذلك بند الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية، حيث يجب على الشركة الإشارة إلى هذا البند حتى بعبارة لا تطبق الشركة معايير الجودة الدولية كما ورد في دليل الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية. أما بند

مزايا ومكافآت الإدارة العليا (نسبة الإفصاح ٨٩%) فلا يوجد أية مبرر لعدم الإفصاح عنها بالكامل إلا غياب الشفافية لدى الإدارة وعدم متابعة هيئة الأوراق المالية لتطبيق كامل البنود المنصوص عليها بالتعليمات.

كان متوسط الإفصاح حسب التعليمات في الدراسات الأردنية السابقة أقل منها في هذه الدراسة، فأظهرت دراسة حميدات (٢٠٠٤) نسبة إفصاح ٧٩% وزادت هذه النسبة في دراسة الحويطات (٢٠٠٩) لتصل إلى ٨٦% وهي في هذه الدراسة ٩٥% الأمر الذي يعطي مؤشرا على تزايد الالتزام بهذا النوع من الإفصاحات لدى الشركات، وقد يعزى سبب ذلك إلى زيادة الوعي لدى المحاسبين والمدققين وزيادة الرقابة من قبل هيئه الأوراق المالية.

جدول(٥-٣): بنود الإفصاحات الاختيارية

رمز	وصف المتغير	صناعة وخدمات		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
		عدد التكرارات	نسبة التكرارات	عدد التكرارات	نسبة التكرارات	عدد التكرارات	نسبة التكرارات
V1	مقارنة الخطة السابقة مع النتائج الفعلية	5	5%	3	5%	2	5%
V2	الطاقة المستغلة	10	10%	5	8%	5	14%
V3	رسومات توضيحية	25	25%	15	24%	10	27%
V4	أهداف تسويقية	17	17%	11	18%	6	16%
V5	الافتراضات التي بني عليها التوقعات المستقبلية	8	8%	6	10%	2	5%
V6	العوامل السياسية التي تؤثر على العمل	8	8%	5	8%	3	8%
V7	العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمل	25	25%	19	31%	6	16%
V8	معلومات عن التعيين وأسباب التغير في أعداد الموظفين	20	20%	17	27%	3	8%
V9	الحوادث وإجراءات الأمان	6	6%	5	8%	1	3%
V10	مناقشة رفاهية العمال و تقدير العامل	13	13%	10	16%	3	8%
V11	مناقشة اتجاهات الصناعة عن الفترة السابقة	6	6%	3	5%	3	8%
V12	تعمير المدينين	7	7%	5	8%	2	5%
V13	توقعات عن الربح أو الإيرادات أو المبيعات أو التدفق نقدي	6	6%	4	6%	2	5%
V14	كمية البيع (عدد وحدات)	12	12%	6	10%	6	16%
V15	تفاصيل عن دور أعضاء مجلس الإدارة في الشركة	15	15%	13	21%	2	5%
V16	معلومات عن تمويل الشراء	7	7%	3	5%	4	11%
الوسط الحسابي		**12%**		**13%**		**10%**	

جدول(٥-٤): بنود الإفصاحات حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية

رمز المتغير	وصف المتغير	صناعة وخدمات		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
		عدد التكرارات	نسبة التكرارات	عدد التكرارات	نسبة التكرارات	عدد التكرارات	نسبة التكرارات

D1	وصف لأنشطة الشركة الرئيسية	94	95%	61	98%	33	89%
D2	أماكن الشركة الجغرافية	97	98%	61	98%	36	97%
D3	حجم الاستثمار الرأسمالي	97	98%	60	97%	37	100%
D4	عدد الموظفين في كل منطقة جغرافية	99	100%	62	100%	37	100%
D5	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها	96	97%	60	97%	36	97%
D6	بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة	99	100%	62	100%	37	100%
D7	نبذة تعريفية عن كل من أعضاء مجلس الإدارة	99	100%	62	100%	37	100%
D8	أسماء ومناصب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية	98	99%	61	98%	37	100%
D9	نبذة تعريفية عن الإدارة العليا	98	99%	62	100%	36	97%
D10	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥%	95	96%	59	95%	36	97%
D11	الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية	94	95%	57	92%	37	100%
D12	حصة الشركة من السوق المحلي وحصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن	62	63%	40	65%	22	59%
D13	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين	96	97%	61	98%	35	95%
D14	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة	97	98%	61	98%	36	97%
D15	الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.	84	85%	54	87%	30	81%
D16	وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية،	94	95%	58	94%	36	97%
D17	الهيكل التنظيمي للشركة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل	95	96%	61	98%	34	92%
D18	التدريب لموظفي الشركة	91	92%	58	94%	33	89%
D19	وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها	97	98%	61	98%	36	97%
D20	الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.	97	98%	60	97%	37	100%
D21	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة	93	94%	60	97%	33	89%
D22	السلسلة الزمنية للأرباح و الخسائر والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل	97	98%	61	98%	36	97%
D23	المالي للشركة ونتائج أعمالها تحليل للمركز خلال السنة المالية.	95	96%	59	95%	36	97%
D24	التطورات المستقبلية الهامة	98	99%	61	98%	37	100%
D25	مقدار أتعاب التدقيق	94	95%	60	97%	34	92%
D26	عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم	96	97%	59	95%	37	100%
D27	عدد الأسهم المملوكة للإدارة العليا و أقاربهم	96	97%	60	97%	36	97%
D28	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	95	96%	59	95%	36	97%
D29	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا	88	89%	55	89%	33	89%
D30	التبرعات الخيرية	90	91%	53	85%	37	100%

D31	برنامج حماية البيئة	94	95%	58	94%	36	97%
D32	برامج خدمة المجتمع	95	96%	58	94%	37	100%
D33	بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو ذوي العلاقة.	88	89%	52	84%	36	97%
	الوسط الحسابي	95%		95%		95%	

وبالنسبة لأثر القطاع على المتغيرات التابعة فإن الجداول السابقة (٥-٢، ٥-٣، ٥-٤) لا تشير إلى فروقات جوهرية في مدى الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية بين قطاع الصناعة والخدمات حيث كان المتوسط الحسابي متقاربا عدا أن قطاع الصناعة أكثر استخداما للإفصاحات الاختيارية من قطاع الخدمات بنسبة ١٣% للصناعة إلى ١٠% للخدمات، وسوف يتم اختبار ذلك إحصائيا في الجزء الثاني من هذا الفصل.

٥-٢-٢ خصائص المتغيرات المستقلة

للتعرف على بيانات وخصائص المتغيرات المستقلة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة متغيرات حسب طريقة وطبيعة قياسها، فالتصنيف الأول هو المتغيرات التي تكون على شكل نسب مالية كما في جدول (٥-٥)، والثاني هو متغير الحجم والذي تم قياسه بمجموع أصول الشركة (جدول ٥-٦)، والتصنيف الثالث هو المتغيرات التي تكون بياناتها ثنائية (جدول ٥-٧) وهي متغير المدير عضو مجلس إدارة ومتغير شركة التدقيق .

إن هذا النوع من التحليل للمتغيرات المستقلة يساعد على استكشاف أنماط هيكل رأس المال (الملكية الأجنبية، تركز الملكية، ملكية الإدارة، المدير عضو مجلس إدارة)، الربحية، المديونية، والسيولة في الشركات الأردنية وعمل مقارنة مفيدة بين قطاعي الصناعة والخدمات. فبالنظر إلى هذه المتغيرات يمكن استنباط المؤشرات التالية:

- نسبة ملكية غير الأردنيين تصل إلى ٢٠% بالمتوسط لكلا القطاعين ويوجد عدد محدود من الشركات تصل فيها الملكية الأجنبية إلى ٩٩% (مثل الشركة الوطنية للدواجن) مما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير بين القيمة الدنيا والقصوى (بين ٠ و ٩٩%).
- تشير النتائج إلى أن الشركات الأردنية أكثر تركزا، فغالبية ملكية هذه الشركات بأيدي عدد محدود من المالكين (أقل من ٢٠ مالك) بمتوسط حسابي ٥٨%، وأن قطاع الخدمات أكثر تركزا من الصناعة بنسبة ٦٤% إلى ٥٥%. ولو رجعنا إلى دراسة (طافش، ٢٠٠٤) لوجدنا نسبة مشابهة للتركز في قطاع البنوك مما يعني أن جميع قطاعات الأعمال الأردنية أكثر تركزا

وأقل تشتتا بين المالكين أو المستثمرين الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة لتحديد الأسباب والمبررات ويمكن أن يكون ذلك مقترحا لدراسة مستقبلية.

- إن نسبة ملكية الإدارة في الشركات الأردنية متواضع جدا، فهي حوالي ٢% في كلا القطاعين، ولكن هذا يتعارض مع متغير المدير عضو مجلس إدارة (جدول ٥-٧) حيث أن نسبة ٤٦% من الشركات يكون فيها المدير العام عضو مجلس إدارة الأمرالذي يثبت أن عضوية المدير العام في مجلس الإدارة ليست بسبب ملكيته لنسبة كافية من أسهم الشركة، ولا يوجد فرق كبير لهذه النسبة بين قطاعي الصناعة والخدمات.
- تشير النتائج إلى تدني ربحية الشركات الأردنية بشكل كبير حيث كانت نسبة العائد على الملكية بالسالب بمتوسط -٣%، فأغلب الشركات حققت خسائر في عام ٢٠٠٨ بسبب الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية وانخفاض البورصة الأمر الذي أدى إلى وجود خسائر كبيرة بالمحافظ الاستثمارية للشركات. ويوجد تفاوت ملحوظ بين قطاعي الصناعة والخدمات فمتوسط الصناعة كان -٦% والخدمات حوالي +٢% مما يعزز وضع قطاع الخدمات لدى المستثمرين ويجعله أكثر جذبا للاستثمار.
- بلغ متوسط نسبة الرفع المالي ٣٦% ولا يوجد فرق بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذه النسبة. وبقراءة أخرى لهذه النسبة حسب بعض التفسيرات المتعلقة بالتحليل المالي، يمكن القول أن ثلث أصول الشركات الأردنية يتم تمويلها بالدين.
- تشير نسبة السيولة إلى ارتفاع معدل السيولة لدى الشركات بشكل ملحوظ وإلى تفاوت في هذه النسبة بين قطاعي الصناعة والخدمات. فمتوسط الأصول المتداولة حوالي ٤.٥ ضعف المطلوبات المتداولة وهذه النسبة ترتفع في قطاع الصناعة إلى ٦ أضعاف بينما هي ضعفان فقط في قطاع الخدمات. قد تكون النسبة طبيعية في قطاع الخدمات ولكنها مرتفعة جدا في الصناعة مع الأخذ بالاعتبار عدم ضرورة تشابه النسبة بسبب اختلاف الصناعة. والأمر المثير للاستغراب هو الانخفاض الكبير لربحية قطاع الصناعة وبنفس الوقت الارتفاع الكبير للسيولة في هذا القطاع مما قد يؤشر على عدم كفاءة الإدارة في استغلال الموارد، عدم وجود فرص استثمارية جاذبة للشركات، أو التحفظ الكبير لدى الشركات بسبب الأزمات الاقتصادية وانخفاض أو انهيار أسواق رأس المال.
- يشير متغير مجموع الأصول الذي تم استخدامه لقياس حجم الشركة إلى تفاوت كبير بالحجم بين الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الانحراف المعياري، كما ويظهر فرق واضح في حجم أصول قطاعي الصناعة والخدمات. الوسط الحسابي لمجموع الأصول حوالي ٤٨ مليون دينار

للقطاعين، ٥٦ مليون للصناعة و ٣٤ مليون للخدمات مما يعني أن الشركات الصناعية أكبر حجما.

- أظهرت الدراسة أن عدد الشركات ضمن العينة التي توظف شركات تدقيق تابعة للأربعة الكبار Big 4 تشكل ما نسبته ٣١ % وأن شركات الخدمات أكثر استخداما لشركات التدقيق الكبيرة من شركات الصناعة، وسيتم اختبار ذلك إحصائيا. واحتلت شركة تدقيق Ernst & Young المرتبة الأولى بما يشكل ١٧% من العينة، وجاءت سابا وشركاه (Deloitte and Touche) في المرتبة الثانية بما نسبته ١٢% أما Waterhouse & Coopers و KPMG فكانت تشكل النسبة الباقية (حوالي ٢%) من إجمالي الشركات المشمولة في العينة .

جدول(٥-٥): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة على شكل نسبة مالية

	المتغير التابع	العائد على الملكية	الرفع المالي	الملكية الأجنبية	تركز الملكية	ملكية الإدارة	نسبة السيولة
صناعة وخدمات	القيمة الدنيا	-230.5%	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	4.6%
	القيمة القصوى	57.2%	121.5%	99.2%	98.4%	39.7%	10617.6%
	الوسط الحسابي	-3.3%	36.0%	19.7%	58.2%	2.2%	467.2%
	الانحراف المعياري	0.35	0.25	0.21	0.22	0.07	14.46
صناعة	القيمة الدنيا	-145.0%	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	4.6%
	القيمة القصوى	57.2%	88.7%	99.2%	98.4%	39.0%	10617.6%
	الوسط الحسابي	-6.4%	36.2%	19.9%	54.8%	2.1%	638.2%
	الانحراف المعياري	0.30	0.23	0.23	0.24	0.06	18.03
خدمات	القيمة الدنيا	-230.5%	1.4%	0.2%	18.6%	0.0%	5.7%
	القيمة القصوى	50.7%	121.5%	80.2%	82.6%	39.7%	1186.4%
	الوسط الحسابي	1.8%	35.8%	19.3%	63.7%	2.3%	180.7%
	الانحراف المعياري	0.41	0.27	0.19	0.15	0.08	2.29

جدول(٥-٦): الإحصاء الوصفي لمتغير الحجم

		حجم الشركة – مجموع الأصول
صناعة وخدمات	القيمة الدنيا	374،361
	القيمة القصوى	873،339،000
	الوسط الحسابي	47،761،279
	الانحراف المعياري	116،245،363
صناعة	القيمة الدنيا	1،014،720
	القيمة القصوى	873،339،000
	الوسط الحسابي	55،822،898
	الانحراف المعياري	145،407،058
خدمات	القيمة الدنيا	374،361
	القيمة القصوى	110،966،734
	الوسط الحسابي	34،252،622

	الانحراف المعياري	25،687،890

جدول(٥-٧): تكرارات المتغيرات المستقلة الثنائية (المدير عضو مجلس إدارة وشركة التدقيق)

المتغير التابع	صناعة وخدمات		صناعة		خدمات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المدير ليس عضو مجلس إدارة	53	53.54	32	51.61	21	56.76
المدير عضو مجلس إدارة	46	46.46	30	48.39	16	43.24
المجموع	99	100	62	100	37	100
شركة تدقيق ليست كبيرة	68	68.69	45	72.58	23	62.16
شركة تدقيق كبيرة	31	31.31	17	27.42	14	37.84
المجموع	99	100	62	100	37	100

٥-٣ اختبار فرضيات الدراسة

ورد في فصل المنهجية فرضيات الدراسة وهي ٣٠ فرضية قسمت إلى ثلاثة أقسام:

١. الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح.
٢. الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والإفصاح بسبب القطاع.
٣. الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الإفصاح الاختياري والإفصاح حسب التشريعات.

وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة حسب الفرضية وطريقة قياس المتغيرات. وتم تقسيم هذا الجزء من الفصل إلى ثلاثة عناوين فرعية حسب تقسيم فرضيات الدراسة.

٥-٣-١ اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح.

يحتوي هذا النوع من الفرضيات على ١٨ فرضية، ٩ منها فرضيات لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والإفصاح الاختياري و ٩ فرضيات لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والإفصاح حسب التعليمات. سيتم استخدام معامل وقوة الارتباط Pearson's r لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي تم قياسها رقميا interval/ratio وهذا يعني اختبار ١٤ فرضية

(فرضيات ١ إلى ٧ وفرضيات ١٠ إلى ١٦)، والأربع فرضيات المتبقية (٨، ٩، ١٧، ١٨) والتي تم قياس متغيراتها ثنائيا dichotomous وهي متغير وجود المدير عضو مجلس إدارة ومتغير وضع شركة التدقيق حيث سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار SPSS Means-Eta.

لقد تم اختبار تداخل المتغيرات المستقلة Multicollinearity للتأكد من عدم وجود ارتباط كبير بينها الأمر الذي قد لا يعكس العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمستقل. ولاختبار ذلك تم استخدام Variance Inflation Factor (VIF) و Tolerance Statistic، حيث أشار (Field, 2001) إلى أن المؤشر الأول يجب أن لا يزيد عن ١٠ والثاني عن ١ حتى نضمن عدم حدوث مشكلة التداخل بين المتغيرات المستقلة. وتشير نتائج اختبار التداخل الواردة في ملحق (٢) إلى أن مؤشر (VIF) لم يتجاوز ١٠ ومؤشر Tolerance لم يتجاوز ١ في جميع الحالات (كامل العينة، عينة الصناعة، عينة الخدمات)، وكذلك نتائج معامل الارتباط Pearson's r الواردة في ملحق (٣) تشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة. وتعتبر هذه النتائج مؤشرا على صحة نتائج معامل الارتباط Pearson's r المستخدم في اختبار معظم الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري الواردة في جدول (٥-٨).

إن ما يميز نتائج معامل الارتباط بشكل عام هو تقديم معلومات عما إذا كان هناك علاقة أم لا بين متغيرين، وقياس قوة العلاقة، بالإضافة إلى اتجاه العلاقة سالب أو موجب. تشير نتائج الارتباط في جدول (٥-٨) إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين متغيري حجم الشركة والملكية الأجنبية وبين أحد أو كلا متغيري الإفصاح التابعة، كما وتوجد علاقة إحصائية ضعيفة (مستوى دلالة ١٠ %) بين العائد على الملكية والإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية في قطاع الصناعة، بينما لا توجد أيه علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات نسبة السيولة، العائد على الملكية، الرفع المالي، تركز الملكية، ملكية الإدارة وبين متغيرات الإفصاح التابعة.

بالرغم من وجود علاقة إحصائية قوية بين حجم الشركة ومتغيري الإفصاح حسب التعليمات والإفصاح الاختياري إلا أن اتجاه هذه العلاقة مختلف، فهي علاقة موجبة في حالة الإفصاح الاختياري وسالبة في حالة الإفصاح حسب التعليمات، وهذه النتيجة كانت متطابقة بالنسبة لكامل العينة وعينة الصناعة ومختلفة بعض الشيء في عينة الخدمات. وأيضا كان اتجاه العلاقة الإحصائية سالبا بين الملكية الأجنبية والإفصاح حسب التعليمات لجميع العينات (كل العينة، صناعة، خدمات)

مع أن هذه العلاقة ضعيفة في عينة الخدمات (١٠%)، ولا يوجد علاقة بين هذا المتغير والإفصاح الاختياري. ويمكن سرد المضامين التالية فيما يتعلق بهذه النتائج:

- إن وجود علاقة إحصائية قوية موجبة (١%) بين حجم الشركة والإفصاح الاختياري كان متوقعا ومتماشيا مع ما ورد في الأدبيات النظرية والعملية المتعلقة بالموضوع. فأغلب الدراسات السابقة أشارت إلى هذه العلاقة لأسباب عديدة منها قدرة الشركات الكبيرة على تحمل تكاليف الإفصاح أكثر من الشركات الصغيرة، المنافسة، وتسهيل عملية التمويل. وتعتبر هذه النتيجة مطابقة لما ورد في الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح الاختياري مثل

(Arcay and Vazquez, 2005; Alsaeed, ٢٠٠٦; Huafang and Jianguo, 2007)

ولا يوجد دراسات أردنية حول الإفصاح الاختياري لمقارنتها بهذه النتيجة.

- إن وجود علاقة إحصائية بين حجم الشركة والإفصاح حسب التعليمات شيء متوقع كما في الإفصاح الاختياري، ولكن كون العلاقة عكسية يجعل هذه النتيجة غير متوقعة حسب التحليل النظري لأسباب وجود علاقة موجبة بين الحجم والإفصاح بشكل عام كما تم تفصيله في فصل المنهجية. إن هذه النتيجة غير المتوقعة لوجود علاقة سلبية كانت حافزا لإعادة التأكد من صحة البيانات المدخلة المتعلقة بالإفصاح حسب التعليمات وأخذ عينة من الشركات كبيرة الحجم وفحص وتدقيق بياناتها، حيث تم التأكد من سلبية العلاقة، فمثلا كانت نتائج إفصاح أكبر الشركات مثل مناجم الفوسفات والبوتاس العربية ومصفاة البترول ٧٠%، ٨٥%، ٨٥% على التوالي وتعتبر هذه النتائج من أقل نسب الإفصاح حيث كان المتوسط ٩٥%.

- وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة من ناحية وجود علاقة إحصائية مهمة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح حسب التعليمات (الحويطات، ٢٠٠٩; حميدات، ٢٠٠٤)، ولكنها تختلف معها بأن هذه العلاقة سالبة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Jenson and Meckling (١٩٧٦) حيث أشاروا إلى أن الشركات الكبرى قد تلجأ إلى إخفاء بعض المعلومات لتجنب بعض التكاليف السياسية مثل الضرائب والإلتزامات الاجتماعية. وقد يكون ضعف العقوبات المتعلقة بعدم الإلتزام بالتعليمات سببا لعدم الاهتمام من قبل الشركات الكبرى.

- أشارت الأدبيات السابقة المتعلقة بالإفصاح إلى إمكانية وجود علاقة إيجابية بين نسبة الملكية الأجنبية وكل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري. وتم تبرير هذه العلاقة ببعض الإفتراضات منها أن الإفصاح يساعد على جلب رأس المال الأجنبي، إلا أن بعض الدراسات العملية السابقة أثبتت أن ذلك غير ضروري وليس بالضرورة وجود مثل هذه العلاقة مثل دراسة (Wang, Sewon and Claiborne، ٢٠٠٨) . وقد يشير ذلك إلى عدم الرغبة بالاستثمار الأجنبي لدى هذه الشركات كما بررت بعض الأدبيات. إن عدم وجود علاقة بين الملكية الأجنبية والإفصاح

الاختياري في هذه الدراسة مؤشر على عدم تأثير الملكية الأجنبية على الإفصاحات الاختيارية للشركة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم سيطرة المستثمرين الأجانب على إدارة الشركات حيث كانت متوسط الملكية الأجنبية ٢٠% وكانت نسبة الشركات التي فيها سيطرة أجنبية (أكثر من ٥٠% من أسهم الشركة) ١٢% من عينة الدراسة. وللتأكد من أن سبب غياب العلاقة مع الإفصاح الاختياري هو ضعف السيطرة الأجنبية فقد تم إجراء اختبار الارتباط بين نسبة الملكية الأجنبية والإفصاح الاختياري للشركات التي يسيطر عليها مستثمرون أجانب فلم تظهر أية علاقة، الأمر الذي يتعارض مع بعض النظريات التي وردت في الدراسات السابقة مثل Huafang and Jianguo (2007) ويؤيد وجهة النظر التي تنفي هذه العلاقة.

- أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إحصائية قوية سالبة بين نسبة الملكية الأجنبية والإفصاح حسب التعليمات في كامل عينة الدراسة وعينة الصناعة، وكانت العلاقة ضعيفة في عينة الخدمات. إن هذا المتغير تم ربطه في الدراسات السابقة بالإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي الذي غالبا يقصد به الإفصاحات الواردة بالمعايير المحاسبية ولم يتم ربطه بالإفصاحات الإضافية المطلوبة حسب تشريعات الدول، الأمر الذي قد يفسر بان المستثمر الأجنبي قد لا يهتم بغير الإفصاحات المحاسبية المعروفة له والمطبقة عالميا وهي معايير المحاسبة الدولية (معايير الإبلاغ المالي الدولية)، وربما لا يعرف أو لا يهتم بأية إفصاحات أخرى وخصوصا أن الإفصاحات الاختيارية ليس لها علاقة بالملكية الأجنبية كما ظهر سابقا.

جدول(٥-٨): نتائج معامل الارتباط Pearson's r

		كامل العينة		عينة الصناعة		عينة الخدمات	
		الإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية	الإفصاح الاختياري	الإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية	الإفصاح الاختياري	الإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية	الإفصاح الاختياري
حجم الشركة	Pearson	-0.386	0.391	-0.441	0.429	0.099	0.547
	Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.561	0.000
نسبة السيولة	Pearson	0.128	0.095	0.161	0.101	-0.139	-0.008
	Sig.	0.206	0.347	0.213	0.433	0.411	0.964
العائد على الملكية	Pearson	-0.106	0.116	-0.231	0.150	0.090	0.110
	Sig.	0.298	0.253	0.071	0.246	0.595	0.518
الرفع المالي	Pearson	-0.010	0.099	-0.009	0.082	-0.012	0.125
	Sig.	0.921	0.331	0.944	0.528	0.943	0.462
الملكية الأجنبية	Pearson	-0.334	0.018	-0.353	0.058	-0.278	-0.072
	Sig.	0.001	0.858	0.005	0.654	0.095	0.672
تركز الملكية	Pearson	-0.117	-0.004	-0.163	-0.045	0.023	0.205
	Sig.	0.250	0.970	0.206	0.727	0.894	0.224
ملكية الإدارة	Pearson	0.056	0.022	0.121	0.102	-0.079	-0.092
	Sig.	0.583	0.830	0.350	0.430	0.643	0.589

لقد تم في الجدول (٥-٨) اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري للمتغيرات التي تم قياسها رقميا interval/ratio حيث تم استخدام معامل الارتباط Pearson's r، وبقي متغيران تم قياسهما ثنائيا dichotomous وهما متغير وجود المدير عضو مجلس إدارة (المدير عضو مجلس إدارة، المدير ليس عضو مجلس إدارة) ومتغير وضع شركة التدقيق (المدقق ضمن الأربعة الكبار، المدقق ليس ضمن الأربعة الكبار) وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار SPSS Means-Eta. وللتأكد من صحة نتائج هذا الاختبار فقد تم عمل اختبار Mann-Whitney U غير المعلمي Non Parametric للتأكد من صحة الاختبارات التي تمت على المتغيرات المستقلة الثنائية فكانت النتائج متشابهة.

يبين جدول (٥-٩) نتائج اختبار Eta الذي تم تطبيقه على المتغيرات المستقلة الثنائية، حيث تم استخراج المؤشرات الإحصائية الموجودة في هذا الجدول من نتائج التحليل الإحصائي الموجود في ملحق (٤). يدل مؤشرات الاختبار Eta على قوة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل كما في معامل الارتباط Pearson r ويدل مؤشر Eta Squared على قدرة تفسير المتغير التابع للمتغير المستقل وهو مشابه لمؤشر (r^2) R square في تحليل الانحدار المتعدد، أما مؤشرات F و Sig فهي نفس المؤشرات المستخدمة في تحليل One-Way ANOVA فهي للدلالة على وجود علاقة إحصائية بين المتغيرين التابع والمستقل حيث يبين مؤشر Sig مستوى المعنوية في العلاقة الإحصائية. ويمكن تلخيص النتائج والمضامين الواردة في جدول (٥-٩) بما يلي:

- تظهر النتائج وجود علاقة إحصائية قوية بين الإفصاح الاختياري ومتغير وضع شركة التدقيق في كامل العينة وعينة الصناعة وعينة الخدمات. وتعني هذه العلاقة وجود اختلاف بين الشركات التي يكون المدقق فيها ضمن الأربعة الكبار وبين الشركات التي لا يكون المدقق فيها ضمن الأربعة الكبار، حيث كان الاختلاف واضحا في متوسط الإفصاح الاختياري بين النوعين من الشركات (نسبة ١٧% للشركات التي فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار و ٩% للشركات الأخرى) لكامل العينة (انظر ملحق ٤).

- وبالنسبة للعلاقة بين الإفصاح حسب التعليمات ووضع شركة التدقيق فتبين النتائج أنه يوجد علاقة إحصائية قوية في عينة الصناعة عند مستوى دلالة ٥% وعلاقة ضعيفة لكامل العينة عند مستوى دلالة ١٠% ولا يوجد علاقة في عينة الخدمات. وكان متوسط الإفصاح حسب التعليمات في الشركات الصناعية التي فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار (٩١%) أقل من متوسط الإفصاح حسب التعليمات في الشركات الصناعية التي لم يكن فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار (٩٦%).

- إن كثيرا من الدراسات السابقة العملية تناولت متغير حجم / وضع شركة التدقيق كمتغير يمكن أن يؤثر على درجة الإفصاح على افتراض إن شركات التدقيق الكبيرة لديها مهنية، موثوقية، وخبرة أكبر من شركات التدقيق الصغيرة. ولكن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج مختلفة ومتضاربة، فمنها من وجد علاقة إيجابية بين الإفصاح ومتغير شركة التدقيق (مثل Camffermanand Cooke 2002 ; Naser et al 2002)، ومنها من وجد علاقة سالبة (مثل Wallace and Naser 1995)، وكثير منها لم يجد أية علاقة (مثل Naser, 1998; Owusu-Ansah, 1998). وبالنسبة لنتائج هذه الدراسة فهناك اختلاف بالنتيجة حسب نوع الإفصاح، حيث يكون الإفصاح الإختياري أكبر في الشركات التي يكون فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار ويكون الإفصاح حسب التعليمات اكبر في الشركات التي يكون فيها المدقق ليس ضمن الأربعة الكبار. وقبل البناء على هذه النتيجة هناك بعض الاعتبارات التي يجب الأخذ بها، أولها إن هناك تفاوتا كبيرا بين الشركات التي يكون فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار وبين الشركات الأخرى حيث تشكل النسبة الثلث إلى الثلثين على التوالي. وثاني هذه الاعتبارات هو أنه ليس بالضرورة أن شركات التدقيق التي ضمن الأربعة الكبار هي فقط الشركات الكبيرة في مجال التدقيق أو أنها فقط الأكثر مهنية وموضوعية، حيث تم اخذ هذه الملاحظات من بعض أعضاء الهيئة الإدارية لجمعية المدققين الأردنيين. وبالتالي فان نتائج هذه الدراسة جاءت في نفس سياق الدراسات السابقة حيث تتوافق مع بعضها وتختلف مع بعضها الأخر.

- بالنسبة لمتغير المدير عضو مجلس إدارة فكما يظهر في جدول (٥-٩) فهناك علاقة إحصائية قوية (مستوى دلالة ١%) مع الافصاح الاختياري في كامل العينة وعينة الصناعة، ولا تجد مثل هذه العلاقة في عينة الخدمات، مما يعني وجود اختلاف في مستوى الافصاح الاختياري بين الشركات التي يكون فيها المدير عضو مجلس إدارة (نسبة الافصاح لكامل العينة ١٦%) وبين الشركات التي لا يكون المدير فيها عضو مجلس إدارة (نسبة الافصاح لكامل العينة ٨%).وتتعارض هذه النتيجة مع بعض الدراسات النظرية والعملية السابقة والتي اعتبرت إن عدم الفصل بين مجلس الإدارة ومنصب المدير العام قد يقلل من جودة وحجم الافصاح المقدم مثل

(Ho and Wong, 2001 ; Chen and Jaggi, 2000). وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة التي جاءت بالدراسات السابقة كانت بالغالب تربط هذا المتغير بحجم الافصاح والمقصود به هو الافصاح الإلزامي وبجودة أو شفافية الافصاح المحاسبي والذي هو خارج مجال هذه الدراسة. وبالتالي فإن المدير العام عضو مجلس الإدارة قد يقوم بزيادة مستوى الافصاح الاختياري في كثير من المجالات التي ليست بالضرورة أن تزيد من شفافية وحجم المعلومات الإلزامية المطلوبة، ولكن قد تحسن من صورة الإدارة أمام المستثمرين ومجلس الإدارة.

- وفيما يتعلق بالعلاقة بين كون المدير عضو مجلس إدارة وبين مستوى الافصاح حسب التعليمات فتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بشكل عام (عند مستوى معنوية أكثرمن ١٠%). وقد تشير هذه النتيجة إلى أن المدير العام الذي ليس عضو مجلس إدارة ليس بالضرورة أن يكون مستقلا وأن تكون الافصاحات التي يقدمها أو المسؤول عنها أكثر كفاية، وقد يرتبط هذا الموضوع بعوامل أخرى مثل وجود لجنة إدارة فاعلة، مدى فاعلية مجلس الإدارة بالرقابة على المدير العام، ومدى خبرات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة بالمحاسبة والتدقيق، وأخيرا دور المدقق الخارجي وهيئة الأوراق المالية بالتدقيق والرقابة على القوائم المالية التي يجب إن تحتوي على جميع الافصاحات المطلوبة حسب التعليمات.

جدول(٥-٩): نتائج اختبار SPSS Means-Eta بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الثنائية

المتغير المستقل	المؤشر الإحصائي	كامل العينة		عينة الصناعة		عينة الخدمات	
		الافصاح الاختياري	الافصاح حسب التعليمات	الافصاح الاختياري	الافصاح حسب التعليمات	الافصاح الاختياري	الافصاح حسب التعليمات
وضع شركة التدقيق	Eta	0.269	0.175	0.257	0.285	0.329	0.050
	Eta Squared	0.072	0.030	0.066	0.081	0.108	0.002
	F	7.577	3.049	4.241	5.317	4.243	0.087
	Sig	0.007	0.084	0.044	0.025	0.047	0.769
المدير عضو مجلس إدارة	Eta	0.309	0.197	0.360	0.189	0.211	0.240
	Eta Squared	0.095	0.039	0.130	0.031	0.044	0.058
	F	10.236	3.920	8.932	2.218	1.628	2.145
	Sig	0.002	0.051	0.004	0.142	0.210	0.152

٥-٣-٢ اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود اختلاف بين خصائص الشركة والإفصاح بسبب القطاع.

تم في هذه الدراسة أخذ متغير القطاع كمتغير رقابي معدل الأمر الذي يتطلب اختبار وجود اختلاف بين جميع متغيرات الدراسة سواء التابعة أم المستقلة على أساس القطاع (صناعة أو خدمات)، الأمر يتطلب اختبار الفرضيات من H19 إلى H٢٩. وسيتم استخدام اختبار t test for unrelated means للمتغيرات التي تم قياسها رقميا interval/ratio أما المتغيرات التي تم قياسها ثنائيا فسيتم استخدام اختبار Chi-square test for two or more unrelated samples (X^2). وتجدر الإشارة أنه قد تم عرض النتائج في القسم الأول من اختبار الفرضيات (الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص الشركة على الافصاح) وكذلك نتائج الافصاح الوصفي على أساس المقارنة بين ثلاث

حالات (كامل العينة، عينة الصناعة، عينة الخدمات) وسيتم هنا فقط البحث بوجود علاقة إحصائية لمتغيرات الدراسة باختلاف القطاع ولن يتم التعليق على هذه النتائج لتجنب التكرار.

يبين الجدول(٥-١٠) ملخص اختبار (t) والذي تم استخراجه من ملحق (٥). ويظهر من الجدول أنه يوجد فرق إحصائي في تباين المتغيرات التالية: الافصاح حسب التعليمات، حجم الشركة، نسبة السيولة، وتركز الملكية. وهذا يعني انه يوجد فرق إحصائي في متوسط هذه المتغيرات، فمتوسط الافصاح حسب التعليمات في الخدمات أكبر من الصناعة، ومتوسط حجم الشركة في الصناعة أكبر من الخدمات، ومتوسط نسبة السيولة في الصناعة أكبر من الخدمات، ومتوسط تركز الملكية في الخدمات أكبر من الصناعة (انظر ملحق ٥).

جدول(٥-١٠): نتائج اختبارt test for unrelated means للمتغيرات الرقمية

المتغير	Sig	F	T
الافصاح حسب التعليمات	0.037	4.487	-.427
الافصاح الاختياري	0.938	0.006	1.062
حجم الشركة	0.020	5.594	.892
نسبة السيولة	0.028	5.003	1.533
العائد على الملكية	0.685	0.165	-1.136
الرفع المالي	0.740	0.111	0.076
الملكية الأجنبية	0.147	2.138	0.148
تركز الملكية	0.000	14.695	-1.996
ملكية الإدارة	0.753	0.100	-0.114

وبالنسبة للمتغيرات الثنائية (وضع شركة التدقيق والمدير العام عضو مجلس إدارة) حيث تم استخدام اختبار(X^2) Chi-square، فإن النتائج الموجودة في ملحق (٦) تدل على عدم وجود علاقة إحصائية للمتغيرين على أساس القطاع كون مستوى المعنوية Sig أكبر من ٥%، وهذا يعني عدم وجود فرق إحصائي في تناسب قطاع الصناعة وقطاع الخدمات في حالة كون المدير العام عضو مجلس إدارة أو ليس عضو مجلس إدارة وفي حالة أن شركة التدقيق ضمن الأربعة أو ليست ضمن الأربعة الكبار.

٥-٣-٣ اختبار الفرضية المتعلقة بوجود علاقة بين الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التشريعات.

إن الفرضية الأخيرة في هذه الدراسة تبحث في احتمالية وجود علاقة بين الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات على أساس أن الافصاح الاختياري هو مكمل للإفصاح الإلزامي. وتم استخدام معامل الارتباط Pearson's r لاختبار هذه العلاقة كون المتغيرين تم قياسهما رقميا interval/ratio. وتشير نتائج الارتباط الواردة في ملحق (٣) عدم وجود ارتباط قوي أو أية علاقة إحصائية (مستوى المعنوية Sig أكبر من ٥%) بين متغيري الافصاح.

إن الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الافصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي قليلة نسبيا ولا يوجد دراسات أردنية في هذا المجال. ولا تختلف نتائج هذه الدراسة كثيرا عن دراسة (Al-Razeen, 2004) الذي قسم الافصاح الاختياري إلى نوعين، حيث وجد علاقة إحصائية بالنوع الأول (إفصاح إلزامي وإفصاح اختياري متعلق بالإلزامي) وعلاقة ضعيفة بالنوع الثاني (إفصاح إلزامي وإفصاح اختياري غير متعلق بالإلزامي) لأن الافصاح الاختياري في هذه الدراسة غير متعلق بالإفصاح الإلزامي أو حسب التعليمات. وتعتبر هذه النتيجة منطقية كون جميع الشركات عليها أن تفصح حسب القانون عن جميع الافصاحات الإلزامية سواء أكانت المطلوبة حسب المعايير المحاسبية أم المطلوبة حسب التشريعات.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١ المقدمة

٦-٢ ملخص النتائج والمضامين الرئيسية للدراسة

٦-٣ التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١ المقدمة

بعد التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، سيتم في هذا الفصل تلخيص نتائج الدراسة ومضامينها واستعراض التوصيات اللازمة للأطراف ذات العلاقة من هيئة الأوراق المالية الأردنية والمدققين والمالكين والمستثمرين. إن ملخص النتائج سيتم بناءا على أهداف الدراسة التي تم استعراضها في الفصل الأول وفرضيات الدراسة التي تم استعراضها في الفصل الرابع. وسيتم أيضا في هذا الفصل استعراض محددات الدراسة ومقترحات تستحق البحث في الدراسات المستقبلية.

٦-٢ ملخص النتائج والمضامين الرئيسية للدراسة

ويمكن تلخيص نتائج ومضامين الدراسة بما يلي:

١. أظهرت الدراسة تدني مستوى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الأردنية غير المالية، حيث أن ٣٠% من عينة الدراسة لا تفصح عن أية معلومة اختيارية وان فقط ٣% (ما يقارب ثلاث شركات) فقط تفصح عن أكثر من ٥٠% بوسط حسابي يعادل ١٢% الأمر الذي يدل على عدم اهتمام الشركات الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات بالإفصاح الاختياري.

٢. بينت النتائج الوصفية لعينة الدراسة أن ربع العينة تفصح عن جميع الافصاحات المطلوبة حسب التعليمات (١٠٠%) وأن جميع الشركات تفصح عن أكثر من ٥٠% من هذه الافصاحات بوسط حسابي ٩٥%. بالرغم من أن مستوى الافصاح حسب التعليمات ارتفع مقارنة بالدراسات السابقة (حميدات، ٢٠٠٤; حويطات، ٢٠٠٩) إلا أن هذا النوع من الافصاحات هو إلزامي حسب القانون ويجب الالتزام الكامل بها، ويجب أن تقوم هيئة الأوراق المالية بالرقابة والتأكد من ذلك عندما تقوم الشركات بإرسال التقارير المالية السنوية للهيئة.

٣. بالنسبة لأثر القطاع على الافصاح فإن النتائج لا تشير إلى فروقات جوهرية في مدى الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات بين قطاعي الصناعة والخدمات، حيث كان المتوسط الحسابي متقارب عدا عن أن قطاع الصناعة أكثر استخداما للافصاحات الاختيارية من قطاع الخدمات بنسبة ١٣% للصناعة إلى ١٠% للخدمات.

٤. بالنسبة لخصائص الشركات عينة الدراسة، فتشير النتائج إلى أن الشركات الأردنية أكثر تركزا (غالبية هذه الشركات مملوكة بأيدي عدد محدود من المالكين) بمتوسط حسابي ٥٨%، ومتوسط الملكية الأجنبية ٢٠%، ونسبة ملكية الإدارة قليلة (٢%) في قطاعي الصناعة والخدمات، وأن نسبة ٤٦% من الشركات يكون فيها المدير العام عضو مجلس إدارة، الأمر الذي يثبت أن عضوية المدير العام في مجلس الإدارة ليست بسبب ملكيته لنسبة كافية من أسهم الشركة، ولا يوجد فرق كبير لهذه النسبة بين قطاعي الصناعة والخدمات.

٥. تشير النتائج إلى تدني ربحية الشركات الأردنية بشكل كبير حيث كانت نسبة العائد على الملكية بالسالب (بمتوسط -٣%)، وأن ربحية شركات الخدمات أفضل من شركات الصناعة (الصناعة -٦% والخدمات +٢%). ويؤشر ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادي بشكل عام حيث يرجع سبب تدني ربحية الشركات إلى الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية وانخفاض البورصة الأمر الذي أدى إلى وجود خسائر كبيرة بالمحافظ الاستثمارية للشركات.

٦. تشير النتائج إلى وجود سيولة مرتفعة في الشركات الصناعة الأردنية و ذلك بنسبة الالتزامات المتداولة : الأصول المتداولة (نسبة ١:٦) وسيولة عادية في قطاع الخدمات (١:٢). ومتوسط نسبة الرفع المالي ٣٦%، مما قد يؤشر إلى عدم كفاءة الإدارة في استغلال الموارد.

٧. يوجد تفاوت كبير في حجم الشركات عينة الدراسة بفارق واضح بكبر حجم شركات الصناعة مقارنة بالخدمات (متوسط الصناعة ٥٦ مليون دينار والخدمات ٣٤ مليون دينار).

٨. ثلث الشركات عينة الدراسة مدققون ضمن الأربعة الكبار وإن شركات الخدمات أكثر استخداما لشركات التدقيق الكبيرة من شركات الصناعة.

٩. تشير النتائج إلى وجود علاقة إحصائية قوية سالبة بين حجم الشركة والإفصاح الاختياري. وتتماشى هذه النتيجة مع ما ورد في الأدبيات النظرية والعملية المتعلقة بالموضوع، فالشركات الكبيرة أقدر على تحمل تكاليف الافصاح من الشركات الصغيرة، وبسبب المنافسة، وتسهيل عملية التمويل.

١٠. أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية سالبة بين حجم الشركة والإفصاح حسب التعليمات. وهذا لا يتفق مع كثير من الأدبيات السابقة، ولكنها تتفق مع ما توصل إليه (١٩٧٦

وJenson and Meckling) إلى أن الشركات الكبرى قد تلجأ إلى إخفاء بعض المعلومات لتجنب بعض التكاليف السياسية مثل الضرائب والالتزامات الاجتماعية. وقد يكون ضعف العقوبات المتعلقة بعدم الإلتزام بالتعليمات سببا لعدم الاهتمام من قبل الشركات الكبرى.

١١. يوجد علاقة إحصائية سالبة بين الافصاح حسب التعليمات والملكية الأجنبية في قطاع الصناعة. وقد يشير ذلك إلى عدم الرغبة بالاستثمار الأجنبي لدى هذه الشركات كما بررت بعض الأدبيات وجود مثل هذه العلاقة.

١٢. وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين الافصاح الاختياري والملكية الأجنبية. وبالرغم من ضعف السيطرة الأجنبية على إدارة الشركات، فإن نتائج الدراسة تؤيد وجهة النظر التي تنفي هذه العلاقة لأن المستثمر الأجنبي قد لا يهتم بغير الافصاحات المحاسبية المعروفة له والمطبقة عالميا وهي معايير المحاسبة الدولية (معايير الإبلاغ المالي الدولية).

١٣. يوجد علاقة إحصائية قوية بين الافصاح الاختياري ومتغير وضع شركة التدقيق، حيث كان الاختلاف واضح في متوسط الافصاح الاختياري بين النوعين من الشركات (نسبة ١٧% لشركات التي فيها المدقق ضمن الأربعة الكبار و ٩% للشركات الأخرى). وتؤكد هذه النتيجة وجهة النظر التي ترجح هذه العلاقة بسبب خبرة ومهنية شركات التدقيق الكبيرة. ولكن كانت النتيجة مختلفة بالنسبة للافصاحات حسب التعليمات، حيث كان الافصاح حسب التعليمات أكبر في الشركات التي يكون فيها المدقق ليس ضمن الأربعة الكبار. ويمكن تبرير هذه النتيجة بسبب قلة الشركات التي لديها مدقق ضمن الأربعة الكبار (نسبة الثلث)، وإلى وجود شركات عالمية مهمة في السوق الأردني ليست ضمن الأربعة الكبار مثل شركة Grant Thornton.

١٤. تبين وجود علاقة إحصائية قوية بين الافصاح الاختياري وبين متغير المدير عضو مجلس إدارة في عينة الصناعة، وعلاقة ضعيفة في حالة الافصاح حسب التعليمات. ولا تجد مثل هذه العلاقة في عينة الخدمات. وسبب ذلك أن المدير العام عضو مجلس الإدارة قد يقوم بزيادة مستوى الافصاح الاختياري في كثير من المجالات التي ليست بالضرورة أن تزيد من شفافية وحجم المعلومات الإلزامية المطلوبة، ولكن قد تحسن من صورة الادراة أمام المستثمرين ومجلس الإدارة.

١٥. أظهرت النتائج وجود فرق إحصائي في تباين بعض المتغيرات المستقلة بين قطاعي الصناعة والخدمات. فظهر أن متوسط الافصاح حسب التعليمات في الخدمات أكبر من الصناعة، ومتوسط حجم الشركة في الصناعة أكبر من الخدمات، ومتوسط نسبة السيولة في الصناعة أكبر من الخدمات، ومتوسط تركز الملكية في الخدمات أكبر من الصناعة. وتؤكد هذه النتائج صحة المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة، حيث تم أخذ القطاع كمتغير رقابي معدل.

١٦. تشير نتائج الارتباط بين الافصاح الاختياري والإفصاح حسب التعليمات إلى عدم وجود ارتباط قوي أو أية علاقة إحصائية بين متغيري الافصاح. وهذه نتيجة متوقعة بسبب الفرق الكبير في مستويات الافصاح (متوسط ١٢% للإفصاح الاختياري و ٩٥% للإفصاح حسب التعليمات)، فالأول غير ملزم قانونيا والثاني ملزم بقوة القانون.

٦-٣ التوصيات

توصي الباحثة :

١. أن تقوم هيئة الأوراق المالية بإعادة النظر في الإفصاحات المطلوبة حسب التعليمات بحيث تشمل بعض الافصاحات الاختيارية التي قد تزود مستخدم البيانات المالية بمعلومات تساعده في اتخاذ القرار.

٢. إن عدم كفاية الدليل الاسترشادي عند إعداد التقرير السنوي الصادر عن هيئة الأوراق المالية يؤدي إلى وجود تفاوت واختلاف في حجم ونوعية الافصاحات، الأمر الذي يتطلب إصدار دليل استرشادي أكثر شمولا وتفصيلا.

٣. إن وجود نسب متدنية نسبيا للإفصاح حسب التعليمات لدى بعض الشركات الكبرى (قد تصل إلى ٧٠%) يثير التساؤلات حول الدور الرقابي لهيئة الأوراق المالية على التقارير المالية للشركات وحول استخدام عقوبات وجدوى هذه العقوبات على الشركات غير الملتزمة بالإفصاح. الأمر الذي يتطلب عملية تقييم ومراجعة لعمل هيئة الأوراق المالية ودورها الرقابي على التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة وتشديد العقوبات على غير الملتزمين.

٤. إن بعض بنود الافصاح الواردة في تعليمات المادة ٤ يتم الافصاح عنها بأسماء وطرق مختلفة، الأمر الذي يتطلب توحيد المصطلحات والالتزام بها. وهذا عمل هيئة الأوراق المالية والمدققين والمحاسبين.

٥. بعض الشركات تتحايل على تعليمات الافصاح بتقديم إفصاحات غير كافية. فمثلا بند ١٨ من المادة ٤ ينص على أن تقرير مجلس الإدارة يجب أن يتضمن "المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها"، بعض الشركات تفصح عن رقم إجمالي لجميع المزايا والمكافآت بدون تفصيل. الأمر الذي يتطلب مراقبة ومتابعة أكبر على تقارير الشركات من قبل هيئة الأوراق المالية.

٦. بعض بنود المادة ٤ تحتوي على كثير من الافصاحات غير المرتبطة والتي يفضل أن تكون بنود منفصلة، فمثلا بند ٢١ المتعلق بالإفصاح عن مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي يتطلب فصل كل نوع من هذه الافصاحات مع ذكر تفاصيل ذلك في الدليل الاسترشادي.

٧. أثناء تحليل التقارير المالية وجد أن بعض الشركات لم تتوازن ميزانيتها حيث يوجد فروقات كبيرة أو قليلة. الأمر الذي يدل على عدم التدقيق الكافي من قبل هيئة الأوراق المالية والمدققين والمحاسبين.

٨. يوجد ٤٥ شركة لم يتم الحصول على تقاريرها المالية كاملة سواء عن طريق سوق عمان المالي أم عن طريق وزارة الصناعة والتجارة أم عن طريق الإنترنت. الأمر الذي يتطلب إيجاد قواعد بيانات شاملة في الأردن تسهل عمل الباحثين والمستثمرين. فموقع بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية على الانترنت لا يوفر كامل البيانات المطلوبة.

٩. قيام الجهات التي لها علاقة بالمحاسبة مثل جمعية المدققين وهيئة الأوراق المالية والجامعات بزيادة الوعي عن أهمية الافصاح الاختياري من خلال البرامج التدريبية والندوات وتعديل مساقات الدراسة بالجامعات.

١٠. توعية المستثمرين بأهمية بنود المعلومات الواردة في التقارير المالية وعدم التركيز على بعض المؤشرات التي قد لا تغطي وضع الشركة من كافة الجوانب.

١١.إجراء دراسات إضافية تشمل متغيرات إضافية قد يكون لها قدرة تفسيرية أكبر على مدى الافصاح الاختياري وتشمل قطاعات أضافية مثل القطاع المالي، كما يمكن أن تتبع الدراسات القادمة منهجيات مختلفة مثل أسلوب الوزن النسبي لمحتوى التقارير المالية وأسلوب أخذ أكثر من سنة مالية واحدة .

١٢. إجراء دراسة معمقة لمعرفة أسباب ومبررات تركز أغلب ملكية الشركات بأيدي عدد محدود من المالكين (أقل من ٢٠ مالك) في جميع القطاعات سواء الصناعية أم الخدمية أم المالية.

١٣.إلزام الشركات بتطبيق جميع بنود دليل قواعد حوكمة الشركات وليس البنود التي ورد بها نص قانوني (كما نص دليل قواعد الحوكمة)، الأمر الذي يزيد من جودة وشفافية المعلومات المحاسبية.

المصادر والمراجع

١) المصادر المراجع العربية:

أبو نصار، محمد و ذنيبات، علي (٢٠٠٥)، أهمية تعليمات الافصاح ،**دراسات العلوم الادارية** ، ٣٢،١، ١١٥-١٣٩.

١. حميدات، جمعة، (٢٠٠٤)، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٢. الحويطات، محمد ،(٢٠٠٩)، **العلاقة بين المتغيرات المالية و البيئية و مستوى الإفصاح وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية**،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٣. خشارمة، حسين،(٢٠٠٣)، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك المشابهة المندمجة في الأردن " معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠)-دراسة ميدانية،**مجلة جامعة النجاح للابحاث** ،٨٧،١،١٧-١١٦.

٤. صوالحة، جعفر،(٢٠٠٨)، **الإفصاح المحاسبي و أثره على أداء و قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان،** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، الأردن.

٥. العيسى، ياسين، (١٩٩١)، أهمية المعلومات المحاسبية و مدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية ، **مؤتة للبحوث والدراسات** . المجلد السادس ،العدد الثاني، ٣٨٥-٤١٥.

٦. غرايبة، فوزي والنبر، رندا،(١٩٨٧)، مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، **دراسات**، ألثامن: ٩-٣٢.

٧. مطر، محمد، (٢٠٠٤). **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح**. الطبعة الأولى. عمان: دار وائل.

٨. ياسين، علا، (٢٠٠٦)، **مدى فهم و التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة و المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأدوات المالية IAS 32 and IAS 39**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، الأردن.

٢) المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Abu- Baker N., Naser K.,(2000), Empirical evidence On corporate social disclosure practices in Jordan, **IJCM,** 10(3 and 4),18-34.

2. Ahmed K., (1995), Disclosure policy choice and corporate characteristics: a study of Bangladesh, **Asia-Pacific Journal of Accounting**, 3(1),183-203.

3. Ahmed K., and Nicholls D., (1994), The impact of non-financial company characteristics on mandatory disclosure compliance in developing countries: The case of Bangladesh, **International Journal of Accounting**, 29, 62-77.

4. Akerlof G.,(1970), The market for lemons:quality uncertainty and the market mechanism**, Quarterly Journal of Economics**, 84,488-500.

5. Al-Razeen A., Karbhari Y.,(2004), Interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports. **Managerial Auditing Journal**, 19,3,351-360.

6. Alsaeed K.,(2006),The association between firm-specific characteristics and disclosure: the case of Saudi Arabia**, Managerial Auditing Journal**, 21(5), 476-496.

7. Arcay R. and Vazquez F.,(2005) Corporate Characteristics, Governance Rules and Extent of Voluntary Disclosure In Spain**, Advances in Accounting,** 21, 299-331.

8. Baek H., Johnson R. and Kim J., (2009), Managerial Ownership, Corporate Governance, and the extent of voluntary disclosure, **Journal of Business and Economic Studies,**15(2)**,**44-62.

9. Ball R. and Foster G., (1982), Corporate financial reporting: A methodological reviewof empirical research, **Journal of Accounting Research**, 20(suppl), 161-234.

10. Beasley M., (1996), An empirical analysis of the relation between the board of directors composition and financial statement fraud, **The Accounting Review**, 71(4), 443-465.

11. Belkaoui A. and Kahl A., (1978), Corporate financial disclosure in Canada, Research Monograph No.1, **Canadian Certified General Accountants Association**, Vancouver.

12. Boesso G., and Kumar K., (2005). Drivers of corporate voluntary disclosure: A Framework and Empirical Evidence From Italy and The United States. **Accounting Auditing andAccountability Journal,** 20, 269-296**.**

13. Botosan C., (1997), Disclosure level and the cost of equity capital, **Accounting Review**, 72(3), 323-349.

14. Camfferman K. and Cooke T., (2002), An analysis of disclosure in the annual reports of UK and Dutch companies, **Journal of International Accounting Research,** 1, 3-30.

15. Cerf A., (1961). **Corporate Reporting and investment decisions,** Berkeley, CA.

16. Chen C. and Jaggi B., (2000), Association between independent non-executive directors, family control and financial disclosure in Hong Kong, **Journal of Accounting and public Policy**, 19, 285-310.

17. Choi F, Meek G, (2005). **International Accounting**, 5th edition, Prentice Hall.

18. Chow C. and Wong- Borne A., (1987) , Voluntary financial disclosure by Mexican corporation, **The Accounting Review**, 62(3), 533-541.

19. Cook T., (1992), The Impact of size, stock market listing and industry type in the annual reports of Japaenese listed corporations, **Accounting and Business Research**, 22, 229-237**.**

20. Cooke T., (1989), Voluntary disclosure by Swedish companies, **Journal of International Financial Management and Accounting,** 1(2), 171-195.

21. Cooke T., (1991), An assessment of voluntary disclosure in the annual reports of Japanese corporations, **The International Journal of Accounting,** 26, 174-189.

22. Cooke T., (1991), voluntary corporate disclosure by Swedish companies, **Journal of International of Financial Management and Accounting,** 1(2), 171-195.

23. Craswell A. and Taylor S., (1992), Discretionary disclosure of reserve by oil and gas companies, **Journal of Business Financial and Accounting,** 19(2), 295-308.

24. Datar S., Felthman G. and Hughes J., (1991), The role auditor and auditor quality in valuing new issues, **Journal of Accounting and Economics**, 14, 3-49.

25. DeAngelo L., (1981), Auditor size and auditor quality, **Journal of Accounting and Economics**, (3), 189-199.

26. Duff and Phelps, 1976, **A Management Guide to Better Financial Reporting,** A Report for Arthur Andersen and Company.

27. Eccles R., Hers R, Keegan E. and Philips D., (2001), **The value reporting revolution**, Price Waterhouse Coopers, New York, NY.

28. Epstein M. and Birchard B. (2000), **Counting what counts: Turning corporate accountability to competitive advantages,** Perseus Books, Cambridge, MA.

29. Fama E. and Jenson M., (1983),Separation of ownership and control, **Journal of Low and Economics**, 26(2), 301-325.

30. Fan X., (2006), **On factors affecting voluntary disclosure by listed companies,** Securities Market Herald.

31. Finkelstein S. and D Aveni R., (1994), CEO duality as a double-edged sword: how boards of directors balance entrenchment avoidance and unity of command, **Academy of Management Journal**, 37(5), 1079-1108.

32. Firth M., (1979), The impact of size, stock market listing,and auditors on voluntary disclosure in corporate annual reports, **Accounting and Business Research**, 273-280.

33. Forker J., (1992), Corporate governance and disclosure quality, **Accounting and Business Research,** 111-124.

34. Francis, J., Philbrick, D. ve Schipper, K. (1994). Shareholder litigation and corporate disclosures**.** ***Journal of Accounting Research***, 32 (Autumn), 137-164.

35. Gelb D., (2000), Mangerial ownership and accounting disclosures: An empirical study, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 15(2), 169-185.

36. Ghazali N, (2007),Ownership structure and corporate social responsibility: some Malaysian evidence. **Corporate Governance**, 7(3), 251-256.

37. Ghazali N., (2008), Voluntary disclosure in Malaysian corporate annual reports: views of stakeholders, Social **Responsibility Journal**, 4, 504-516.

38. Gigler F.,(1994), Self-enforcing voluntary disclosures, **Journal of Accounting research**, 32(2), 224-240.

39. Glautier M and Underdown B,(1984). **Accounting Theory and Practice**, London :Pitman Publishing ltd.

40. Gray R. and Lava S., (1995), Corporate social a nd environmental reporting a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure, **Accounting, Auditing, and Accountability Journal**, 8(2), 47-77.

41. Gregory H. and Simmelkjaer R., (2002), **Comparative study of corporate governance codes relevant to the European Union and its member states**, On behalf of the European Commission, Internal Market Directorate General, Brussels.

42. Gul F. and Leung S., (2004), Board leadership, outside directors expertise and voluntary corporate disclosure, **Journal of Accounting and Public Policy**, 23(5), 351-379.

43. Hambrick D. and Abrahamson E., (1995), Assessing managerial discretion across industries: A multimethod approach, **Academy of Management Journal**, 38(5), 1427-1441.

44. Hassan O., Romilly P., Giorgioni , and Power D.,(2008), The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. **The International Journal of Accounting,** 44, 79-102.

45. Healy P., Palepu, K., (1993), The effect of firms financial disclosure strategies on stock prices, 1993, **Accounting Horizons**, 7 (1), 1-11.

46. Ho S. and Wong K., (2001), A sudy of the relationship between corporate governance structure and the extent of voluntary disclosure, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 10(2), 139-157.

47. Hossain M. and Tan L., (1994), Voluntary disclosure in an emerging capital market: Some empirical evidence from companies listed on the Kuala Lumpur stock exchange, **International Journal of Accounting**, 29(4), 334-351.

48. Hossain M., Perera M. and Rahman A., (1995), Voluntary disclosure in the annual reports of New Zealand companies, **Journal of International of Financial Management and Accounting,** 6(1), 69-87.

49. Hughes P., (1986), Signaling by direct disclosure under asymmetric information, **Journal of Accounting and Economics**, 8(2), 119-142.

50. Inchausti B, (1997), The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms, **The European Accounting Review**, 6(1), 334-351.

51. Jenson M., and Meckling W., (1976), Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure, **Journal of Financial Economics**,3(3), 305-360.

52. Kasznik R. and Lev B., (1995), To warn or not to warn: Management disclosure in the face of an earning surprise. **The Accounting Review,** 70(1), 113-134.

53. Knutson P., (1992), **Financial reporting in the 1990 s and beyond,** association for investment management research. New York, NY.

54. Laksmanta I., (2008), Corporate board governance and voluntary disclosure of executive compensation practices, **Contemporary Accounting Research**, 25(4), 1147-1182.

55. Lang M., and Lundholm Russel, (1993),Cross-Sectional Determinants of Analyst Rating of Corporate Disclosures, **Journal of Accounting Research, 31(2),** 246-271.

56. Lee K.,(2007), Corporate voluntary disclosure and the separation of cash flow rights from control rights, **Rev Quant Finan Acc**,28,393-416.

57. Leftwich R., Watts R., and Zimmerman J., (1981), Voluntary Corporate Disclosure: The Case of Interim Reporting, **Journal of Accounting Research,** 19, 50-77.

58. Leventis S. and Weetman P., (2004), Voluntary disclosures in an emerging capital market: some evidence from the athens stock exchange, **Advances in International Accounting,** 17**,** 227-250.

59. Mahmood A., (1999), The impact of market characteristics on the comprehensiveness of disclosure in financial reports: an empirical study, **The Journal of Commercial Researches**, 13(1), 47.

60. Malone D.,Fries C. and Jones T., (1993),An empirical investigation of the extent of corporate financial disclosure in the oil and gas industry, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 8(3), 249-273.

61. Mayers S, (1977) Determinants of corporate borrowing ,**Journal of Financial Economics,** 5(2), 147-175.

62. McNally G, Eng L. and Hasseldine C.,(1982), Corporate financial reporting in New Zealand: An analysis of user preferences, corporate

characteristics and disclosure practices for discretionary information, **Accounting and Business Research,** 13(49), 11-20.

63. Meek G.,Roperts C. And Gray S., (1995),Factors influencing voluntary annual report disclosures by US,UK and Continental European multinational corporations**, Journal of International Business Studies**, 3, 555-572.

64. Milne M. and Adler R., (1999), Exploring the reliability of social and environmental disclosure content analysis, **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 2, 237-256.

65. Mueller, G., Gernon H. and Meek G., (1994). **Accounting: An International Perspectives**, 2nd Edition, Homewood, Irwin.

66. Naser K. and Al-KhatibK., (2000), The extent of voluntary disclosure in the board of directors statement: the case of Jordan, **Advances in International Accounting**, 13, 119-132.

67. Naser K., Al- Khatib K., Karbhari Y., (2002),Empirical evidence On the depth of corporate information disclosure in developing countries: The case of Jordan, **IJCM,** 12(3 and 4), 122-154.

68. Naser K.,(1998), Comprehensiveness of disclosure of nonfinancial companies listed on the Amman financial market, **IJCM** Vol. 8, No. 1, 88-120.

69. Ng P., Fung S., and Tai B., (1994), Auditing firm reputation and the underpricing of initial puplic offering in Hong Kong: 1989-1991, **The International Journal of Accounting**, 29(3), 220-233.

70.Owusu-Ansah S.,(1998), The impact of corporate attributes on the extent of mandatory disclosure and reporting by listing companies in Zimbabwe, **The International Journal of Accounting**, 33(5), 605-631.

71.Patton J. and Zelenka I., (1997), An empirical analysis of the determinants of the extent of disclosure in annual reports of joint stock companies in the Czech Republic, **The European Accounting Review**, 6(4), 605-626.

72.Peasnell K.,Pope P., and Young S., (2000), Board monitoring and earning management: Do outside directors influence abnormal accruals? Working Paper, available at http://www.ssrn.com.

73.Raffournier B. (1995),The determinants of voluntary financial disclosure by Swiss listed com0anies, **The European Accounting Review**, 4(2), 261-280.

74.Seilgman J., (1983), The historical need for a mandatory corporate disclosure system, **The Journal of Corporation Law**, 9(1), 1-61.

75.Sengupta P., (1998), Corporate disclosure quality and the cost of debt, **The Accounting Review**, 73(4), 459-474.

76.Singhvi S. and Desai H.(1971), An empirical analysis of the quality of corporate financial disclosure, **The Accounting Review**, 46(1), 129-138.

77.Skinner D., (1994),Why firms voluntary disclose bad news, **Journal of Accounting Resarch**, 32(1), 38-60.

78.Spero L., (1979), **The Extent and Causes of Voluntary Disclosure of Financial Information in Three European Capital Market: An Exploratory Study**, A doctoral dissertation, Harvard University Graduate School of Business.

79. Stulz, R., 1988. Managerial control of voting rights: Financing policies and the market for corporate control. **Journal of Financial Economics**, 20, 25-54.

80. Verrecchia R., (1983), Discretionary Disclosure. **Journal of Accounting and Economics**, 5 3, 179-194.

81. Wallace R., Naser K. and Mora A.,(1994),The relationship between the comprehensiveness of corporate annual reports and firm characteristics in Spain, **Accounting and Business Research**, 25(97),41-53.

82. Wallace R., Naser K., (1995), Firm-specific determinants of the comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms listed on the stock exchange of Hong Kong, **Journal of Accounting and Public Policy**, 14, 311-368.

83. Wang K., Sewon O., Claiborne M., (2008), Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,** 17, 14–30**.**

84. Watts R. and Zimmerman J., (1986), **Positive accounting theory**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

85. Xiao Huafang X., and Jianguo Y.,(2007),Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure: Evidence from listed companies in China, **Managerial Auditing Journal**,22(6),604-619.

86. Zimmerman J., (1983), Taxes and firm size, **Journal of Accounting and Economics**, 5(2), 119-149.

87. www.jsc.com.jo (الإنترنت) موقع هيئة الأوراق المالية على شبكة المعلومات

الملاحق

ملحق(١): أسماء الشركات عينة الدراسة

	اسم الشركة
1	البلاد للخدمات الطبية
2	الفنادق والسياحة الاردنية
3	العربية الدولية للفنادق
4	كهرباء محافظة اربد
5	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية
6	المؤسسة الصحفية الاردنية /الرأي
7	التجمعات للمشاريع السياحية
8	المركز الاردني للتجارة الدولية
9	السلام الدولية للنقل والتجارة
10	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية
11	الزرقاء للتعليم والاستثمار+A332
12	البحرينية الأردنية للتقنية و الاتصالات
13	الاهلية للمشاريع
14	الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية
15	الشرق للمشاريع الاستثمارية
16	النقليات السياحة الاردنية /جت
17	المتخصصة للتجارة والاستثمارات
18	الاردنية للاستثمار والنقل السياحي / الفا
19	مدارس الاتحاد
20	الدولية للفنادق والاسواق التجارية

21	عمان للتنمية والاستثمار
22	المجموعة الاستشارية الاستثمارية
23	المقايضة للنقل والاستثمار
24	الأردن لتطوير المشاريع السياحية
25	عالية -الخطوط الجوية الملكية الأردنية
26	الإسراء للتعليم والإستثمار
27	البتراء للتعليم
28	فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية
29	درويش الخليلي و اولاده
30	مجموعة أوفتك القابضة
31	الجنوب للإلكترونيات
32	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير
33	وادي الشتا للاستثمارات السياحية
34	مسافات للنقل المتخصص
35	الجميل للاستثمارات العامة
36	الركائز للاستثمار
37	النموذجية للمطاعم
38	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
39	الألبان الأردنية
40	العامة للتعدين
41	العربية لصناعة الالمنيوم/ارال
42	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج
43	المتصدرة للاعمال والمشاريع
44	مصانع الآجواخ الاردنية
45	مصانع الخزف الأردنية
46	مصانع الورق والكرتون الأردنية
47	مناجم الفوسفات الاردنية
48	الاردنية لصناعة الأنابيب
49	الدباغة الاردنية
50	المركز العربي للصناعات الدوائية
51	الجنوب لصناعة الفلاتر
52	الصناعات الكيماوية الاردنية
53	الاستثمارات العامة
54	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية
55	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو
56	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو
57	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
58	السلفوكيماويات الأردنية
59	مصانع الاسمنت الأردنية
60	البوتاس العربية
61	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتي
62	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
63	الاقبال للاستثمار
64	العالمية الحديثة للزيوت النباتية
65	الوطنية لصناعة الكلورين
66	الموارد الصناعية الأردنية
67	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة
68	الكابلات الأردنية الحديثة
69	الصناعات الهندسية العربية
70	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
71	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية
72	حديد الأردن

73	العربية للصناعات الكهربائية
74	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
75	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر
76	رم علاء الدين للصناعات الهندسية
77	الدولية للصناعات الخزفية
78	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
79	الوطنية للدواجن
80	المتكاملة للمشاريع المتعددة
81	الوطنية لصناعات الالمنيوم
82	دار الغذاء
83	الاقبال للطباعة والتغليف
84	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية
85	الشركة المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار
86	الاتحاد للصناعات المتطورة
87	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
88	الدولية لصناعات السيليكا
89	شركة الترافرتين
90	الأردنية لإنتاج الأدوية
91	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية
92	عافية العالمية – الأردن
93	القدس للصناعات الخرسانية
94	الحياة للصناعات الدوائية
95	العامة لصناعة وتسويق الخرسانه الخفيفه
96	باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل
97	الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
98	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
99	مصفاة البترول الأردنية

ملحق(٢): النتائج الإحصائية لاختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity

Collinearity - total sample - Voluntary Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.772	1.296
	LiquidityRatio	.854	1.171
	ROE	.812	1.231
	LeverageLiabities ToAssets	.741	1.349
	ForeignOwnership	.824	1.214
	Concentration	.888	1.127
	ManagerOwnership	.921	1.085
	BigFour	.828	1.207
	ManagerDirector	.880	1.137

a. Dependent Variable: VoluntaryDisclosure

Collinearity - total sample - JSC Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.772	1.296
	LiquidityRatio	.854	1.171
	ROE	.812	1.231
	LeverageLiabities ToAssets	.741	1.349
	ForeignOwnership	.824	1.214
	Concentration	.888	1.127
	ManagerOwnership	.921	1.085
	BigFour	.828	1.207
	ManagerDirector	.880	1.137

a. Dependent Variable: JSCDisclosure

Collinearity - Industry sample - JSC Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.709	1.410
	LiquidityRatio	.787	1.270
	ROE	.713	1.403
	LeverageLiabities ToAssets	.664	1.507
	ForeignOwnership	.783	1.278
	Concentration	.895	1.117
	ManagerOwnership	.929	1.077
	BigFour	.764	1.309
	ManagerDirector	.903	1.107

a. Dependent Variable: JSCDisclosure

Collinearity - Industry sample - Voluntary Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.709	1.410
	LiquidityRatio	.787	1.270
	ROE	.713	1.403
	LeverageLiabities ToAssets	.664	1.507
	ForeignOwnership	.783	1.278
	Concentration	.895	1.117
	ManagerOwnership	.929	1.077
	BigFour	.764	1.309
	ManagerDirector	.903	1.107

a. Dependent Variable: VoluntaryDisclosure

Collinearity - Service sample - JSC Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.804	1.244
	LiquidityRatio	.628	1.592
	ROE	.536	1.866
	LeverageLiabities ToAssets	.640	1.563
	ForeignOwnership	.582	1.719
	Concentration	.600	1.665
	ManagerOwnership	.777	1.286
	BigFour	.709	1.411
	ManagerDirector	.739	1.354

a. Dependent Variable: JSCDisclosure

Collinearity - ervice sample - Voluntary Disclosure[a]

Model		Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	TotalAsset	.804	1.244
	LiquidityRatio	.628	1.592
	ROE	.536	1.866
	LeverageLiabities ToAssets	.640	1.563
	ForeignOwnership	.582	1.719
	Concentration	.600	1.665
	ManagerOwnership	.777	1.286
	BigFour	.709	1.411
	ManagerDirector	.739	1.354

a. Dependent Variable: VoluntaryDisclosure

ملحق(٣): النتائج الإحصائية لاختبار الارتباط Pearson's r Correlation

Correlations - All Sample

		JSCDisclosure	Voluntary Disclosure	TotalAsset	LiquidityRatio	ROE	Leverage	Foreign Ownership	Concentration	Manager Ownership
JSCDisclosure	Pearson Correlation	1	.034	-.386**	.128	-.106	-.010	-.334**	-.117	.056
	Sig. (2-tailed)		.741	.000	.206	.298	.921	.001	.250	.583
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
VoluntaryDisclosure	Pearson Correlation	.034	1	.391**	.095	.116	.099	.018	-.004	.022
	Sig. (2-tailed)	.741		.000	.347	.253	.331	.858	.970	.830
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
TotalAsset	Pearson Correlation	-.386**	.391**	1	-.018	.139	.083	.293**	.109	-.063
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.859	.171	.411	.003	.281	.532
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
LiquidityRatio	Pearson Correlation	.128	.095	-.018	1	-.027	-.305**	-.125	-.173	-.051
	Sig. (2-tailed)	.206	.347	.859		.788	.002	.217	.087	.613
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
ROE	Pearson Correlation	-.106	.116	.139	-.027	1	-.327**	-.123	.065	.065
	Sig. (2-tailed)	.298	.253	.171	.788		.001	.225	.524	.525
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
Leverage	Pearson Correlation	-.010	.099	.083	-.305**	-.327**	1	.143	.159	-.083
	Sig. (2-tailed)	.921	.331	.411	.002	.001		.159	.117	.417
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
ForeignOwnership	Pearson Correlation	-.334**	.018	.293**	-.125	-.123	.143	1	.152	-.091
	Sig. (2-tailed)	.001	.858	.003	.217	.225	.159		.133	.373
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
Concentration	Pearson Correlation	-.117	-.004	.109	-.173	.065	.159	.152	1	.040
	Sig. (2-tailed)	.250	.970	.281	.087	.524	.117	.133		.696
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99
ManagerOwnership	Pearson Correlation	.056	.022	-.063	-.051	.065	-.083	-.091	.040	1
	Sig. (2-tailed)	.583	.830	.532	.613	.525	.417	.373	.696	
	N	99	99	99	99	99	99	99	99	99

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations - Industry Sample

		JSCDisclosure	Voluntary Disclosure	TotalAsset	LiquidityRatio	ROE	Leverage	Foreign Ownership	Concentration	Manager Ownership
JSCDisclosure	Pearson Correlation	1	-.021	-.441**	.161	-.231	-.009	-.353**	-.163	.121
	Sig. (2-tailed)		.871	.000	.213	.071	.944	.005	.206	.350
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
VoluntaryDisclosure	Pearson Correlation	-.021	1	.429**	.101	.150	.082	.058	-.045	.102
	Sig. (2-tailed)	.871		.000	.433	.246	.528	.654	.727	.430
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
TotalAsset	Pearson Correlation	-.441**	.429**	1	-.030	.206	.096	.354**	.144	-.091
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.817	.108	.460	.005	.264	.483
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
LiquidityRatio	Pearson Correlation	.161	.101	-.030	1	-.021	-.382**	-.146	-.143	-.070
	Sig. (2-tailed)	.213	.433	.817		.870	.002	.256	.269	.589
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
ROE	Pearson Correlation	-.231	.150	.206	-.021	1	-.376**	.207	.139	.098
	Sig. (2-tailed)	.071	.246	.108	.870		.003	.106	.283	.449
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
Leverage	Pearson Correlation	-.009	.082	.096	-.382**	-.376**	1	.088	.120	-.043
	Sig. (2-tailed)	.944	.528	.460	.002	.003		.495	.352	.738
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
ForeignOwnership	Pearson Correlation	-.353**	.058	.354**	-.146	.207	.088	1	.165	-.133
	Sig. (2-tailed)	.005	.654	.005	.256	.106	.495		.201	.303
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
Concentration	Pearson Correlation	-.163	-.045	.144	-.143	.139	.120	.165	1	-.024
	Sig. (2-tailed)	.206	.727	.264	.269	.283	.352	.201		.853
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62
ManagerOwnership	Pearson Correlation	.121	.102	-.091	-.070	.098	-.043	-.133	-.024	1
	Sig. (2-tailed)	.350	.430	.483	.589	.449	.738	.303	.853	
	N	62	62	62	62	62	62	62	62	62

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations - Service Sample

		JSCDisclosure	Voluntary Disclosure	TotalAsset	LiquidityRatio	ROE	Leverage	Foreign Ownership	Concentration	Manager Ownership
JSCDisclosure	Pearson Correlation	1	.199	.099	-.139	.090	-.012	-.278	.023	-.079
	Sig. (2-tailed)		.238	.561	.411	.595	.943	.095	.894	.643
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
VoluntaryDisclosure	Pearson Correlation	.199	1	.547**	-.008	.110	.125	-.072	.205	-.092
	Sig. (2-tailed)	.238		.000	.964	.518	.462	.672	.224	.589
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
TotalAsset	Pearson Correlation	.099	.547**	1	-.219	.112	.137	-.065	.010	.039
	Sig. (2-tailed)	.561	.000		.193	.510	.420	.701	.951	.819
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
LiquidityRatio	Pearson Correlation	-.139	-.008	-.219	1	.065	-.396*	-.107	-.439**	.015
	Sig. (2-tailed)	.411	.964	.193		.704	.015	.529	.007	.932
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
ROE	Pearson Correlation	.090	.110	.112	.065	1	-.281	-.627**	-.143	.029
	Sig. (2-tailed)	.595	.518	.510	.704		.092	.000	.400	.864
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
Leverage	Pearson Correlation	-.012	.125	.137	-.396*	-.281	1	.247	.296	-.131
	Sig. (2-tailed)	.943	.462	.420	.015	.092		.141	.075	.440
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
ForeignOwnership	Pearson Correlation	-.278	-.072	-.065	-.107	-.627**	.247	1	.142	-.020
	Sig. (2-tailed)	.095	.672	.701	.529	.000	.141		.401	.905
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
Concentration	Pearson Correlation	.023	.205	.010	-.439**	-.143	.296	.142	1	.193
	Sig. (2-tailed)	.894	.224	.951	.007	.400	.075	.401		.251
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37
ManagerOwnership	Pearson Correlation	-.079	-.092	.039	.015	.029	-.131	-.020	.193	1
	Sig. (2-tailed)	.643	.589	.819	.932	.864	.440	.905	.251	
	N	37	37	37	37	37	37	37	37	37

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق(٤):النتائج الإحصائية لاختبارات SPSS Means-Eta

ANOVA Table-Total Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.011	1	.011	3.049	.084
	Within Groups		.355	97	.004		
	Total		.366	98			

Measures of Association- Total Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * BigFour	.175	.030

ANOVA Table- Total Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.014	1	.014	3.920	.051
	Within Groups		.352	97	.004		
	Total		.366	98			

Measures of Association- Total Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * ManagerDirector	.197	.039

ANOVA Table- Total Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.129	1	.129	7.577	.007
	Within Groups		1.650	97	.017		
	Total		1.779	98			

Measures of Association- Total Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * BigFour	.269	.072

ANOVA Table- Total Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.170	1	.170	10.236	.002
	Within Groups		1.609	97	.017		
	Total		1.779	98			

Measures of Association- Total Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	.309	.095

ANOVA Table - Industry Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.024	1	.024	5.317	.025
	Within Groups		.267	60	.004		
	Total		.291	61			

Measures of Association- Industry Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * BigFour	.285	.081

ANOVA Table- Industry Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.010	1	.010	2.218	.142
	Within Groups		.281	60	.005		
	Total		.291	61			

Measures of Association- Industry Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * ManagerDirector	.189	.036

ANOVA Table- Industry Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.075	1	.075	4.241	.044
	Within Groups		1.056	60	.018		
	Total		1.131	61			

Measures of Association- Industry Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * BigFour	.257	.066

ANOVA Table- Industry Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.146	1	.146	8.932	.004
	Within Groups		.984	60	.016		
	Total		1.131	61			

Measures of Association- Industry Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	.360	.130

ANOVA Table -Service Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.000	1	.000	.087	.769
	Within Groups		.074	35	.002		
	Total		.074	36			

Measures of Association-Service Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * BigFour	.050	.002

ANOVA Table-Service Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
JSCDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.004	1	.004	2.145	.152
	Within Groups		.070	35	.002		
	Total		.074	36			

Measures of Association-Service Sample

	Eta	Eta Squared
JSCDisclosure * ManagerDirector	.240	.058

ANOVA Table-Service Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * BigFour	Between Groups	(Combined)	.068	1	.068	4.243	.047
	Within Groups		.560	35	.016		
	Total		.628	36			

Measures of Association-Service Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * BigFour	.329	.108

ANOVA Table-Service Sample

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	Between Groups	(Combined)	.028	1	.028	1.628	.210
	Within Groups		.600	35	.017		
	Total		.628	36			

Measures of Association-Service Sample

	Eta	Eta Squared
VoluntaryDisclosure * ManagerDirector	.211	.044

Report

JSCDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.95544	68	.057226
BigFour	.93255	31	.067174
Total	.94827	99	.061107

Report

JSCDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.93711	53	.070780
Manager Director	.96113	46	.045021
Total	.94827	99	.061107

Report

VoluntaryDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.09559	68	.119988
BigFour	.17339	31	.151133
Total	.11995	99	.134723

Report

VoluntaryDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.08137	53	.103706
Manager Director	.16440	46	.152729
Total	.11995	99	.134723

Report

JSCDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.95825	45	.060014
BigFour	.91444	17	.082458
Total	.94624	62	.069062

Report

JSCDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.93371	32	.080887
Manager Director	.95960	30	.051778
Total	.94624	62	.069062

Report

VoluntaryDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.10972	45	.120778
BigFour	.18750	17	.160869
Total	.13105	62	.136138

Report

VoluntaryDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.08398	32	.087830
Manager Director	.18125	30	.160272
Total	.13105	62	.136138

Report

JSCDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.94993	23	.052174
BigFour	.95455	14	.033089
Total	.95168	37	.045432

Report

JSCDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.94228	21	.053272
Manager Director	.96402	16	.029729
Total	.95168	37	.045432

Report

VoluntaryDisclosure

BigFour	Mean	N	Std. Deviation
Non BigFour	.06793	23	.116032
BigFour	.15625	14	.142416
Total	.10135	37	.132051

Report

VoluntaryDisclosure

ManagerDirector	Mean	N	Std. Deviation
Non Manager Director	.07738	21	.126406
Manager Director	.13281	16	.136693
Total	.10135	37	.132051

ملحق(٥): النتائج الإحصائية لاختبار t test for unrelated means للمتغيرات الرقمية

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
JSCDisclosure	Equal variances assumed	4.487	.037	-.427	97	.670	-.005442	.012748	-.030743	.019858
	Equal variances not assumed			-.472	96.004	.638	-.005442	.011520	-.028310	.017425
VoluntaryDisclosure	Equal variances assumed	.006	.938	1.062	97	.291	.029697	.027969	-.025814	.085208
	Equal variances not assumed			1.070	77.703	.288	.029697	.027753	-.025558	.084952
TotalAsset	Equal variances assumed	5.594	.020	.892	97	.374	21570276	24174005	-3E+007	7E+007
	Equal variances not assumed			1.139	67.235	.259	21570276	18943437	-2E+007	6E+007
LiquidityRatio	Equal variances assumed	5.003	.028	1.533	97	.128	4.575369	2.983970	-1.346986	10.497724
	Equal variances not assumed			1.972	64.252	.053	4.575369	2.320173	-.059361	9.210098
ROE	Equal variances assumed	.165	.685	-1.136	97	.259	-.081613	.071819	-.224154	.060928
	Equal variances not assumed			-1.048	58.488	.299	-.081613	.077863	-.237445	.074218
Leverage	Equal variances assumed	.111	.740	.076	97	.940	.003885	.051274	-.097881	.105650
	Equal variances not assumed			.073	67.719	.942	.003885	.053117	-.102117	.109886
ForeignOwnership	Equal variances assumed	2.138	.147	.148	97	.883	.006542	.044292	-.081365	.094449
	Equal variances not assumed			.156	87.919	.877	.006542	.042062	-.077048	.090132
Concentration	Equal variances assumed	14.695	.000	-1.996	97	.049	-.088530	.044354	-.176560	-.000499
	Equal variances not assumed			-2.256	97.000	.026	-.088530	.039247	-.166424	-.010635
ManagerOwnership	Equal variances assumed	.100	.753	-.114	97	.910	-.001645	.014447	-.030319	.027029
	Equal variances not assumed			-.109	65.686	.914	-.001645	.015108	-.031811	.028521

ملحق(٦): النتـائج الإحصـائية لاختبـار (X^2) Chi-square test for two or more unrelated samples للمتغيرات الثنائية

Crosstab

			Sector		Total
			Industry	Services	
BigFour	Non BigFour	Count	45	23	68
		Residual	2.4	-2.4	
	BigFour	Count	17	14	31
		Residual	-2.4	2.4	
Total		Count	62	37	99

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	1.169[b]	1	.280		
Continuity Correction[a]	.735	1	.391		
Likelihood Ratio	1.156	1	.282		
Fisher's Exact Test				.371	.195
Linear-by-Linear Association	1.158	1	.282		
N of Valid Cases	99				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 11. 59.

Crosstab

			Sector		Total
			Industry	Services	
ManagerDirector	Non Manager Director	Count	32	21	53
		Residual	-1.2	1.2	
	Manager Director	Count	30	16	46
		Residual	1.2	-1.2	
Total		Count	62	37	99

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	.246[b]	1	.620		
Continuity Correction[a]	.083	1	.773		
Likelihood Ratio	.247	1	.619		
Fisher's Exact Test				.680	.387
Linear-by-Linear Association	.244	1	.621		
N of Valid Cases	99				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 17. 19.

Characteristics of Jordanian corporations and the Extent of Their Voluntary Disclosure

Abstract

The purposes of this study are to measure the extent of applying voluntary disclosures, whether required by Jordan Securities Commission (JSC) that was issued in 2004, or disclosures not required by JSC and accounting standards. Also, the study aimed to produce evidence about the characteristics that affect the level of voluntary disclosure and if there is a difference in voluntary disclosure between industry and service sectors. The study is based on a sample of 99 manufacturing and service companies listed in Amman Stock Exchange.

The study shows very low level of voluntary disclosure with an average of 12%, and many companies are not applying all disclosures required by JSC, despite of that, the level of this type of disclosures is increased in comparison with prior years and reached to 95% in 2008. It is also found that a negative statistical relationship between disclosure that required by JSC and company size and foreign ownership variables. In addition, the companies audited by large auditor (big four) have high level of voluntary disclosure and low level of disclosure that required by JSC, and when the company manager is a member of the board of directors; the level of voluntary disclosure will be high in manufacturing companies.

There is an evidence of a difference between manufacturing and service sectors in some variables; the average of disclosure required by JSC in services is grater than industry, the size average in industry is greater than services, the liquidity ratio average in industries is grater than services, and the concentration average in services is grater than industry. These results confirm that selecting the sector as moderating variable is correct.